

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

المدخل الى تخريج الحديث وطرقه ووسائله

إعداد
هيئة تدريس قسم الحديث بالكلية

٢٠١٠ م

دار الأزهر للطباعة ت: ٤٥/٣٣٢١٧٣٨

المدخل إلى
تخريج الحديث
وطرقه ووسائله

اعداد

أعضاء هيئة التدريس بقسم الحديث

١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٤	الفصل الأول بيان المراد بعلم التخريج
٢٥	الفصل الثاني نشأة التخريج ومراحل تطوره
١٠٥	الفصل الثالث مطالب التخريج
١٢٢	الفصل الرابع أنواع وكيفية التخريج وبيان أساليبه

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، نزل أحسن الحديث كتاباً كريماً، وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبارك اللهم آمين •

أما بعد

فإن علم الحديث ضروري لكل قاصد علم شرعي ، لا يستغنى عن طلبه فقيه ولا عالم ولا عابد، فهو النجاة لمن تمسك به، والعصمة لمن التجأ إليه والهدى لمن استهدى به.

وأهله حفاظ الشريعة وحراسها، وهم أهل النضرة، وعدول هذه الأمة وكفاهم شرفاً إمامة النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم، فهم أهل الخلافة في الأمة من بعده، وملوكاً عادلين بسنته، حفظهم الله تعالى ورعاهم، وآتاهم تقواهم.

إن جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوي الكريم، فهو جهد دائم الوفاء، متجدد العطاء، لا يكل ولا يمل، ولا يعتريه اليأس والفشل، ولا تعوقه المشقة والتعب، فقد تفرعوا لخدمة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - بإيمان صميم، وحب صادق، وهذه آثارهم دالة عليهم، دائمة الثمار والازدهار، لا تلوها غبرة، ولا يصيبها اندثار، فكان من ثمار جهودهم تخريج أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان منهمجهم في هذا العلم منهجاً صلياً، فلم يقعدوا هذا القرع في علم مستقل كفروع علم أصول الحديث، فكان الاعتماد فيه على

التلقي المباشر بين السلف والخلف، وأفاد الخلف من منهج السلف، واستمر الأمر على هذا المنهج إلى عصرنا، واختلاف الأزمان والأحوال تطلب الأمر بيان الطرق والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريجه حديثاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - ووضع ذلك في إطار علمي، يتمكن عن طريقه كل مسلم - فضلاً عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة - تخريج أي حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - من مصادره المعتبرة عند علماء الحديث، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المثال لمن أراد التحقق من أي رواية بين يديه.

لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة المقام، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم.

ولهذا - أيضاً - ويجهد المقل - قمت بوضع هذا الكتاب راجياً من الله تعالى أن يجعله لبنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخرج من العهد النبوي الشريف إلى عصرنا بصورة مختصرة وبمبسطة، ثم بيان طرق التخريج وأساليبه المختلفة، هذا والله ولي التوفيق، وهو حمبى ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

د/ عبد الله عبد العظيم أبو العيون

الفصل الأول

بيان المراد بعلم التخرير

تعريف التخرير:

التخرير فى اللغة: يقال خرج خروجاً ومخرجاً. والمخرج موضع الخروج. يقال: خرج مخرجاً حسناً، وهذا مخرجه، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج، ومفعولاً به، واسم مكان، واسم الزمان. تقول: أخرجته مخرج صدق وهذا مخرجه^(١).

والاستخراج والاختراج الاستباط، وخرجه فى الألب فتخرج^(٢) والتخارج عند الجرجاني: مصالحة الورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين من التركة^(٣).

والتخرير - أيضاً - من خرج يخرج خروجاً، أى يرز من مقره، أو حاله، سواء أكان مقره داراً أو بلدًا.... وسواء أكان حاله حالة فى نفسه أو فى أسبابه الخارجة.

والإخراج أكثر ما يقال فى الأعيان أى الذوات والأشياء المحسوسة، والتخرير أكثر ما يقال فى العلوم، والصناعات. وأفاد ذلك كله أن التخرير فى اللغة: «إبراز الحديث واطهار بنقله من مكانه»^(٤).

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) انظر القاموس المحيط ج ١ ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) انظر «كتاب التعريفات» للجرجاني ص ٥٢.

(٤) راجع «التخرير ودراسة الاسنيد» أد/ عزت على عطية.

التخريج في الاصطلاح:

والتخريج في الاصطلاح عدة تعريفات:

أولاً: عرفه البخاوى بقوله: التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج^(١).

وهذا التعريف قد اشتمل على أمور منها:

١- بذل الجهد في البحث والتفتيش عما في يد الباحث من حديث في المصادر المختلفة التي يوجد فيها بسنده، كتباً أو شيوخاً فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله.

٢- عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتبرة عند المحدثين مع سوق هذه الأحاديث المجموعة في مجال واحد.

٣- يشير قوله (مع بيان البذل والموافقة) إلى ضرورة قيام المخرج، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التي توصل إليها، وكذا المتن، ليتوصل بذلك إلى جهة الاتفاق والاختلاف في كل، أو الزيادة والنقصان.

٤- أن دراسة جزئي الحديث (الاسناد والمتن) من حيث اتصال السند، والعدالة والضبط، والخلو من الشذوذ والخلو من العلة، وشرح غريب

(١) فتح المقيت للبخاوى ج ٢ ص ٣٣٨، ط مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩هـ/

١٩٦٩م.

الحديث، وبيان ما يؤخذ وما يستنبط منه إنما هو أمر زائد، في عملية التخريج^(١) وأن كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخريج في عصرنا الحاضر، ويمثل ذلك ما يقوم به المخرجون، في الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذي يقوم به - كما يقول الأستاذ الدكتور عزت على عطية^(٢) - جمع الأسانيد المختلفة، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التي يجمع منها كتباً أو شيوخاً يسروون الحديث. ثم المقارنة الظاهرة التي تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف. ثم يقول سيادته: «وقد يكتفى في الجمع إذا مهر في التخريج - بذكر الأئمة المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبتها إلى مصادرهما المتفقة ثم بيان مواطن الاختلاف، يظهر ذلك جلياً فيما يتصل بالتخريج، لأحاديث الكتب الستة في كتاب «تحفة الأشراف» حيث يخرج الأسانيد، وكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير فيما يتصل بالمتون»^(٣).

ثانياً : التخريج عند المتقدمين (٢) : هو إيراد الحديث بإسناده في مصدر ما من مصادر السنة . لكن هذا الاصطلاح قد خفت حدته كثيراً عند المتأخرين حتى كاد يتلاشى بينهم وإن ظل قائماً - على ندره - حتى عصرنا هذا^(٤). ويعنى

- (١) راجع كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٥، ٦، أ.د/ عزت على عطية.
- (٢) هو استأنا العالم الجليل رئيس قسم الحديث وعلومه. في كلية أصول الدين - بجامعة الأزهر بالقاهرة.
- (٣) انظر «التخريج ودراسة الإسناد» ص ٦ بتصرف يسير. منرى أمثلة ذلك - إن شاء الله تعالى - في بيان أساليب التخريج.
- (٤) انظر «كشف اللثام عن أسرار تخريج سيد الأئمة - صلى الله عليه وسلم - ج ١ ص ٢٦/٢٧. أ.د/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف هو استأنا العالم الجليل استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة.

هذا التعريف ان مجرد ايراد الحديث ووضعه في كتاب ما يعتبر عندهم تخريجاً، وهو ما يعنيه الباحث في عصرنا عند تخريجه لحديث من الأحاديث فيقول مثلاً «أخرجه البخارى في صحيحه» أو «أخرجه مسلم في صحيحه» وهكذا.

قال العراقي في كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» «فان لم يكن الحديث الا في الكتاب الذى رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه، وان كان قد علم أنه فيه»^(١).

ثالثاً: التخرج عند المتأخرين:

هو «عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - إلى مخرجه من المصادر المعتمدة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها»^(٢).

بيان المراد من هذا التعريف:

المراد من «عزو الحديث» هو نسبته إلى من ذكره بإسناده في مؤلفه، سواء في السنن أو الجوامع أو المسانيد... الخ. أما المراد بقوله «بعد التفتيش عن حاله» هذا بيان طيب في التعريف.

يقول صاحب «كشف اللثام»^(٣): أن المراد بـ «حال» أى معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف "، ولكن لرى أن من الأوفق - ليكون هناك تسلسل في التعريف - أن يكون المراد بقوله (حال) من حيث الوجود والعدم، وهو المناسب للبحث والتفتيش.

(١) هامش المرجع السابق جـ ١ ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨ وعزاء إلى فيض التقدير للمناوى جـ ١ ص ٢١/٢٠.

(٣) «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٨، ٢٩.

أما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو الغاية المنشودة، فلا بد أن يأتي ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأسانيد والمتون، ومعرفة المتابع، والشاهد إن وجد، وكذا ما إذا كان متواتراً أو مشهوراً أو عزيزاً أو غريباً، الخ. وبذلك يكون في مقنن المخرج الحكم على حديثه وبيان منزلته من القبول والرد.

وتأسساً على ما سبق فيحسن أن يضاف في نهاية التعريف «والإفادة من ذلك في الحكم على الرواية» ويكون في ذلك إشارة إلى أن كثرة الطريق يقوى بعضها بعضاً.

ولا جدال في أهمية بيان حكم الحديث قبولا ورداً يقول العراقي الحافظ في بيان منهجه عند تخريج أحاديث «إحياء علوم الدين» للإمام أبو حامد الغزالي «..... لكني اختصرته - يقصد كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاختصرته فيه على ذكر طرق الحديث، وصحابه، ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الأئمة، بلى وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة.....»^(١).

والمراد بقوله «مخرجه» أي رواته الذين رووه بإسنادهم، وأوردوه في مؤلفاتهم، ويكون المقصود بذلك معنى التخرج عند المتقدمين.

(١) راجع «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» للحافظ زين الدين العراقي ج ١ ص ٢ على كتاب «إحياء علوم الدين» ط عيسى البابا الحلبي وشركاه مع مقدمة د. بنوي طبقة.

أما المراد بقوله «من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث» أى المؤلفات التى أعتمدها أئمة هذا الفن فى توثيق العزو أى النسبة إليها، وهى كثيرة ومتنوعة، سواء كانت مؤلفات حديثية محضة، أو مؤلفات فى أغراض أخرى تلحق به، واعتمدها أئمة هذا الشأن، لأنهم العلماء به الذين يحتكم إليهم فيه، وهم الذين سبروا غوره، وعرفوا دقائقه وأفتوا حياتهم فيه، وفى كل ما يتصل به من علوم ومعارف^(١).

وعلى هذا «فمن كتب السنة المعتمدة عند علماء الحديث ما يشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، مثل متن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، أو صحيح للترمذى. كما يطلق عليه علماء الحديث، وسنن أبى ماجه، ومسند الامام أحمد ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن البيهقى»^(٢).

ولا يخفى على باحث أن فى مقدمة المصادر المعتبرة يكون صحيح الإمام البخارى، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى. ويقول القاضى عياض «..... وأما الائتان والمعرفة فى الأعيان والأئمة لكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء»^(٣).

فليس كل كتاب دون صاحبه طائفة من الحديث يصح العزو إليه، خاصة إذا لم يكن من أهل هذا العلم، فإن منهج المحدثين أن ينظر إلى أهل

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٠.

(٢) مقدمة الكتاب «جامع الأحاديث» للإمام السيوطى ج ١ ص ٣ للفضيلة أ.د/ الحسينى عبد المجيد هاشم رحمه الله.

(٣) نظر مشارق الأنوار على صحيح الآثار ج ١ ص ٢ ط المكتبة المتونة ودور التراث.

الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ما عداهم^(١).

هذا ما لم يتعقب أهل الحديث ما أورده غير المختص به في مؤلفاتهم «فلا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان - وإن جل كعلماء المفسرين والفقهاء، والمتصوفة والمؤرخين وغيرهم، بل لأبد من معرفة تعقيبات المحدثين، على ما أورده في كتبهم، وذكره عند العزو إليها، ما لم يكونوا من أئمتهم، أو دراسة أسانيدھا ومتونها - إذا كانت خالية، من تعقيبات المحدثين ولم يكونوا من أئمتهم - دراسة دقيقة فاحصة، لمتبجر في الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع.

وذلك إذا انفرد مؤلفوها بذكره دون المصادر الأخرى التي عرفت درجة أحاديثها عند العلماء، أو كانت متفقة في إيرادها له في هذه المصادر لكنها مغايرة لها في الاسناد»^(٢).

أقول: ومثال ذلك ما ورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقي في كتاب «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» فقد خرج ما ورد في كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي من أحاديث - وهو من هو زهداً وورعاً وصالحاً وديناً وتصوفاً - لكنه لم يشتهر بكونه من أهل هذه الصنعة رواية ودراسة.

-
- (١) راجع مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الرواية عن الضعفاء جـ ١ ص ٨٢ وما بعدها، باب الكشف عن معاييب رواة الحديث جـ ١ ص ١٢٦/٩١. وكذا شوح الامام النووي على هذه الأبواب. ط دار إحياء التراث العربي.
- (٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣٠ «قواعد التحديث» ص ١٨٢، ١٨٣ جمال الدين القاسمي ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

كما أن الغاية، والقصد من كتابه، بيان الطريق والسلوك للوصول إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود، مع الترهيب من المعاصي والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات.

وهذا القول: لا يطعن في عالم، فلا نحكم برد مصنف في التفسير لإيراده حديثاً، ضعيفاً أو موضوعاً، فربما كان من غيره، وإذا كان منه، فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود، فكثيراً من العلماء وضعوا معسودات مصنفاتهم لينقحوها، ولكن عاجلتهم المنية قبل بلوغ الأمانى، ونقلت مصنفاتهم كما هي.

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم، فالعارف بمنهج الإمام أحمد بن حنبل في السند والمتن، يستبعد أن يضع في مسنده حديثاً ضعيفاً، وحين وجد ذلك في مصنفه، أرجعه العلماء إلى زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وتلميذه الإمام القطيعي، أو أن ذلك كتب مما ضرب عليه الإمام، فكتب من تحت الضرب^(١).

وخلص مما سبق إلى:

أ - لا بد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر المعتبرة، عند أئمة الحديث، وأن يتحرى الدقة عند النقل عن غيرها ليصل بذلك إلى حكم صحيح.

ب - أن هذه التفرقة بين المصادر المعتبرة في التخريج وغيرها لا يقصد

(١) راجع «اعلام المحققين» ص ٨٢/٨٦ أ.د/ محمد بن محمد أبو شهبة ط. دار الكتاب العربي بمصر.

منها الطعن في عالم ولا في مصنف، خاصة ممن تقدم^(١) من العلماء
الأجلاء، فرض الله تعالى عنهم أجمعين.

ج - أن الاطالة في هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد - حرص عليه علماء
الحديث على مر عصورهم - وهو شدة التثبت والتحري، حتى لا يكون
هناك مطعن لطاعن، ولا زيادة لمتريد^(٢).

ونعود إلى بيان بقية التعريف فنقول: أن المراد بقوله (بأسانيد مستقلة
بمؤلفيها) أي أن المصادر التي يصح العزو إليها، يلزم أن يكون قد ثبت سماع
مؤلفيها لها، فالعبرة بروايتها بأسانيدها.

فإن كان المؤلف يورد الحديث في كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر
المعتبرة وأصحابها، لزم الباحث، والمخرج في هذه الحالة الرجوع إلى
المصدر الأصلي الذي أورد فيه المؤلف، وأحال عليه، وهنا يصح التخريج.
وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد فلا
يعتبر من روايته.

مثال ذلك: «مجمع الزوائد ومتبع الفوائد» للإمامين الجليلين العراقي
وابن حجر مثال ما ورد فيه قولهما: «عن أبي عباس عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال «علموا ويسروا، ولا تعسروا، وإذا غضبت فاسكت، وإذا
غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت» رواه أحمد، والبخاري. وفيه ليث

(١) ابن المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحي، وإنما المراد باعتبار عصرنا.

(٢) راجع «قواعد التحديث» ص ٢٥٦/٢٥٤ للاستاذ الفاضل جمال الدين القاسمي، وقد
ذكر أقوالاً مختلفة للعلماء في هذا الأمر.

بن أبي سليم وهو ضعيف»^(١).

ففرى أنه أحال الحديث على مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبها إلى أن في إسناده رجل ضعيف وهو ليث بن أبي سليم، فالمخرج يجب عليه الرجوع إلى ما أحال عليه عند الإمام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث بإسناده الذي ربما احتاج إليه المخرج في تخرجه.

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل المصدق والدقة والتثبت، مع شدة التحري، التي يجب على الباحث إتباعها، فلن يستطيع أن ينسب الحديث مثلاً إلى مسند الإمام أحمد واعتماد ذلك على ذكره في «مجمع الزوائد» إلا بالرجوع إليه - لا لعنم الثقة في مصنفه - بل هو أمر يلزم الباحث في عمله.

أضف إلى ذلك أيضاً: ربما وقع سهواً، أو ذهولاً في النقل، فويلزم المخرج الرجوع إلى الأصل، وكثيراً ما يقع خطأ الطباعة في عصرنا دون التنبيه عليه.

وبناء على هذا فلا يصح الاعتماد في التفرّج على الدوريات، أو كتب المعاصرين، والتي لا تعنى بذكر الاسناد، أو المراجع التي لم يعتبرها علماء الحديث، أو كتب القصاص، روى مسلم عن عاصم قال: «لا تجالسوا القصاص»^(٢).

(١) انظر «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» كتاب العلم - باب في قوله «علموا ويسروا» ج ١ ص ١٣١ ط مكتبة التنسي.

(٢) راجع «مقدمة صحيح الإمام مسلم» - باب الكشف عن مملوك - رواه الحديث ج ١ ص ١٠٠.

أما إذا كان المصدر الذى أشار إليه «المعاصر» مقفوداً، أو مطبوعاً لا يتيسر الحصول عليه، فانه لا مانع فى هذه الحالة من العزو إلى ذلك المرجع الذى أحال على غيره من المصادر المعتبرة، بحيث يحتوى عزو المخرج ذكر المصدر المتعزر، ويكون الثقة بصاحب المؤلف نحو (العراقى وابن حجر) مثلاً تغنى عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه^(١).

ومما نشير إليه هنا أيضاً: أنه لا يصح للمخرج أن ينقل رواية من المستخرجات ويعزوها إلى صاحب الأصل، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرجه بلفظه.

يقول الامام النووى: «الكتب المخرجة على الصحيحين، لم يلتزم فيها موافقتها فى الألفاظ، فحصل فيها تفاوت فى اللفظ والمعنى، وكذا ما رواه البيهقى والبخارى، وشبههما قائلين: رواه البخارى، أو مسلم، وقع فى بعضه تفاوت فى المعنى، فمرادهم أنهما روايا أصله، فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً، وتقول هو كذا فيها إلا أن تقابله بهما، أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه. بخلاف المختصرات من الصحيحين، فانه نقلوا فيها ألفاظهما^(٢).

وملخص القول:

أن على المخرج أن يستخدم ما شاء، وما وصل إلى يده من المصادر والمراجع، التى تعينه، وتساعد فى عمله، وتيسره عليه وتسهله له، على أن ينتهى فى العزو إلى المصادر المعتبرة عند أهل الحديث.

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٦/٣٨.

(٢) انظر «تقريب النووى» ج ١ ص ١١٢، ١١٣، بشرح البيهقى فى التكريب ط. مكتبة دار التراث.

رابعاً: من تعريفات التخريج فى الاصطلاح:

قال المناوى: ومعنى تخريج الحديث عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسائيد^(١).
وهذا التعريف قريب من التعريف السابق «الثالث».

مثال التخريج عند الإمام المناوى من الجامع الكبير:

«كل امرئ لما خلق له» حم طب كـ عن أبى الدرداء. ومعنى ذلك

ما يلى:

١- أى رواه الإمام أحمد فى مسنده والطبرانى فى معجمه، والحاكم فى

مستدركه على الصحيحين عن الصحابى الجليل أبى الدرداء.

٢- ذكر لفظ المتن الوارد فى مسند أحمد.

٣- بين الكتب التى أخرجته نصاً كأحمد أو مع بعض الاختلاف فى المتن

أحياناً، كرواية الطبرانى والحاكم.

٤- ذكر رواية الأعلی وهو الصحابى أبى الدرداء تنبيهاً على أصل إسفاده

واكتفى بذلك فى التخريج.

٥- وقد يضيف إلى ذلك أمراً زائداً وهو الحكم على الحديث بقول

- (صح) أى صحيح، ولكن الإمام المناوى كثيراً ما يضيف تعليقات

عند شرحه «للجامع الصغير» للإمام السيوطى فيقول تعليقا عند كلامه

على الحديث رقم ١١٧٨ «أعطى يوسف شطر الحسن» ش حم ع ك

عن أنس د صح».

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبى، قال الهيثمى رجال أبى

(١) أ.د/ عزت على عطية فى كتاب (التخريج ودراسة الاسناد) ص ٩.

يعنى رجال الصحيح، وظاهر صنيع المؤلف أنه - أى الحديث - لا يوجد مخرجاً لأحد الشيخين، والا لما عدل عنه، والأمر بخلافه، فقال رواء مسلم فى قصة الاسراء «فإذا أنا بيوسف، وإذا هو قد أعطى شطر الحسن» ومن ثم عزا حديث الترجمة بثبته جمع لمسلم منهم السخاوى. ثم رأيت المصنف نفسه قال: فى «الدرر» فإنه فى الصحيح من حديث الإسراء»^(١).

وممن يقوم ببيان موطن الحديث فى المصنف المروى فيه مع بيان كتابه الأصلي، جماعة المستشرقين فى «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» ونحو ذلك صنيع الامام المذى فى كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ولكن مع اختلاف فى المنهج عند كل منهم.

نحو (خ بيوع) أى أن الحديث - مثلاً - أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع، فما على المخرج إلا أن يذهب إلى صحيح الامام البخارى ويستخرج كتاب اليسوع فيه ثم يستقره أبوابه إلى أن يصل إلى موضع حديثه^(٢).

خامساً: ومن تعريفات التخرىج فى الاصطلاح:

عرفه أ.د/ عزت على عطية «بأنه انتقاء طريق من طرق الحديث المجموعة بناء على التعريف الأول^(٣) لغرض خاص...».

ويشرح ذلك بقوله: وإنما يقوم بذلك الأئمة الماهرون فى معرفة

(١) راجع كتاب «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة المناوى جـ ٢ ص ٢، ٣.

القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ط دار النهضة الحديثة بيروت لبنان.

(٢) سرور إن شاء الله تعالى أمثلة لذلك فى أساليب التخرىج.

(٣) يقصد سوانته تعريف الامام السخاوى.

الحديث أصحاب المصنفات الأصلية في الحديث.. فالامام أحمد بن حنبل مثلاً انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث كانت مجموعة عنده، وتركه لحديث الوضعين، والكذابين والأحاديث التي لا يشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة مع ضعف في أسانيدها، إلى غير ذلك من الأغراض التي تكشف عنها دراسة الأحاديث في المسند.

وانتقى البخاري صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث، وكذلك فعل كل من صنف الكتب الأصول في الحديث.

وقد يكون الغرض بيان علل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التي لم تذكر في الكتب الأخرى للموافقة في الحديث.

وفي القاموس: خرج اللوح تخريجاً كتبه، بعضاً وتركه بعضاً؛ وخرج العمل جعله ضرورياً. والوانا^(١).

سابعاً - ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش، وسبر لمصنفات السنة المتعددة، للتعرف على مظاهر الحديث سنداً ومتناً فيمكن إضافة «الاعتبار» كنوع من التخريج وإن كانت غايته الكشف عن انفراد الحديث أو عدم انفراده.

أ - قال شيخ الإسلام ابن حجر: اعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء إن ذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا؟ هو «الاعتبار»^(٢).

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١١.

(٢) انظر «نزهة النظر بشرح تحفة الفكر» ص ٣٢، ٣٣.

ب - ويقول السخاوى أيضاً: أن الاعتبار: ليس تسيماً لما معه - المتابع والشاهد^(١) - بل هو الهيئة الحاصلة فى الكشف عنهما^(٢).

ج - ويعرفه السخاوى والسيوطى وابن الصلاح فى أمثله بقولهم: الاعتبار، هو سبرك^(٣) الحديث من الدواوين المبسوطة والمسندة وغيرهما، كالمعاجم والمشبخات، لتتظر هل شارك راوية - الذى يظن تفرد به - راو غيره، أو قل: هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا فى رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا^(٤).

والناظر فى هذه التعريفات لا يجد فرقاً بينها، فكلها تدور حول البحث فى مختلف المصنفات الحديثية، ثم مقارنة الأسانيد والمتون، عند الوقوف على الحديث فى موطن ما من الجوامع والمسانيد والأجزاء، والمشبخات ونحوها، ليعلم المعتبر المتابع من الشاهد، وشايته تقوية ما لديه من رواية.

وينبه ابن الصلاح هنا إلى ما يدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقول: «ثم اعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه»

(١) الحديث المتابع: هو ما شارك حديثاً آخر فى اللفظ أو المعنى | مع الاتحاد فى الصحاح، فإن كانت المشاركة من أول السند سميت «متابعة تامة» وإن كانت ليست من أول السند سميت «متابعة قاصرة».

والحديث الشاهد: هو المشارك لحديث آخر فى اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد فى الصحاح، أو يوافق حديثاً آخر فى المعنى دون اللفظ. راجع «دراسات فى علوم السنة» ج ٢ ص ٧٣ د/ محمد شوقى خضر السيد «قواعد أصول الحديث» ص ١٧٤ - فضيلة أ.د/ أحمد عمر هاشم.

(٢) انظر «فتح المغيب» ج ١ ص ١٩٥.

(٣) السير: هو التتبع والاختيار والنظر.

(٤) راجع «فتح المغيب» ج ١ ص ١٩٥، «تدريب الزوى» ج ١/ ٢٤٢ «التقليد والإيضاح» ص ١٠٩، ١١١.

وحده، بل يكون محدودا في الضعفاء.

وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء جرى ذكرهم فى المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به «كذا قال النسوى^(١)». ولا شك أن كثرة الطرق التى يتوصل إليها كلا من المخرج. والمعتبر بالمتابع والشاهد تودى حتما وغالبا إلى تقوية الحديث، وزيادة الإطمئنان له والثقة به، فالمتواتر انما افاد العلم اليقيني حينما رواه جمع عن جمع تحيل العادة اتفاقهم على الكذب . فالاعتبار والمتابع والشاهد امور يتداولها المحدثون يتعرفون بها حال الحديث . هل تترد به راويه ام لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الامور قريبة الشبه لعمل المخرج ، بل يكاد الامر - وان اختلفت طريقة واسلوب كل - يكون واحد حين النظر، الا ان نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول الى مدى قوة الحديث او ضعفه ، وما يعمل به من الحديث النبوى الشريف؟

موضوع التخريج :

موضوع علم التخريج هو أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - وما دون فيها من مصادر مختلفة ومعتبرة عند المحدثين من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشيخات والكتب والمعاجم، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث ما لتخريجه منها.

وهذا هو المراد من علم التخريج عند المحدثين، خاصة المتأخرين

(١) راجع «التقييد والإيضاح» ص ١١٠، و«تدريب الراوى» ج ١ / ٢٤٣.

منهم ،وإلا فهناك من يشاركونهم في مفهومه العام (اللفوى). كالأبناء في البحث عن نسبة أبيات، أو قصيدة لشاعر ما، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرنا الخاصة بمجالها العلمي أو النظرى، فتتحقق أى مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها.

فموضوع علم التخريج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، إسناداً وممتناً، فى أصوله المعتمدة.

مسائل علم التخريج:

مسائل علم التخريج هى عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى يتوصل بها المخرج إلى بغيته من أقوال النبى الكريم - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك، وسبر كتب السنن لا يأتى عشوائياً إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب، المتبعة فى التخريج.

واضعه:

هذا العلم مر كغيره من العلوم بمراحل متعددة، تارة مشافهة بالنسبة للراوى، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة فى أواخر القرن الرابع الهجرى، وبدأ طور التهذيب وغيره.

فظهرت أولى طرق التخريج العملية على يد الحافظ أبى بكر محمد
ابن عبد الله الجوزقى ت (٣٨٨) حيث ألف كتاب «الجمع بين الصحيحين» ثم
تلاه صنيع العلماء فى الجمع بين أكثر من مصدر.

«وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى أول من أبرز
التخريج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن، ثم حذا حذوه العلماء
من بعده»^(١).

استمداده:

يستمد علم التخريج من مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى
يلزم اتباعها فى البحث والتفتيش فى المصادر المعتمدة، التى جمعت فيها
أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - وأخبار الصحابة والتابعين.

فضله ومنزله:

من المعروف أن الشئ يشرف بشرف متعلقه، فعلم التخريج المتعلق
بأحوال النبى - صلى الله عليه وسلم - يعد من أشرف العلوم وأعظمها قدراً،
وارفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى، إذ به يتمكن الباحث من كشف الدخيل
على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيطرح بعيداً.

وبه يعرف المقبول الذى تبني عليه الأحكام، ويعمل به، ويعرف به
الحلال من الحرام، ويصبح منهجاً للفقهاء وأهل الأصول.
فلا عجب أن يكون من أشرف العلوم - بعد كتاب الله تعالى - وقد أمرنا الله

(١) راجع «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأئمة - صلى الله عليه وسلم»
ج ١ ص ١٥٢/١٥٥، «أعلام المحققين» ص ٢٧.

تعالى باتباع سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فقال: «وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا»^(١).

كما أن هذا العلم يشرف بكونه يعتمد في وجوده وبقائه، على ما نزل به الوحي على نبي الله تعالى - صلى الله عليه وسلم - وما أقره الله تعالى له مما قاله باجتهاده فالكل يندرج تحت قول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)^(٢).

ويستمد هذا العلم شرفه من اتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم - ورسائله الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها. ويستمد علم التخريج شرفه أيضاً من اتصاله الوثيق بالمصدر الثابت للتشريع الإسلامي.

ويستمد شرفه من إعماده في وجوده على وصية النبي - صلى الله عليه وسلم - بحفظ سنته وتبليغها للناس، ونضرة وجوه أصحابها بدعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قال: «ننظر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع»^(٣).

(١) سورة الحشر (٧).

(٢) سورة النجم (٣، ٤).

(٣) أخرجه البقوي في مصابيح السنة/ كتاب العلم/ رقم ١٧٥/ ج ١ ص ١٧٥ عن ابن مسعود.

- وأخرجه الترمذي في سنته/ كتاب العلم/ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع/ ج ٥ ص ٢٤ وقال حديث حسن صحيح.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه/ المقدمة/ باب من بلغ علماً ج ١ ص ٨٥.

- والحديث أخرجه أحمد في مسنده ج ١/ ٤٢٧ عن عبد الله بن مسعود.

حكم تعلم التخريج :

حكم تعلم التخريج هو الوجوب الكفائي، إذا قام به البعض سقط عن الكل، ويتعين على من لا يسد غيره مسده، وذلك لكونه باباً وعلماً من علم الحديث بقسميه دراية ورواية.

وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسميه فرض كفاية أن قام به البعض سقط عن الباقيين وعينى على من تعين له^(١).

فوائده علم التخريج وثمرته :

فوائد علم التخريج وثمراته جمة وعظيمة نذكر منها ما يلي:

أولاً: وضع يد المخرج - بكسر الراء المشددة - على طائفة من الطرق والوجوه المختلفة التي روى بها الحديث المخرج - بفتح الراء المشددة - مما يهيئ له إمكانية دراسة الحديث بيسر وسهولة، وإصدار الحكم للصواب عليه، إن لم يكن قد سبق الحكم عليه ممن تقدم من العلماء.

ثانياً: إطلاع المخرج - بكسر الراء المشددة - على كثير من المصنفات الحديثية، مما ييسر له جمع حصيلة لا بأس بها من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعايشة أدواله عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: «معرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع، بعد معرفة أحكامهم على الرجال... فهو علم ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله

(١) راجع «ضوء القمر» ص ١٢ لفضيلة الشيخ محمد علي أحمد بن ط دار المعارف ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م «البهجة الوضيئة شرح متن البيهقيته ص ٥، الشيخ محمود نشابه «قواعد أصول الحديث» ص ٧٠ د/ أحمد عمر هاشم.

على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف»^(١).

رابعاً: معرفة المخرج بعد جمع طرق الحديث الإسناد العالي والإسناد النازل، سواء بالقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم، أو باعتبار إمام من الأئمة أو باعتبار مصنف من مصنفات الأئمة، أو باعتبار تقدم وقيسة أحمد الرواة، أو باعتبار السماع ونحو ذلك^(٢).

خامساً: سرعة وصول القارئ إلى طرق ووجوه الحديث المخرج ببسر وسهولة.

سابعاً: كشف ما قد يوجد في الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسياده بعضها ببعض. مما يؤدي إلى معرفة ما في الإسناد من تكليس، أو روى مبهم غير متعين، كحديثنا فلان أو رجل، أو تعيين روى سهيل كحديثنا محمد من غير ما يميزه من المحدثين، أو معرفة رواية من اختلط من الرواة.

ويمكن وصل ما روى معلقاً، ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها، والمقطوع، وذلك بمجئته من طريق آخر أو طرق توضح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك^(٣).

سابعاً: زيادة قوة الحديث بفترة طريقه للترجيح عند المعارضة^(٤).

(١) «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣٩ بصرف.

(٢) راجع الإسناد العالي والنازل في «مكتبة ابن الصلاح» ص ٢٥٧، «تدريب الراوى» للسيوطي جـ ٢ ص ١٥٩ «مباحث الحديث» ص ١٥٩ ط. محمد علي صبيح ولولادة - الطبعة الثالثة.

(٣) راجع «التخريج ودراسة الأسياد» ص ١٦، ١٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٦.

وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضاً - ما لم تكن واهية - فكثرة الطرق قد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره، وقد يرتفع الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره لجبر ما فيه من خفة في الضبط، بتعدد طرقه المساوية له أو الأسمى منه.

«فمثلاً حديث: لا تسقوا القبلة ببول ولا غائط....» الحديث. نجد أن الموسوعة قد أشارت إلى مواضعه في خمسة عشر موطناً ففي البخارى (١٠٩/١ - طبعة الشعب/ والنسائي في الطهارة / باب ٢٠ / والدراقطنى (٦٠/١) وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧ / وفي مسند أحمد ج ٥ ص ٤١٩، ٤٢١ / والبيهقى في السنن الكبرى (٩١/١) / وفي معجم الطبرانى الكبير ج ٤ ص ١٦٣، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢ / وفي معجمه الصغير (٢٠٠/١) / والخطيب في التاريخ (٣٦٣/٢).

وفي الكتب التي تبحث في صحيح الحديث وضعفها: في «علل الحديث» (رقم ٦٦) لأبي حاتم/ وفي «تلخيص الحبير» ج ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلاني/ وفي فتح الباري له (ج ١ ص ٢٤٦، ٤٩٨) / ج ١٠ ص ١٧٧ / والعراقي في تخريج الحديث الاحياء (٢٦٤/٢).

ففي كل هذه المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث بأسانيد مختلفة وما قيل عنه وعن أحوال رواته، وفي بعض المواطن قد ذكر للحديث الفاظاً تدعم اللفظ الأصح، وأخرى تتعارض معه، أو عال في الاسناد تتصل قوته أو حقائق تدعم لفظه وهكذا... وفي ذلك للدلالة على أن أحوال الاسناد ودرجته ضحة أو ضعفاً، واتصاله أو قطعه وغير ذلك، وبهذا الشكل تقود

الباحث إلى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل لخبر النبي - صلى الله عليه وسلم، وأحاديث الأحكام، والتشريعات، فيستبين من خلال منهج مقارنات الأسانيد، وأحوال السند وعمله. أما في الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع أو في الشذوذ أو النكارة أو الوضع أو في الاسال أو التكليس أو التسوية.

كذا التصحيقات في أسماء الرجال، أو التحريفات أو الوهم (أو سوء الحفظ أو القلب، أو التقديم والتأخير أو التدليسات أو تأليف الرجال وأسمائهم أو سرقة الحديث^(١)) ان فتخرج الحديث من مظانه المختلفة له أهميته في دراسته دراسة محققة من جوانبه المحتملة.

ثامنا: أما من جهة مقارنة المتن، فإن طرق الحديث يوضح بعضها بعضا ويكمل بعضها الآخر، فقد كان من الرواء، من يذكر ما حفظ من الحديث، وبعضهم يذكره كاملا، وآخر يقتصر في الذكر من الحديث على ما سئل عنه، أو على موضع الاستدلال لحكمه أو فتواه، فتخرج الحديث وجمع متونه يوصل إلى الرواية الكاملة الصحيحة.

فربما ورد الحديث المخرج «من طريق بزيادة دالة على حكم لا يدل له الحديث الأصل الذي نقوم بتخريجه، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظه، ونحو ذلك مادام السند الذي فيه الزيادة صحيحا^(٢)».

ومن جانب آخر فإن علم التخريج يمكننا من اكتشاف علل المتن، والتي قد تتولد من الرواية بالمعنى، أو الإدراج، أو أخطاء المحدثين والحفاظ

(١) انظر «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف» اعداد أبو هاجر محمد السعيد ج ١ ص ٤٦، ٤٧ ط دار الفكر العربي.

(٢) انظر التخريج ودراسة الامداد ص ١٦.

وأغلاطهم، أو فى الاختصار حين نقل رواية ما، أو بالتقديم والتأخير، أو الشذوذ، والنكارة، أو الاضطراب أو التحريف والتصحيف، أو القلب والإبدال ونحو هذه العلل التى أشار إليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث دراية ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل — إن وجدت — إلا بجمع متون الحديث الواحد — إن لم يكن فردا — من مصادره المعتبرة عند العلماء، فيضبط الحديث بذلك تمام الاتضباط باذن الله تعالى.

ومما تنبه عليه هنا: أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام، وشواهد، لا شئ فيه، فقد صنعه الإمام البخارى، ولم ينقص من قدر كتاب من شئ.

وهذا يرجع إلى:

(١) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض، وقد اشتمل على حكيمين فصاعدا فاته يعيده بحسب ذلك، مراعى مع هذا عدم اختلاطه من فائدة حديثيهما كإبراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك فيستفاد من ذلك كثرة الطرق للحديث.

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيقتصرف فيه حينئذ، فيورده فى موضع موصولا وفى موضوع آخر معلقا، ويورده تارة تاما، وتارة مقتصرا على الجزء الذى يحتاج إليه فى الباب.

(٣) فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة، لا تعلق لاحداها بالأخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط

فساقه بتمامه^(١).

اذن فتطوع الحديث بحسب ما يستخرج منه من احكام أمر جائز ولا شئ فيه ما لم يخل بما فيه من أحكام.

ومما يعلم أيضاً: أن من العلماء من أجاز النقصان في الرواية وقدمها على الزيادة فيها خشية الخطأ، أى عند الضرورة، أيضاً مع عدم الاخلال بما فيه من أحكام ومعنى.

روى الخطيب البغدادي بسنده عن مجاهد قال: «انقص منها لحديث ولا تزد فيه»^(٢).

وروى أيضاً بسنده عن يحيى بن معين يقول «إذا خفت أن تخطئ» في الحديث فانقص منه ولا تزد^(٣). ويشير الخطيب إلى أن من العلماء من منع ذلك فيقول: «وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض منته غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره. فيؤدى ذلك إلى إبطال معناه وإحالة، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفاً»^(٤).

ويعود الخطيب فيقول: وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى إن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوى قد رآه مرة بتمامه، أو علم أن

(١) «اعلام المحققين» ص ١٢٧ بتصريف.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» ص ١٨٩ للخطيب البغدادي/ منشورات مكتبة الهلال - بيروت.

(٣) الكفاية ص ١٨٩.

(٤) الكفاية ص ١٩٠.

غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له «إن لم يعلم ذلك أن يفعله»^(١).....
وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على كل حال ولم يفصله.

☆☆ والرأى المختار عند الخطيب يشير إليه بقوله:

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم
وشرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله
على تمامه، ويحرم حذفه، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين أن
يكون ذلك تركاً لنقل العبادة. كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لفرض آخر
هو الشرط فى صحة العبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا
الوجه يحمل قول من قال، لا يحل اختصار الحديث^(٢).

إن فأمرو اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو
منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادي السابق..

تاسعاً: من فوائد التخريج التعرف على زيادات القسائم بمقارنة الروايات
المجموعة بعضها ببعض قال ابن الصلاح:

«وذلك فن لطيف تستحسن العناية به، وقد كان أبو بكر بن زياد
النيسابورى وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة المذكورين بمعرفة
زيادات الألفاظ الفهية فى الأحاديث.... ثم قال - وقد رأيت تقسيم ما انفرد به
الثقة إلى ثلاثة أقسام:

(١) المرجع السابق ص ١٩٠ وفى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح ورد فى
الهامش وهو ما يسائر المعنى السابق عليه ويتلصق منه، فى عبارة الأصل قال
«ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعله».

(٢) «الكفاية» ص ١٩١.

أحداها: أن يقع مخالفاً مافياً لما وراء سائر الثقافات. فهذا حكمه الرد كالشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد بروايته جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث»^(١).

مثال:

ونذكر هنا مثلاً ناقش فيه الحافظ العراقي زيادة الثقة، والغايصة ممن ذكره، أن التخريج بجمع طرق الحديث سنداً ومتمماً أمر هام في دراسة السلسلة النبوية الشريفة، ذا فائدة عظيمة، وفي المثال أيضاً منهج العلماء في النقد للسند والمتمن.

يقول الحافظ العراقي: مثاله - أي زيادة الثقة - ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»^(١).

فنذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقافات بزيادة قوله: «من المسلمين» وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى.

وكلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في آخر الجامع، ولم يصرح

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١١١، ١١٢ بتصرف يسير..

يتفرد مالك بها مطلقاً فقال: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون فى الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك ابن أنس فذكر الحديث، ثم قال: وزاد مالك فى هذا الحديث «من المسلمين»، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه. انتهى كلام الترمذى.

فلم ينكر التفرد مطلقاً عن مالك، وإنما قيده بتفرد الحافظ كماله، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه، فأستط المصنف - أى ابن الصلاح - آخر كلامه، وعلى كل تقدير فلم يتفرد مالك بهذه الزيادة، بل تابعه عليها جماعة من الثقات: ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، وكثيرين فرقة، ويونس بن يزيد، والمطلى بن اسماعيل وعبيد الله بن عمر العمري، واختلف فى زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري وعلى أيوب أيضاً.

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها^(٢) البخارى فى صحيحه من رواية اسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه: «من المسلمين». وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم^(٣) فى صحيحه من

(٢) أخرجه مالك/ كتاب الزكاة/ باب مكية زكاة القطن/ ج ١ ص ٢٦٨/ طه دار الفكر.
(٢) أخرجه البخارى/ كتاب الزكاة/ باب صدقة القطن/ ج ٤ ص ١١٠، ١١١ «متن فتح البارى».

(٣) أخرجه مسلم/ كتاب الزكاة/ باب زكاة القطن/ ج ٧ ص ٥٧/ بشرح النووي طه دار احياء التراث العربى - بيروت.

رواية ابن أبي قديك، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضاً
«من المسلمين».

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطني في سننه والحاكم فسي
مستدركه من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضاً:
«من المسلمين».

وقال الحاكم بعد تخريره: هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى
وكثير بن فرقد احتج به البخاري ووثقه بن معين وأبو حاتم.

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر في بيان المشكل من رواية يحيى
بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعاً أخبره فنكر فيه أيضاً: «من المسلمين».

وأما رواية المعلى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في صحيحه
والدارقطني في سننه من رواية أرطاة بن المنذر عن المعلى بن إسماعيل عن
نافع فقال فيه: عن كل مسلم «وأرطاة» وثقة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين
وغيرهما. والمعلى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس بحديثه بأس
صالح الحديث لم يرو عنه غير «أرطاة» ونكره ابن حبان في الثقات.

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه من رواية
روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه:
«على كل مسلم». وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المنتقى فقرن بينه وبين
مالك فرواه من طريق ابن وهب قال: حدثني عبد الله بن عمر ومالك وقال
فيه: «من المسلمين» وأما الاختلاف في زيادتهما على عبيد الله

بن عمر وأيوب فقد ذكرته في شرح الترمذى والله أعلم^(١) انتهى كلام
الحافظ العراقي.

إن فجمع كل هذه الطرق مما يرجح أن هذه الزيادة مقبولة ممن
رواها من الثقات ولم ينقرو بها الإمام مالك وإنما وردت في الصحيحين
وغيرهما.

كما أنني حرصت على نقل هذه الطريقة عن الحفاظ زين الدين
العراقي كما وردت في كتابه «التقييد والإيضاح» حتى تكون منهجاً للمخرج
في نقده السند والمتن أو أحدهما، فنكون طريقة وأسلوباً له في عمله، عند
احتياجه إليها.

عاشراً: ومن فوائد التخريج: معرفة التحريف والتصحيف في
المتون، ومعرفة النسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمعلق، ومعرفة
المواتر والآحاد بأقسامه.... الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة،
ولا يغالي إذا قلنا أنه علم فحول الرجال.

تنبيه:

لكي يحدد المخرج اتجاهه في البحث عليه أن يعرف الفرق بين
مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد، والتي نذكرها فيما يلي:

أولاً: المصطلح هو: «القواعد التي تحكم على الحديث بواسطتها

(١) انظر «التقييد والإيضاح» شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١١، ١١٢، ط. المكتبة
المملوكية.

بـَيَّوْلَ أَوْ الرَّد»^(١).

فغاية هذا العلم هو استخدام ما فيه من قواعد لدراسة الاسناد وما يحتوى عليه من رجال. ودراسة المتن وضبطه.

ثانياً: التخريج هو الحديث المحكوم عليه إذا جمعت طرقه وأسائده (فهو الذى يجمع المادة التى يحكم بسببها على الحديث (الأسائيد والمتون) للحديث الواحد)^(٢).

أى أنه جمع الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق إلى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه.

ثالثاً: دراسة الاسناد: «هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج»^(٣). وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وخلو الحديث من الشذوذ والعلّة القادحة، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد.

ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه، فهما يتعلقان به كتعلق باب الجرح والتعديل، أو طرق التحمل والأداء ونحو ذلك.. والله أعلم.

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية للطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

(٢) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

الفصل الثانى

نشأة التخريج ومراحل تطوره

نبذة حول السنة فى الصدر الأول

أ - دوافع العناية بالسنة:

السنة النبوية هى ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وهى بهذا الاعتبار أحد قسمى الوحي الإلهى لرسوله - صلى الله عليه وسلم - أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى فالسنة النبوية هى من وحي الله - عز وجل - يدلنا على ذلك قوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»^(١).

وبذلك جاءت السنة أيضاً روى أبو داود بسنده عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شيعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجنتم فيه من جلال فأحلوهم، وما وجنتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلى، ولاكل ذى ناب من السبع ولا لقطة ماهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل يقوم فعليهم أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراءه»^(٢).

(١) سورة النجم (٣، ٤).

(٢) أخرجه أبو داود/ كتاب السنة/ باب فى لزوم السنة/ ج ٤ ص ٢٠٠ ط. الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذى وابن ماجة.

والناظر في صدر هذا الحديث وعجزه يوقن مع التكبر أن هذه المسنة

إنما هي وحى الله تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم.

قال الخطابي: قوله «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التساويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو، الثاني: ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى، وأوتي من البيان أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له فى الكتاب ذكر، فيكون ذلك فى وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن^(١).

إن سننة النبى - صلى الله عليه وسلم - سنن القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير فى وجوب اتباعها نحو قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»^(٢).

وكما أوجبت هذه الآية الأخذ بالسنة أوجبت الإحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه - صلى الله عليه وسلم، فإنما ينطبق عن الوحي الإلهى، وإقراره له. وكل هذا بلا شك رافع إلى التمسك بالسنة والعرض عليها بالتواجد، والبعد عن محدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار. ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ

(١). انظر «معالم السنن» للإمام الخطابي ج ٤ ص ٢٧٦. طبع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

(٢). سورة النساء (٦٥).

وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم»^(١)، وقوله تعالى: «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»^(٢) ونحو ذلك من الآيات التى تحدث على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر «العلم يشفى نفوسهم، وينهلون منه سوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو المعلم والمرب والمشرع وهو رسول رب العالمين، الذى رياء وعلمه بغاياته الإلهية، ولا عجب فى ذلك وهو القائل - صلى الله عليه وسلم - من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين»^(٣)، وغير ذلك كثير.

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - الذى كان أحب إليهم من الدنيا وما عليها، فهو أحب إليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين، وهناك من الدوافع الكثير فاتهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين، وثانى مصادرهم التشريعية.

ب - أما عن طرق تلقى الصحابة للسنة فيمكن إيجازها فيما يلى:

١- السماع المباشر من النبي - صلى الله عليه وسلم - فى مجالسه المختلفة، وفى حله وترحاله، وخطبه، وقضائه، وأفعاله وتقريراته لما يقع من أحداث بين يديه أو بعيداً عنه فيسمع بها فيقرأها ولا ينقضها.

٢- التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان لشدة حرصهم على أقوال النبي وأفعاله ينوب بعضهم بعضاً، ومثال ذلك ما وقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصاري - رضى الله عنهما

(١) سورة القلم (١ - ٥).

(٢) سورة الزم (٩).

(٣) رواه أحمد فى مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وابن ماجه فى سننه.

- وكان يسكنان في عوالي المدينة^(١).

٣- قدوم الوفود من القبائل المختلفة والإقامة عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فیتعلمون الأحكام والعبادات، ثم يرجعون إلى أقوامهم يعلمونهم ويفقهونهم. روى البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث، قال: «أتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عن تركنا في أهلنا، فأخبرنا، وكان رفيقا رحيفا، فقال «ارجعوا إلى أهليكم فاعلموهم وعروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت للصلاة فليؤذن لكم أحدهم، ثم ليؤمكم أكبركم»^(٢).
فهذه طريقة من طرق تلقى السنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تتمثل في وفود رسل القبائل إليه.

٤- إرسال النبي صلى الله عليه وسلم - رسله إلى القبائل المختلفة، وذلك ليعلمونهم شرائع الإسلام، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام.

٥- ومن طرق تلقى الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضا، عما ما فاتهم من مجالس النبي - عليه الصلاة والسلام - حين انشغالهم بكسب أرزاقهم.

٦- كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخصص للنساء يوما فيجلس إليهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما خفى عليهن من أحكام، وفيما يقع لهن من أحداث خاصة بهن. وكان الأمهات المؤمنات فضل عظيم في نشر

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه في سننه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده ج ٥ ص ٥٣.

السنة النبوية بين النساء، وخاصة فيما يخلجن من ذكره أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - فيوجدن عند أمهات المسلمين بغيتهن وما يشفى عليهن^(١). وبعد هذه نبذة مختصرة عن طرق تلقي الصحابة للسنة.

ج - كتابة السنة:

أما عن كتابة السنة في الصدر الأول (النبي) فلقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تدوينها في بداية الأمر خشية اختلاطها بالقرآن، فالصحابه كانوا حديثي عهد بالاسلام، فقد سمع لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية، وأراد أيضاً بذلك إفراغ جهد الصحابة لتدوين كتاب الله تعالى فضياع آية أمر في غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من أسباب حفظه الذي تكفل الله عز وجل به، سيما وأنهم من أهل الحفظ وقوة الوعي فلم يخشى ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة في قوة الحفظ.

وعندما استقر الامر وبان لهم الفرق بين كلام الله تعالى، وأقوال رسوله - صلى الله عليه وسلم - أباح - صلى الله عليه وسلم - الكتابة لأفراد من الصحابة، فكانت كتابة فردية، وليست عامة، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمر بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب وغيرها رضى الله عنهم أجمعين، ثم كثرة القرائن من النبي - صلى الله عليه وسلم - لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق.

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية إلى نهاية القرن الأول الهجري فنونت تدويناً عاماً رسمياً بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذي أرسل في

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ.د/ محمد عجاج الخطيب ص ٣٢ / ٦٨.

الاتفاق بجمع السنة وتكوينها، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت إليه كظهور الفرق المختلفة، واستباحة بعضهم القول على النبي - صلى الله عليه وسلم - والكذب عليه، كذا دخول طائفة في الاسلام متظاهرين به باتساع رقعة الخلافة الاسلامية، وقد انتشر حفظ السنة في الاقاليم الاسلامية، واستشهد البعض في الجهاد، فخشى الخليفة ضياع السنة بموت العلماء واستشهادهم فأمر بالجمع والتدوين.

د - أما عن منهج الصدر الأول في رواية السنة:

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم ضم وجوب التثبت من الروايات، والإقلال منها خشية الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون الشريعة عن ظهر قلب من مصدرها وصافي نبعها، ألا وهو النبي - عليه الصلاة والسلام، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولاً ولا عملاً ولا تقريراً ولا صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولا حالة من أحواله (إلا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق - رضي الله عنهم.

وقد انضم إلى العناية بالمتن، فومن بعدهم، العناية بالاسناد عناية فائقة ما زالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخر واعتزاز، فالاسناد سلاح المؤمن فإذا فقد سلاحه هبأى شئ يقاتل؟

وبخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لقيت من العناية والحفظ في الصدر الأول، إلى أن دولت في السطور، من حفظ القلوب، فقد لقيت ما لم يتفهم لعلم آخر وليس أدل على ذلك من قول سيدنا عمر - رضي

الله عنه «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»^(١) وكل ما بسذل فى العناية بالسنة، وما زال، إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى لسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - بما هيا لها من علماء أجلاء فى كل عصر وجيل.. والله أعلم.

نشأة التخريج ومراحل تطوره:

علم التخريج كائ علم من العلوم ينشأ بشكل بسيط، قد لا يكون مقصوداً، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض فى كل مرحلة من مراحلها إلى شئ من التغير إما فى المضمون والمفهوم، وإما بالزيادة أو النقصان.

وعلم التخريج بمفهومه العصرى مقارناً بعصر ما قبل تكوين السنة بينهما اختلاف واضح فى المفهوم - كما سنرى إن شاء الله تعالى - وكذا مرحلة ما بعد التكوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه جدهم نحو الترتيب والتهذيب والاختصار والاستدراك والإستخراج.. الخ حتى أصبح فى عصرنا علماً له قواعد وأساليب وأنواع، يبدأ المخرج بدارستها ثم يسير فى عمله على ضوئها.

المرحلة الأولى:

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة، والتي كان يتم فيها تلقائياً دون قصد، أو اعتباره علماً يلزم العناية به، واستيعاب مفهومه وضوابطه وأساليبه، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة تبدأ من عهد النبى - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ٢ ص ٣٤ لابن عبد البر.

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة، يوم كان المسلمون قلة يعدون على أصابع اليدين في دار الأرقم بن أبي الأرقم وكانت مفتدى يجتمع فيه المسلمون^(١)، ويعيدون الله سراء، ويلقنهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أصوله ويتعهدهم بالتربية حتى كون منهم أناساً مؤمنين بالله عز وجل، أبطالا غير عاديين في إيمانهم، وفي رفقتهم لرسولهم - صلى الله عليه وسلم.

هذا، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها:

أ - نشاط النبي - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ دعوته ونشر الإسلام في الأفاق، فعرض نفسه على القبائل، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الإسلام، حتى عز الإسلام، وقويت دولته، وفي جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكاتها في نفوس المؤمنين وقلوبهم.

ب - وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الإسلامية التي جعلت الناس يتساءلون عن أحكامها، وعن رسوله وأهدافه. فمن ثمرح الله تعالى صدره للإسلام، أقبل فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام، وسارع بالدخول فيه، ثم يرجع إلى قومه وعشيرته ليبلقهم ما رأى ويخبرهم ما سمع.

ج - وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه، أثر كبير في نشر السنة الشريفة.

د - وكان لأمهات المؤمنين، والصحابيات من نساء المسلمين أثر

(١) راجع «السيرة النبوية» ص ٢٩٥، أ.د/ محمد أبو شهية ط، دار الطباعة المحمدية.

عظيم في حفظ السنة ونشرها فيما بينهم، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية، واللاتي كن يسألن فيها زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم.

هـ - ومما زاد في انتشار السنة في الأفاق الرسل والبعوث إلى القبائل والأقاليم، وولاء النبي - صلى الله عليه وسلم - على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة، إلى المدينة حين أصبحت مقراً للدولة وقاعدة للدعوة، منها يشع النور النبوي إلى العالمين.

و - وساعد في نشر السنة: الغزوات والسرايا الحربية التي خاض فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - غمار الحروب دفاعاً عن الإسلام وصونا لحرمه أهله، فكانت هذه الغزوات منكريات علمية بمسجبة النبي عليه الصلاة والسلام كما كانت سبباً في تشريعات حكيمة كالتييم وغيره، فضلاً عن كونها جهاد في سبيل الله تعالى.

ز - وزاد نشر السنة حفظاً وكتابة «حجة الوداع» والتي ضمت عشرات الألوف من المسلمين، من كل فج عميق ليزكوا اسم الله تعالى في أيام معبودات، فخطب فيهم خطبة جامعة، سمعها كل من كان معه وختمها بالبحث على نشر شريعة الإسلام قاتلاً - صلى الله عليه وسلم: «يليل الشاهد الغائب، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(١). وقد قام الصحابة - رضوان الله عليهم - بتبليغ شريعة الإسلام بالأصليين الشريفين كتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه/ كتب العلم/ باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - رب مبلغ أوعى من سامع/ ج ١ ص ١٦٧، ١٦٨/ عن أبي بكر «جزء حديث» بشرح ابن حجر.

(٢) راجع «السنة قبل التتوين» ص ٧٤/٦٨.

اذن فالسنة النبوية باعتبارها المبين والمفسر والشارحة لكتاب الله تعالى، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كان لازماً أن تنتشر بين المسلمين جميعاً، وكان ذلك باعتبار المجموع.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن الصحابة كانوا يتفاوتون في مقدار مد حفظوا من السنة الشريفة، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق للإسلام، وطول الصحبة للنبي - عليه الصلاة والسلام، وعمر الصحابي ونحو ذلك وحاجة الناس إلى التحديث.

فمن الصحابة من كان يأتي من خارج المدينة فيعلن إسلامه ويمكث بضع أيام ثم يعود إلى بلده، فمثل هذا لا يكون لديه من الأحاديث النبوية مثل ما كان عند أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم.

اقتداء الصحابة والتابعين بالنبي - صلى الله عليه وسلم - يدفعهم إلى البحث عما فاتهم من السنة:

ذكرنا قريباً أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتفاوتون في مقدار ما يحفظون من الأحاديث الشريفة، وهذا التفاوت في العلم وغيره هو سنة الله تعالى في خلقه، فليس في ذلك مطعن لطاعن، فسيبجان من جعل فوق كل ذي علم عليم.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في أول «كتاب العلم»: قوله وقوله عز وجل «رب زدني علماً»، واضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمر نبيه - صلى الله عليه وسلم - بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم. والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته، ومعاملاته والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب له من القيام

بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه^(١).

وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التفاوت في العلم بقوله «فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(٢) وقوله: «رب مبلغ أوعى من سامع»^(٣). هذا وقد كان أحد الصحابة - رضوان الله عليهم - من أهل العلم بأصول الدين وأركانه، وحلاله وحرامه، والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب عليهم من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، والتفاوت إنما كان في القروع.

والحق أن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هم خير القرون، ونجوم الهدى، ومصابيح الدجى، وأيدى النداء، ولبيون الفداء، حرصوا على الفضل حرص العنين، وبذلوا في بلوغه كل نفيس وثمين، فكان الواحد منهم بفضل أمة:

والناس واحد منهم كالف
والألف كالواحد إن أمر على
سمع هؤلاء أوامر ربه بطاعة نبيه - صلى الله عليه وسلم - والافتداء به حين قل «قد
كان لكم في رسول الله لسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر»^(٤).

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهب بالبرق أو كالجند
بالعلم، والثناء على مجموعهم في كتاب الله كثير، ناهيك عن اختصاص العديد
منهم بفضائل اقتضت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى إلى يوم الدين.

(١) انظر «فتح الباري بشرح البخارى» ج ١ من ١٤٩ لابن حجر العسقلاني ط.
محمد علي صبيح.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه معلقاً / كتب العلم / باب قوله النبي صلى الله عليه وسلم: «رب مبلغ أوعى من سامع» / ونكره / ج ١ ص ١٦٧.

(٤) الأحزاب (٢١).

لقد كان منهم الصديق والحوارى والأمين والفاروق والكريم الحى
والفطن الذكى^(١)، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

اذن، فالأمر الإلهى بالاعتداء بالنبى - صلى الله عليه وسلم - رجاء
الفوز برضاء الله تعالى ونعيم جنته، فضلا عن محبتهم للنبى - صلى الله عليه
وسلم - كان ذلك دافعا لهم إلى السعى الدؤوب إلى طلب ما فاتهم سماعه
مشافهة من النبى - صلى الله عليه وسلم.

وقد نبه إلى ذلك الصحابى الجليل البراء بن عازب فقد روى الحاكم
بسنده عن البراء أنه قال: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين فى رعاية الإبل، وأصحاب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيسمعون من أقرانهم، ومن هو أحفظ
منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه»^(٢).

طرق التخريج عند الصحابة:

١- ومن هذا القول تبشير إلى أن هذه كانت طريقة التخريج عندهم
لحديث النبى صلى الله عليه وسلم - وهو طلب الحديث الذى يفوت الصحابى
عند أقرانه، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه.

(١) راجع «الضوء اللامع المبين عن مناهج المحققين ج ١ ص ٤٩/٤٧.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٤ للإمام الحاكم ط. دار احياء العلوم ببيروت،
ومن ذلك أيضا ما جاء عن أنس - رضى الله عنه - قال: «ليس كل ما نحدثكم عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم سمعنا - منه - ولكن كان يحدث بعضنا بعضا،
ولا يتهم بعضنا بعضا «انظر» المحدث للفاضل بين الرواى والواعى» ص ٣٢

٢- وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وارد في قضاء النبي عليه الصلاة والسلام.

فقد أخرج الحاكم بمسنده عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة فسى عهد أبي بكر - رضى الله عنه - تلتمس أن تورث فقال أبو بكر: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر لك شيئاً حتى أسأل الناس العشيّة، فلما صلى الظهر قام في الناس يسألهم.

فقال المغيرة بن شعبه: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها المسنن. قال أبو بكر - رضى الله عنه - سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها المسنن. فأنفذ ذلك لها أبو بكر رضى الله عنه^(١). ومن ذلك قصة عمر - رضى الله عنه - في الجنين بالخرة حين أخبره حمل بن مالك بقضاء النبي بذلك^(٢).

٣- ومن طرق التخرّيج ما ورد عن عائشة - رضى الله عنها - أنها أرسلت عروة بن الزبير يسأل عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قبض العلم فرواه له - ثم أرسلته في العام التالي ليسمع منه نفس الحديث فرواه له. وكان هذا بحثاً عن الحديث في مصدره وإخراج له منه^(٣).

لرامهرمذى/ «السنة قبل التكوين» ص ٥٩/ «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.

(٢) «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» ص ١٧ الميوطى ط. الثانية ١٣٩٧/ المطبعة السلفية.

(٣) انظر «التخرّيج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

٤- ومن طرق التخرّيج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختاره مما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - في صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفته «الصادقة» وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله.

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة منتقاة مروية في الصحف بإسنادها^(١).

٥- وقد كان بعضهم يحيل إلى المصدر الأصلي الذي أخذ عنه الرواية. مثال ذلك: قول أبي هريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له فعورض يقول عائشة وأم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم. فقال أبو هريرة: كذلك حدثني الفضل بن العباس ومن أعلم^(٢).

٦- ومن طرق تخرّيج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضاً لكل ما يسمعون من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أنس بن مالك: كنا نكون عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فنسمع منه الحديث، فإذا قلنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه^(٣).

٧ - ومن طرق التخرّيج في المرحلة الأولى: المعارضة، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يقول: الدّية

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر «السنة قبل التكوين» ص ٦٠ / «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ص ٤٦.

للحائض، ولا ترث المرأة من دين زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبلي من دينه فرجع إليه عمر^(١). ومما ورد من ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات^(٢) للحسن المغيرات خلق الله تعالى: «فبلغ ذلك امرأة يقال لها: أم يعقوب فجاءت فقال: انه بلغني أنك قلت كيت وكيت فقال: مالي لا ألعن من لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في كتاب الله تعالى فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه أما قرأت ههنا أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلى قال: فإياه نهى عنه»^(٣).

٨- ومن طرق التخرج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر أصلي: روى مسلم بسنده عن سليمان بن يسار «أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس: نعتد آخر الأجلين وقال أبو سلمة: بل نحل حين تضع. قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي فأرسلوا إلى أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم فقالت: قد وضعت سيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بيسير فاستفتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمرها أن تتزوج»^(٤).

(١) انظر «مفتاح الجنة» للسيوطي ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد والترمذي.

(٢) الواشمات جمع وائمة وهي التي تصنع الوشم، والمستوشمات هي التي تسال ذلك وتطلبه، والمتنمصات: وهن اللاتي ينفق الشعر من الوجه. والمتفلجات: هن اللاتي يرتفن أسنانهن ليظهرن في صورة أقل من سنهن.

(٣) انظر «مفتاح الجنة» ص ١٢.

(٤) أخرجه الامام مسلم في صحيحه، قال السيوطي في كتابه «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

٩- ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية: أخرج البيهقي عن الحسن بن سمرة قال: حفظت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مکتبتين مکتبه إذا کبر، ومکتبه إذا فرغ من قراءة السورة. فکتب عمران ابن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فکتب یصدق سمرة، یقول: إن سمرة حفظ الحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ^(١).

١٠- ومن صور التخريج التي نراها صحبت علماء الحديث من عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة، وديننا لهم إنها الرحلة في طلب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والإمارات المختلفة. فقد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما.

قال صالح بن حي: كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خراسان إنا نقول بخراسان إن الرجل إذا أعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالذي يهدى البئنة ثم يركبها. قال الشعبي: أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأثمري عن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها، وأبىها فأحسن تأديبها، وأعتقها فتزوجها فله أجران. والعبد يؤدي حق الله وحق سيده وهو من أهل الكتاب» ثم قال الشعبي للرجل: قد أعطيناكما بغير شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة ^(٢)، ومن أشهر رحلات الصحابة لطلب الحديث ومراجعته مع من شاركه في السماع ما يلي:

-
- (١) أخرجه السيوطي في «مفتاح الجنة» من ٧٢ ونسبه إلى البيهقي.
 (٢) أخرجه السيوطي في كتاب «مفتاح الجنة» من ٢٢، ٢٤، وعزاه إلى الشيخين/واتطر
 «معركة طوم الحديث» من ٧٠.

روى البيهقي بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم أسمع منه، فأبعت بعيرا فشدت عليه ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيته فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المظالم لم أسمع فخشيت أن أموت أو تموت قبلي أن أسمع. فقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «حشر الناس عراة غرلاً بهما. قلنا: وما بهم؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم نداء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الدين، لا ينفي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، ولا أحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصه منه، ولا ينفي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه، حتى اللطمة: قلنا: كيف إنما نأتي الله عراة غرلاً بهما؟ قال بالحسنات والسيئات»^(١).

وروى الحاكم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيره وغير عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقلت: حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري، وغير عقبة، فأبعت من يذلني

(١) أخرجه السيوطي في المرجع السابق ص ٢٢، وعزاه إلى البيهقي وأحمد والطبراني/وانظر كتاب «الرحلة ص ٥٤، للخطيب البغدادي ط. المكتبة المسلفية بالمدينة المنورة.

على منزله. قال فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة فأخبر عقبة، فمَجَّل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول: من ستر مؤمناً في الدنيا على خفيه ستره الله يوم القيامة. فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم إنصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة. فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر (١).

قال أبو عبد الله: فهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢). واستشهد الحاكم بهذه الرواية في طلب علو الإسناد.

فقد بذل الصحابة - رضوان الله عليهم - في طلب الحديث واستخراجه من مصدره، جهداً عظيماً، فقد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر يقول: قلت: لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد (٣).

ومن طرق ودوافع التخريج كان التثبت من الرواية، كما وقَّع في حديث (٤) الجدة مع سيدنا أبي بكر، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص / كتاب الرخصة في طلب الحديث» ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق ص ٥٧.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ.

أبو موسى الأشعري:

روى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت. فقال: ما منعك، قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فارجع فقال: والله لتقيمن عليه بيينة، أنكم أحد سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم، فقممت معه، فأخبرت عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك فقال عمر لأبي موسى: أما أتى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتكول الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١).

دافع آخر للاهتمام بالتخريج:

رأينا فيما سبق أن الدفاع للتخريج بطرقه المختلفة، كان غاية الاقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام، طلباً لرضاء الله تعالى وحسن ثوابه. ولكن حينما وقعت الفتنة بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عثمان، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما. مما ادعى كل فرقة طلب ما يؤيد موقفها ضد من خالفها، حتى تتصغر عليها، ويكون لها السبق على غيرها.

قال المصحيح لكتاب «معرفة علوم الحديث»: «ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - واختلف المسلمون في الخلافة وادعاهم غير واحد، انصرفت عناية كل حزب من أحزابهم إلى استبطاء الأدلة واستخراج

الأحاديث الزائدة لدعواهم^(١).

ونستخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه من بعده ظهر فيه علم التخريج لكنه كان بصورة بسيطة، ليست مقصودة، وإنما هو عمل وجهه قام به السابقون بهدف الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - تارة، وحفظ سنته تارة، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها تارة أخرى.

وبالتالية العظمى ترجع إلى المشافهة، واستخراج الحديث من مكان صدوره، التي حوت ثلوثاً ملينة بالإيمان بالله رب العالمين فلم تنتشر الكتابة أن ذلك حتى يرجع إليها. فكان معنى التخريج عندهم هو :

«أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث والاحتفاظ في صدوره، أو في مصطلحهم - الفردية - من طريق واحد أو من طرق متعددة»^(٢).

أهم مصنفات الصحابة رضي الله عنهم :

وأخيراً فهذه طائفة من مصنفات الصحابة - رضوان الله عليهم - والتي وصلت أخبارها إلينا، أو وصلت إلينا من خلال المصنفات التي نولها العلماء بها ذلك. ومن هذه المصنفات ما يلي:

صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها - ونسخة لأبي بكر الصديق

(١) انظر مقدمة كتاب «معرفة علوم الحديث» للإمام الحاكم، وقد رمز إليه باسمه

بـ (ص.م. حون) من ب.ج.

(٢) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٦١.

رضى الله عنه حوت (فرائض الصدقة) وأحاديث سعد بن عبادة الأنصاري
 رضى الله عنه و«نسخة في التفسير» لأبى بن كعب، - وكتب عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه «نسخة في الصدقات» - وكتب عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه - وكتب أبى رافع أسلم مولى رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - كتابا في «استفتاح الصلاة» - وكتب على بن أبى طالب صحيفة «في
 العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر» - وكتب زيد بن ثابت الأنصاري
 رضى الله عنه «كتاب الفرائض» -، وأملى المغيرة بن شعبه على "وارد"
 كاتب معاوية بن أبى سفيان كتابا - وكتب عمرو بن حزم الأنصاري كتابا فيه
 «الفرائض والزكاة والديات» وغير ذلك - وكتب سمرة بن جندب صحيفة -
 وأشهر ما كتب "الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص مشاهة ليس
 بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم أحد، وكتب عبد الله بن عباس كتابا في
 «القضاء» وكانت له صحيفة في «التفسير».

وكتب رافع بن خديج «صحيفة» - وكتب جابر بن عبد الله الأنصاري
 صحيفة في مناسك الحج - وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبي - صلى الله
 عليه وسلم، ورضى الله تعالى عن أصحابه جميعا.

فهذه طائفة من الصحائف، والأحاديث والنسخ والأجزاء والتفسير
 والأمالى^(١) التي قام بعض الصحابة بكتابتها، فهي تخريج غالبا باعتبار مصدر
 واحد وهو أصل الأصول الإنسانية لها وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - أو
 صحابي آخر.

ومما نشير إليه هنا أن من الصحابة من طالت صحبته للنبي صلى الله

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١١٨/١١٢.

عليه وسلم - لذلك كثر ما تحمله عنه من أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان:

أبو هريرة رضى الله عنه - عبد الله بن عمر بن الخطاب - أنس بن مالك الذي طالت صحبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر بعده كثيراً - وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو ابن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وأم سلمة وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين.

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثة: التي كان لها أكبر الأثر في نشر السنة النبوية الشريفة منها: مدرسة المدينة المنورة، وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبي - عليه الصلاة والسلام - منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وأبى بن كعب وزيد بن ثابت.

ومنها: مدرسة مكة المكرمة، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضاً الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة، وكان رضى الله عنه من المكثرين من رواية الحديث، وكان يهتم اهتماماً عظيماً بتفريخ أحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام - من الصحابة حتى أنه كان ينام أمام منازلهم في القيلولة لينتظر خروجهم فيسألهم ويستخرج ما عندهم من أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام. ومنها: مدرسة الكوفة ومن روادها: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص وأبى موسى الأشعري والبراء بن عازب وغيرهم.

ومنها: مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها: أنس بن مالك،

وابن عباس، وعمران ابن حصين، وغيرهم، ومنها: مدرسة الشام: ومن أشهر أصحابها: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبو الدرداء وغيرهم. ومنها: مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، ومعاذ بن أنس الجهني وغيرهم. ومنها: مدرسة المغرب والأندلس: وأشهر أصحابها: عمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهما ومنها: مدرسة اليمن وأشهر أصحابها: معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري وغيرهما^(١).

وقد كانت هذه المدارس مصانير معتبرة لحملة الحديث النبوي الشريف في مشارق الأرض ومغاربها للتابعين وللأمة من بعدهم طبقة بعد طبقة.

التخريج في عهد التابعين:

تأثر التابعين تأثراً كبيراً بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة، وبذل أقصى جهد في تحصيلها، علماً وعملًا، وتبذل خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح، لتضافر القرائن الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بإباحة الكتابة، وإن كان الاعتقاد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور، وما زال له الغلبة في تلقى طبقة التابعين عن الصحابة الكرام.

وقد مدحهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد

(١) راجع في ذلك «معرفة علوم الحديث» ص ١٩٠/١٩٤ «علل الحديث ومعرفة الرجال» ص ١٧ وما بعدها للمحدث علي بن عبد الله المديني/ تحقيق د/ عبد المعطي القمحي ط. دار الوحي طيب/ «مناهج المحدثين» ص ٢٦/٢٠ أ.د/ أحمد عمر هاشم/ «الضوء للامح» ج ١ ص ٢٠١/٢١٥ أ.د/ أحمد محرم/ «السنة قبل التكوين» ص ١٦٥/١٧٥ «تسوية فقهاء الأمصار» ص ٧ وما بعدها للأمام النسائي.

أصحابه وذلك في مثل قوله «خير أمي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١)، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه، فضلا عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول - صلى الله عليه وسلم: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»^(٢)، وهذا امتداد لقوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»^(٣).

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة أيضا لكون الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال - صلى الله عليه وسلم «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم»^(٤).

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه....» الآية^(٥).

وقد كان في امتداد حياة الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى أوائل القرن الثاني الهجري^(٦) أثره في تربية التابعين، فأودعوا صدورهم وقلوبهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرقائق «المعجم المفهرس» ج ٢ ص ٩٦.

(٢) أخرجه الترمذي وابن ملحة وأحمد بن حنبل.

(٣) سورة آل عمران (١١٠).

(٤) أخرجه أبو داود، والحاكم في «المستدرک» وفي «معركة علوم الحديث» ص ٢٧/ «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٤٣.

(٥) سورة التوبة (١٠٠).

(٦) وذلك على رأي من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي إلى ما بعد المائة. قال السيوطي: «وقيل مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله

وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية، كما حملوها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وكما أوصى الله تعالى نبيه بالعلم في نحو قوله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق...»^(١) وهي أول ما نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بغار حراء، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى: «فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين»^(٢) وقوله: «يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك»^(٣).

بهذا المنهج أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال - صلى الله عليه وسلم - طلب العلم فريضة على كل مسلم...»^(٤) الحديث. وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بالجم من نار يوم القيامة»^(٥).

وبناء على ذلك فقد بذل الصحابة جهودهم في تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابتهم، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - «نضر الله امرأ

الزيرى، وجزم ابن حبان وابن كلثوم وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة وقال وهب ابن جرير بن حازم عن أبيه: كانت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جثة فسالمت عنها فقالوا عنها: هذا أبو الطليل: وسبح الذمبي أنه سنة عشر، ولما كونه آخر الصحابي موتاً مطلقاً فجزم به مسلم ومصعب الزيرى وابن منده والمزي في آخرين، انظر «تريب الروي» ج ٢ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(١) سورة القم آية (١).

(٢) سورة الحجر (٩٤).

(٣) سورة المائدة (٦٧).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧ عن أنس بن مالك.

(٥) مسند السابق ج ١ ص ٥، عن أبي هريرة.

سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه....»^(١) الحديث.

وبدا الصحابة في حث التابعين على طلب السنة، فاستجابوا لذلك بالسمع والطاعة، فقد روى الدارمي بسنده عن أبي الدرداء قال: «مالي أرى علماءكم يذهبون وجهاً لكم لا يتعلمون، فتعلموا قبل أن يرفع العلم فإن رفع العلم ذهاب العلماء»^(٢). وعن عبد الله بن مسعود قال: أغد عالماً أو متعلماً أو مستمعا ولا تكن الرابع فتهلك^(٣).

وقال سلمان: لا يزال الناس بخير ما بقى الأول حتى يتعلم الآخر فإذا هلك الأول قبل أن يتعلم الآخر هلك الناس^(٤) وعن عمر قال: تفقهوا قبل أن تسودوا^(٥) وعن تميم الداري قال: تطاول الناس في البناء في عهد عمر فقتل عمر: يا معشر العريب الأرض الأرض أنه لا إسلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمرة ولا إمارة إلا بطاعة فمن سوده قومه على الفقه، كان حياة له ولهم، ومن سوده قومه على غير فقه كان هلاكاً له ولهم^(٦).

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك الحث على العمل: «فمن على بن أبي طالب قال: تعلموا العلم تعرفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله. وقال معاذ بن جبل اصملوا ما شئتم بعد أن تعلموا فلن يأجركم الله بالعلم حتى تعملوا»^(٧).

(١) أخرجه بن عبد البر في المصدر السابق جـ ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت.

(٢) أخرجه الدارمي/ المقدمة/ باب في ذهاب العلم/ جـ ١ ص ٧٨ ط دار الفكر.

(٣) أخرجه الدارمي/ المقدمة/ باب في ذهاب العلم/ جـ ١ ص ٧٩.

(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٦) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٧) المصدر السابق (المقدمة/ باب العمل بالعلم وحسن النية فيه/ جـ ١ ص ٨١).

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون ينهلون من مناسبع السنة من كل حذب وصوب، قاصدين وجه الله تعالى. واتباع سنة نبيه الكريم، لا يدخرون جهد إلا لطلب العلم من مصادره الأصلية والأصيلة، فربما رحلوا الأيام والليالي حتى يخرجوا الحديث عن رواء بلا واسطة.

«روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال بلغنى حديث عند على فحقت ان مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وروى الامام مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي فى طلب الحديث الواحد.

وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم^(١). وقد سبق ذكر قول الشعبى فى مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: أعطيناها بغير شئ كان يرحل فيما دونها إلى المدينة.

فضلا عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد كتبوا يتذكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمى فى سننه طائفة من الآثار الدالة على مدى غناية التابعين بالسنة وضرورة مذاكرتها: فعن علقمة أنه قال: "تذاكروا الحديث فان ذكره حياته"، وأخرج عن يونس قال: كنا نأتى الحسن فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا. وأخرج عن الليث بن سعد يقول: تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثاً وهو جالس متوضئاً. قال فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح قال مروان: جعل يتراكر الحديث.

وأخرج بسنده عن الزهرى قال: كنت إذا سألت عبيد الله بن عبد الله

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢١.

فكانما أفجر به بحر^(١).

وفي كل ما سبق من التصوص دلالة: على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة - رضوان الله عليهم - أو من أفرائهم، أو تحمل صفات التابعين عن كبارهم، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراجه الحديث من روايته، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد.

اهتمام التابعين بالإسناد:

لقد اهتم جماعة التابعين - بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث - بالإسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة، فينظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ما عداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له ويصبر الرجال ثم يتعهد ذلك^(٢).

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقال سعيد بن المسيب: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد^(٣).

وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد سلخوا في تخريج الحديث على رضية ثابتة من حيث جمع المتن والاهتمام بالإسناد.

وقد جعل محمد بن سيرين الإسناد دين فقال: «إن هذا العلم دين

(١) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة / باب مذكرة العلم جـ ١ - ص ١٥١/١٤٦.
راجع أيضاً «معرفة علوم الحديث» للحاكم راجع أيضاً «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص ١٥.

(٣) راجع المرجع السابق ص ٨/٦.

فانظروا عن تأخذون دينكم» قال أيضا: «لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت^(١) الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٢).

الاستعانة بالكتابة في جمع الأحاديث خطوة تأسيسية للتخريج:

لقد ظهرت مؤلفات حديثية في عهد التابعين ليست بالقليلة وفي صدرها صحيفة همام بن منبه والتي دونها مباشرة من صهره الصحابي الجليل أبو هريرة - رضى الله عنه - فقد كانت طائفة من التابعين «يكتبون ما يسمعون من الصحابة، ويحفظونه، فمنهم من يذاكر الحديث حتى إذا وعاه صدره»^(٣) محام، ومنهم من يحفظه، ويحتفظ بصحفه وألواح، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه في كرايس أو في مصنف كالمصنف.

وأما من لا يكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره، وكانوا يتذكرون الأحاديث بين أونة وأخرى... وفيهموا معناه ويضبطون حروفه وألفاظه^(٤).

(١) والمراد بهذه الفتنة - كما سبق القول - ظهور الخوارج والشيعة والندرية والمرجئة وغيرهم، وإن كان جلمهم من التابعين، فقد كان البعض ممن دخل الاسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الاسلامية، فأراد أن ينتهز هذه الفرصة ويحاول بها ضرب الاسلام من المسلمين ولكن يابى الله إلا أن يتم نوره، فكان لأهل الحديث دورهم في الدفاع عن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى ردوا كيدهم في نحرهم، حين تحروا في رواياتهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

(٢) راجع مقدمة صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ١ ص .

(٣) أخرج الدارمي بسنده عن هشام قال: «ما كتبت عن محمد الا حديث الأعمال فلما حفظته محوته»/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢٠.

(٤) راجع «السنة قبل التكوين» ص ١٣٦.

وسمى استمرار قول جماعة من التابعين بكراهية تكوين السنة منى عبادة
 بن عمرو السلماني م (٧٢هـ) وإبراهيم بن يزيد التميمي م (٩٢هـ) وجابر بن
 زيد م (٩٣هـ) وإبراهيم النخعي م (٩٦هـ) وتسمع عامر الشعبي يردد عبارته
 المشهورة: «ما كتبت سوداء في بيضاء». ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن
 يعيده علي...»^(١).

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم إلى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم إلى
 جانب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما يرجع إلى خشية اتكال
 الكاتب على ما كتب فلا يحفظ^(٢).

جاء رجل إلى سعيد بن المسيب - وهو من الفقهاء الذين روى
 امتناعهم عن الاكتاب - فسأله عن شيء فأملأه عليه ثم سأله عن رأيه، فأجابه،
 فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أكتب يا أبا محمد رأيك، فقال سعيد
 للرجل: ناولنيها، فنأوله الصحيفة فحفظها^(٣).

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأي، وهو رأي
 مقبول، خاصة إذا علمنا أن بعض الماتعين يصرح بل يشجع على الكتابة
 «فرخص سعيد بن المسيب م (٩٤هـ) لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما
 شكاً إليه منوه حفظه، ونرى عامر الشعبي بعد أن كان يقول: «ما كتبت سوداء
 في بيضاء» يردد قوله: «الكتاب قيد العلم» وكان يحصن على الكتابة ويقول
 «إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط»، ومع ذلك لم يخلف من بعده

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٤ عن يحيى بن سعيد.

وإذا علمنا أن الحسن البصري م (١١٠) هـ كان له كتباً يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م (١٠١) هـ يكتب. فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات، ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، وقد كثرت الصحف حتى لنرى مجاهد ابن جبرم (١٠٣ هـ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه وينسخون منها^(١).

مفهوم التخريج في عهد التابعين وأنواعه:

وفي عهد التابعين ظهر التخريج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث في موضوع معين فكان للتخريج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث.

١- مثال الأول: صحيفة همام بن منبه التي جمع فيها أحاديث رواها عن أبي هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وهذا التخريج باعتبار راو الحديث - أي باعتبار الاسناد.

(١) راجع «السنة قبل التكوين» ص ٣٢١ وما بعدها/ جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧٢، ٧٤/ سنن الدارمي/ المتمة/ نقد العلم/ ج ١ ص /- تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٣٢.

أقول: ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتحان ما كتب بوقوع صفه في غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمي في سننه ما يدل على ذلك منه «عن إبراهيم» أنه كان يكره أن يكتب الحديث في للكراريس ويقول يشبه بالمصاحف «وعن عبيدة أنه دعا بكتبه فحماها عند الموت وقال: لئى أخاف أن يليها قوم فلا يضعونها مواضعها».

/ مقدمة سنن الدارمي/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢١.

٢- ومثال الثاني: جمع الشعبي أحاديث الطلاق في صحيفة
والفرانسى والجراحات - فى صحيفة قال فيها: هذا باب من الطلاق جسيم،
وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث^(١).

٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحصاد
بن سليمان: فقد أخرج الدارمى بسنده عن ابن عون قال: «رأيت حمارا يكتب عن
ابراهيم - وهو النخعي - قال له ابراهيم: ألم أتيتك؟ قال: إنما هى أطراف»^(٢).

٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو النجم بين المرفوع والموقوف
وهذا ما يدل عليه كتاب الخليفة حمز بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن
عمرو بن حزم. فقد روى الدارمى بسنده عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر
بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن نعيم أن يكتب إلى
ثابت بذلك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وبحديث حمز
فإنى قد خشيت درس العلم ~~وذلك~~^(٣) مما يذهب له أن ما كتبه أبو بكر يسكن
حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ما كتبه بعض أقرانه منهم ابن شوانب
الزهري (١٢٤هـ) والذي ينسب إليه أنه أول من كتب السنة بأسمر الخليفة
عمر بن عبد العزيز.

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثة أيضا:

١ - «المغازى والسير» لعروة بن الزبير،

ب - «الأطراف» لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث «عبد السلامى».

(١) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» أد/ عزت على عطيه ص ٢٢.

(٢) سنن الدارمى/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث ج ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر السابق/ باب من رخص فى كتابة العلم/ ج ١ ص ١٢٦.

ج - «السنن في الحديث» لمكحول الشامي^(١).

المرحلة الثانية للتخريج: «تنبيهات»

١- قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لا بد للمخرج أن ينتبه إليه، وهذا الأمر هو عدم امكانية وضع حد زمني دقيق وقاطع لطبقات الأمم، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض. ورد في «الضوء اللامع»... وهكذا يمكن وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثاني، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وإن كان التمايز محققاً من حيث تحديد المراد بالصحابي والتابعي، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر^(٢).

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة توفى عام ثمانين ومائة أي أواخر القرن الثاني الهجري. قال البلقيني «أول التابعين موتاً أو زيد معمرين زيد، قتل بخراسان، وقيل بأزريجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة»^(٣).

أردت أن أشير إلى ذلك، لأن معرفة هذا الباب الخاص بطبقات الرواء، ومعرفة تواريخ وفاتهم، من الأمور التي يلزم المخرج الإحاطة بها، خاصة إذا صحب تخريجه الحكم على أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجله العلماء المتكتمين، أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض، فاتصال

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٢٠.

(٢) انظر «الضوء اللامع المبين» ج ١ ص ١٦٧.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ج ٢ ص ٢٤٣.

الإسناد أو شروط قبول الحديث.

٢- أن هناك فرق بين الكتابة والتكوين والتصنيف:

أ - «الكتابة كما ورد في لسان العرب» «كتب الشيء كتباً وكتاباً وكتابة وكتبه خطه» فكتابة الشيء خطه.

ب - التكوين أيضاً في «اللسان» والديوان مجتمع الصحف «وفى تاج العروس: وقد دونه توكولياً جمعه. وعليه فالتكوين هو جمع الصحف المشتتة في ديوان ليحفظها».

ج - التصنيف كما في اللسان: «والتصنيف: تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشيء ميز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء جعله أصنافاً. وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التكوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها أما التكوين فمرحلة تالية لكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها^(١).

وأردت الإشارة إلى ذلك لكي يتنبه المخرج إلى أن السنة النبوية بالمعنى السابق قد مرت في مراحل تطورها بأمور ثلاث:
أولاً: الكتابة وهي التي وقعت بعد انتهاء مرحلة النهي بالاباحة.

(١) انظر: «السنة النبوية مكانتها. عوامل بقائها. توثيقها» أد/ عبد المنعم بن عبد القادر ص ٩٦، ٩٧/ «لسان العرب» لابن منظور ج ١ ص ٦٩٨، ج ١٢ ص ١٦٦، ج ٩ ص ١٩٨.

ثانياً: التكوين: وهو ما مصحوب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل ما فى
الصدر إلى السطور.

ثالثاً: التصنيف: وهو ما وقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبي - صلى
الله عليه وسلم - من أقوال الصحابة والتابعين، وكتمييز الصحيح من
غيره وهو ما قام به الامام البخارى والامام مسلم رحمهما الله
تعالى.. الخ.

٣- وثالث هذه التنبهات: بيان الفرق بين التأليف والتخريج والتصنيف
والانتقاء:

قال الامام السخاوى مفرقا بين هذه الأنواع:
«وياد إذا تأملت واستعودت إلى التأليف الذى هو أعم من التخريج
والتصنيف والانتقاء: إذ التأليف مطلق الضم. والتخريج: إخراج المحدث
الأحاديث من يطون الأجزاء والمشيكات، والكتب ونحوها وسياقها من
مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها
لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما
مما سيأتى تعريفه، وقد يتوسع فى اطلاقه على مجرد الاخراج والتصنيف:

والعزو جعل كل صنف على حده. والانتقاء: التقاط ما يحتاج إليه
الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر»^(١).

وقد أثرت ذكر هذه التنبهات هنا كتمهيد لما سيأتى من مراحل تشتمل
على هذه الأنواع من الكتابة، والتكوين والتصنيف... الخ.

(١) انظر «فتح المقيث» ج ٢ ص ٣٢٨.

أدب عن المرحلة الثانية:

فاتها تنقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وهي تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها إلى المخطوط، وكما عرفنا سابقاً أنه أرسل إلى أبي بكر بن حزم، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويحدث عمر فإني خشيت درس العلم وذهابه^(١).

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله^(٢).

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تكوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة ومعنى آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمي فيما بعد^(٣).

(١) سبق تفرجه. وكان أبو بكر بن حزم عامل عمر بن عبد العزيز على المدينة.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه/ المقدمة/ باب من رخص في كتابه العلم/ ج ١ ص ١٢٦/ فتح الباري ج ١ ص ٢٠٤.

(٣) ومن أقوال الزهري: «ولا أحديث تكثيراً من قبل المشرق نكرها لا نوافها - ما كتبت حديثاً، ولا أننت في كتابته.

انظر «السنة قبل التكوين» ص ٣٢٨، ٣٢٩.

ثم أرسل الخليفة - رضى الله عنه - فى الأفاق لجمع وكتابة سنة
النبي - صلى الله عليه وسلم - ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر في المحافظة على
السنة، مع قصر مدة خلافته للأمة والتي بلغت سنتين ونصفا تقريبا.

وقد سارع العلماء فى تلبية داع الجهاد فى ساحة السنة النبوية
الشريفة، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصرى (١٥٠هـ -
بمكة، والامام مالك بن أنس بالمدينة (٩٣ - ١٧٩هـ) وكذا محمد بن اسحاق
(١٥١هـ) وأيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب (٨٠ - ١٥٨هـ).
موطأ أكبر من موطأ مالك. والربيع بن صبيح (١٦٠هـ) وسعيد بن أبى
عروبة (١٥٦هـ) وحماة بن سلمة (١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري
(٩٧ - ١٦١هـ) بالكوفة، ومعمربن راشد (٩٥ - ١٥٣هـ) باليمن والاسم
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧هـ) بالشام. وعبد الله
بن المبارك (١١٨ - ١٨١هـ) بخراسان، وهشيم بن بشير (١٠٤ -
١٨٣هـ) بواسط - وجريد بن عبد الحميد (١١٠ - ١٨٨هـ)، وعبد الله بن
وهب (١٢٥ - ١٩٧هـ) بمصر^(١).

كما ظهر من المؤلفات:

كتاب «العوالي» لعروة بن الزبير (١٤٦)، وكتاب «الجامع»
لابن جريح «١٥٠»، وكتاب «قراءة حمزه» لحمزة بن حبيب (١٥٦)، وكتاب
«المصنف» لحماة بن سلمة (١٦٧) وكتابي «الزهد» ولا الرقائق، لعبد الله
بن المبارك، (١٨١)^(٢) ونحو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها.

(١) راجع «السنة قبل التكوين» ص ٣٣٧، ٣٣٨/ مقدمة «فتح الباري» ج ١ ص ٤/
«اعلام المحدثين» ص ٢٢.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٣٢/١٣٩.

وكان تخريج هؤلاء الأحاديث التي جمعوها على نحو منظم، وذلك بأن يقوم المؤلف بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد في كراسة خاصة بها، وذلك كضيق الامام الزهري، حين يضع أحاديث الصلاة في كراسة خاصة بها.

ولم يكن الجمع في هذه الفترة قاصر على المرفوع من الأحاديث وإنما كانت تشمل ما ورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطة بعضها ببعض كما يتحلى ذلك في موطأ الامام مالك رضى الله عنه وهو أشهر ما وصل إلينا من مؤلفات علماء هذه المرحلة.

وخلاصة ما سبق:

أن التخريج في عصر اتباع التابعين «ظهر بمعنى انتقاء الحديث وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأهل للانتقاء والاختيار... وقد يصاحب ذلك الإحالة على بعض الطرق التي تركها المؤلف... وقد لا يروى الحديث المختار بل يشير إليه بنكر متنه وبعض سنده، وهذا تخريج باعتبار كل حديث على حدة. مثال ذلك موطأ الامام مالك بن أنس حين يذكر الأحاديث فيه بسند ومتن وأحياناً ينكر متن الحديث مع الإشارة إلى سنده ببيان من بلغه عنه الحديث عن الصحابة مثلاً أو عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه»^(١).

وأيضاً شاركت هذه الفترة سابقتها في الاعتماد على النصيب الأوفى بتخريج الحديث من روايته وليس من المصنفات.

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسبقية» ص ٢٢.

المرحلة الثانية:

رأينا فيما سبق أن منهج التخریج لم یکن قاصراً على الأحادیث النبویة وإنما كان مختلطاً بغيره من أقوال الصحابة وقناوی التابعین. فقد حدثت فی هذه الفترة خطوة أخرى وهی أفراد حدیث رسول الله - صلى الله علیه وسلم - بالتصنیف والتدوین، لكنه جمع بین المقبول و غیره، وكان ذلك على رأس المائتین، و یعتبر القرن الثالث الهجرى (۲۰۰ - ۳۰۰) العصر الذهبى فی تاریخ السنة النبویة وجمعها وتدوینها، ففیه ظهر كبار أئمة الحدیث وجها بذته، وأئمة النقد وصیاراته، وفیه أشرفت شمس الكتب الستة وأمثالها التى كانت تشتمل على ما ثبت من الأحادیث، ولا یفوتها الا النثر الیسیر، والتی یعتمد علیها الفقهاء والأصولیون، والعلماء والمؤلفون، وإلیها یلجأ السادة والمصلحون والمتأدبون، والأخلاقیون، وعلماء النفس والاجتماع^(۱).

أشهر الكتب الحديثة فی هذه المرحلة وهی القرن الثالث:

أما عن أشهر ما كتب وألف وصنف ودون فی القرن الثالث هـ: صحیح البخارى م (۲۵۶) وصحیح مسلم م (۲۶۱) هـ وثنبه هنا إلى أن بظهورهما خطة السنة خطوة جلیلة حیث قام البخارى ومسلم بتجريد الصحیح من غیره وأفراده بالجمع فی صحیحیهما.

ومن أشهر ما صنف، كتب السنن: وهی سنن أبی داود م (۲۷۵) هـ وسنن الترمذی م (۲۷۹)، وسنن النسائی م (۳۰۲)، وسنن ابن ماجه م (۲۷۳).

(۱) راجع «اعلام المحققین» ص ۲۴.

ومن المسانيد: مسند الامام أحمد م (٢٤١)، مسند وعبد الله بن موسى م (٢١٣) ومسند اسحاق بن راهوية (٢٣٨)، ومسند عبد بن حميد (٢٤٩) ومسند الدارمي م (٢٥٥) ومسند ابن أبي أسامة الحارث بن محمد التميمي م (٢٨٢) ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني م (٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث^(١).

ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العنقي م (٢٤٣)، ومسند الامام علي لأحمد بن شعيب النمائي م (٣٠٣)، والمسند الكبير للبخاري، ومسند مسندين مسرهم (٢٢٨)، ومسند أبي هريرة لبراهيم بن العسكري م (٢٨٢).

ومصنف ابن أبي شيبة م (٢٣٥)، وكتاب محمد بن نصر الموزني م (٢٩٤)، ومصنف سعيد بن منصور م (٢٢٧)، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جريد الطبري م (٣١٠)، وهي من عجائب كتبه ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وعلة وطرقه ومما فيه من الفقه واختلاف العلماء، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، وقطعة من مسند ابن عباس، والمسند الكبير لبقى بن مخلد القرطبي م (٢٧٦) رتبته على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا، فريدا في باب مع ثقة مؤلفه وضبطه، واتقانه، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الاسانيد والأبواب.

(١) «أعلام المحققين» ص ٢٥.

ومسند محمد بن مهدي م (٢٧٢). ومسند الحميدي م (٢١٩) و...
 ابراهيم بن مهقل النخعي م (٢٩٥) ومسند ابراهيم بن يوسف السجستاني
 م (٣٠١)، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي م (٣٠٣)، والمسند لأحمد بن
 الحسن ابن سفيان م (٣٠٤) والمسند المعلى لأبي بكر النخعي م (٣٠٥) و...
 ابن سنجرم (٢٥٨)، ومسند علي بن المنيش م (٢٣٤)، والمسند لأحمد بن
 يعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ولم يؤلف أحسن منه، ولكنه لم يتم، ومسند
 عثمان بن أبي شيبة م (٢٣٩)، ومسند ابن أبي عمرو أحمد بن حازم
 م (٢٧٦)^(١).

ونكتفي بهذا القدر في الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجري
 بالمؤلفات الحديثة، وأنه كان من أنشط العصور وأزدهاها في الجمع والتدوين
 ووضع قواعد هذا العلم في درج مؤلفاتهم، والذي سمي فيما بعد بعلم الحديث
 دراية، أو علم أصول الحديث.. الخ.

وفي ذكر هذه الطائفة من الكتب بيانا للمخرج بأن مصادر التخریج
 ليست قليلة في نفسها، وإنما هي كثيرة ومتعددة، منها ما وصل إلينا واشتهر
 بين المسلمين قاطبة. ومنه ما أدرج في مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث
 الهجري، ومنه لم يصل إلينا لما لوجوده خارج العالم الإسلامي، أو مازال
 مخطوطاً، فلم يظهر إلى حيز الوجود بعد، إلى أن يأذن الله تعالى بالعثور عليه
 في وقته وحينه، ولا تخلو منبحة المؤلفات في عهد التتارحين قدموا إلى العالم
 الإسلامي، والقوا بالآلاف المجلدات في نهر دجلة من ضوايح جانبها كبيراً من
 المؤلفات الإسلامية من المكتبات الإسلامية ببغداد.

(١). انظر (اعلام المحدثين) ص ٢٤/٢٦.

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذي يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - باعتبار مجموع كتب السنة لم يضع منها شيء بالمرّة.

وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الإسلامية، ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه السنة عالية خفاقة بعلمائها في كل عصور وجيل، وصيانتها من التحريف والتزييف، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يورث الله الأرض ومن عليها.

وحاصل ما يستبسط عن التخريج في هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: بالنظر في أشهر مصنفات هذه المرحلة والمتداولة فيما بيننا إلى الآن، نجد أن التخريج يرجع إلى طريقة من طرق التحمّل والأداء أشهرها السماع والقراءة، والإجازة وما عدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع مسببة في إظهار أهمية الرحلة لاستخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون في أقاليم الخلافة الإسلامية.

ثانياً: أن شيوخ هذه المرحلة، والذين قاموا بتصنيف ما جمعوه في أوعيتهم حفظاً وكتابة، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كان أشهرها التصنيف على المسانيد، ومنهم من اشتهر بالتصنيف على الأبواب^(١) أو الجمع بينهما

(١) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقاً وإنما الأدق أن يقال فيه التصنيف بحسب «موضوع الحديث» فمصنف البخاري مثلاً: سمي «بالجامع الصحيح...» وقسم إلى كتب والكتب قسمت إلى أبواب. أما «الجامع الصحيح» فإمام مسلم فانه قسم إلى كتب وأما تقسيم الأبواب فهي -

ثالثاً: بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخریج بأنه جمع الحديث بطرقه من أصحابه باحدى طرق التحمل والأداء، ثم تصنيفه على المسانيد أو الجوامع... الخ.

رابعاً: ورد فى كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد»^(١) ما يلى:

١ - «المرحلة الثالثة فى تدرج التخریج وهى جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد متفرقة فى ذلك الكتاب. مثال ذلك: المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابى بطرقها المختلفة، ومتونها المتعددة متفرقة، وجمع كل طرق الحديث سنداً ومتناً عن كل صحابى فى مسنده.

ب - تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحیح البخارى، ومن قبله مصنف ابن أبى شبيب مثلاً حيث يخرج الحديث بسند ومتن روى بهما فى موضوع، ثم يروى بسند آخر، ومتن آخر فى موضوع آخر وهكذا... بحيث تجمع أغلب أسانيد متونه فى الكتاب متفرقة، فى موضوعات الكتاب المتعددة.

ج - ضم البخارى فى كتابه أحاديث وأثاراً ذكر متونها وأحال فى أسانيدها على أصول من المصادر غير معينة كالمعلقات^(٢) فى صحیحة زیادة

-الأصل الأول غير موجود، فقد أخبرنا استاذنا أ.د/ أبو شبيب رحمه الله أن تسميم الأبواب فى مسلم إنما هو من بعض تلاميذه، والله اعلم.

(١) لفضيلة أ.د/ عزت على عطيه، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

(٢) هذه المعلقات قام البخارى بذكر بعضها فى الأصل موصولة، كما لورد أسانيدها

على الأحاديث الأصلية التي هي عماد كتابه كما فعل مالك في موطنه
(وهي البلاغات).

د - ظهر جمع الحديث بأسانيده ومتونه المتعددة في مكان واحد في صحيح
مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث في مكان واحد، ثم ينتقل إلى
حديث آخر وهكذا.

هـ - ثم ظهر جمع الحديث بأسانيده وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر
الأصلية غير المعينة^(١) بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالباً في
جامع الترمذي حيث يروى الحديث بسند ومتن ثم يقول: وفي الباب عن
فلان وفلان من الصحابة، محيلاً في باقي الأسانيد والمتون على
المصادر غير المعينة التي فيها السند والمتن، أو الأسانيد والمتون عن
الصحابة الذي أشار إليهم.

و - وكل الكتب التي سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند
المتصل من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها متن
الحديث مذكوراً عقب سنده^(٢).

الحافظ ابن حجر في كتابه (هدى السارى).

(١) أرى - والله أعلم - أن علة ذلك سواء عند البخارى في المعلقات أو غيره
(الترمذي) أن ذلك يرجع إلى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له لى مصنف
آخر، فتركها لعدم الاطالة، أو اعتماداً على وجودها عند غيره من العلماء، أو أن
السبب في عدم التعمين والاحالة، يرجع إلى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب
أو المصنف، أما عن المعلقات في البخارى وهي معدودة فقد لوردها العناء متصلة
كالحافظ ابن حجر والله أعلم.

(٢) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» بتصرف يسير ص ٢٣، راجع أيضاً كشف اللثام
ج ١ ص ١٤٢/١٤٩.

المرحلة الثالثة: التخرج إلى عصرنا:

ليبان مفهوم التخرج في هذه المرحلة عموماً أن تستعرض بإيجاز جهود علماء الحديث في القرن الرابع الهجري، ثم القرن الخامس وما بعده.

أولاً: بالنسبة لجهود العلماء في القرن الرابع الهجري نلاحظ أنها تعتمد - في الغالب - في انطلاقها على مورد علماء القرن الثالث الهجري الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث، وإلهم لمرجع في النقد، فكل من أتى بعدهم عالة عليهم - إلا قليلاً - يجمع ما جمروا، ويعتمد في نقده على ماقدروا، فأغلب ما رواه علماء القرن الرابع الهجري ومن بعدهم قد سبقوا إليه غالباً، وذلك، لأن كتب القرن الثالث لم يبق منها من الأحاديث إلا القليل، كما أنها تستاز غالباً بأولوية الجمع دون الأخذ من خبره^(١).

لقد تواصلت في هذا القرن جهود علماء الحديث الشاسعة، والمهمة العازية، والعزيمة المنصية، بما لا ينكره ذا عقل عاقل، بل أن آثارهم تدل عليهم.

أشهر ما صنف من كتب في هذا القرن:

وقد برز جهد علماء هذا القرن في التصنيف أيضاً، وإن اعتمدوا على من سبقهم إلا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان من أشهر ما كتبوا في هذا القرن ما يلي:

الف الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) المعاجم الثلاثة:

(١) راجع (أعلام المحققين) ص ٢٦، ٢٧.

الكبير والأوسط والصغير، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحابة مرتبين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، وقد رتبها فيما بعد ترتيباً حسناً الأمير علاء الدين الفارسي م (٧٢١) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخة على الحروف أيضاً، كما اشتهر أيضاً:

سنن الدارقطني المتوفى (٣٨٥). وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م (٣٥٤)، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م (٣١٦)، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق م (٣١١). وصحيح المنقي لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي م (٣٤٠)، ومصنف الطحاوي م (٣٢١) ومسند ابن جميع محمد بن أحمد م (٤٠٢)، ومسند الخوارزمي م (٤٢٥)، ومسند أبي اسحاق بن نصر المروزي م (٣٨٥)، ومن ألف في هذا القرن الامام الحاكم (٤٠٥)، (المستدرک) وله كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضاً هو «معرفة علوم الحديث».

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن هذا القرن قد حظى باستقلال التأليف في شق هام من «علم الحديث» ألا وهو «علم الحديث دراية» على يد القاضي أو محمد الرامهرمزي^(١) م (٣٦٠ هـ) ولا يخفى قيمة هذا العلم ومكانته «للتخريج» فهو أساس التوصل إلى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، بدراسة رجال الحديث ومنه وبعد ذكر طائفة من أشهر ما صنف في القرن الرابع الهجري، نرى من خلالها تقدم علم التخريج، خطوة واضحة المعالم، ويظهر ذلك بوضوح على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

(١) سبق الرامهرمزي ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء السابقين في درج مصنفاتهم.

م(٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم.

جاء في «كشف اللثام» أنه «لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات فيها فسى درجة الكمال وذلك فى أواخر القرن الرابع الهجرى حيث بدأ طور التهذيب وغيره كان من الطبيعى أن تمتد يد التهذيب إلى علم تخريج الحديث، فساتخذ العلماء فيه مساراً جديداً يحدد ملامحه، ويرسخ قواعده، ويجعله فناً مستقلاً، له أصوله ومناهجه ويبسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا العلماء فى سبيل ذلك الهدف خطوات وثيدة ومترنة فى مؤلفاتهم حتى صار على ما نحن عليه الآن.

وبدأت أولى هذه الخطوات على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الجوزى (٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم وهى طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب قهية وغيرها.

ثم تلاه كل من الشيخ الامام أبى مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (٤٠١)، فألف كتابه «أطراف الصحيحين» والشيخ أبى محمد خلف بن حمدون الواسطى ذلك الذى ألف كتابه «أطراف الصحيحين» أيضاً، الا أن كتاب الحافظ خلف أقل خطأً وهما من كتاب أبى مسعود، وكانا بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم، وهى طريقة الأطراف، أو طريقة معرفة الراوى الأعلى للحديث.

وهذان النوعان من المؤلفات «الجمع» و«الأطراف» يمثلان جانباً من

الجوانب المتعددة لمناهج علم التخریج، وهو المراجع التي تجمع أحاديث لأكثر من مصدر واحد، مع عزو الحديث إلى مصدره الأصلي^(١).

ثانياً - التخریج في القرن الخامس الهجري، وما بعده:

نكرت آنفا أن مفهوم التخریج في القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث، ثم الاحتفاظ به في صدورهم، أو في صنفهم القليلة، وذلك بساعة من طريق أو أكثر.

وتطور في عهد التابعين فكان التخریج باعتبار روا الحديث من الصحابة، أو باعتبار موضوع الحديث، وضرينا مثالا لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها

وفي القرن الثاني ظهر التخریج في مرحلة الجمع والتكوين، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته، بالاعتماد على سند ومتن معين بعد جمع طرقه، وقد يصحب ذلك العزو إلى بعض طرق الحديث، التي لم تذكر في كتاب المؤلف، كموطأ الامام مالك رضي الله عنه.

وفي القرن الثالث: ظهر التخریج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها في كتاب واحد مجتمعة فيه و متفرقة بحسب منهج المؤلف الخالص به، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرها.

وعلى ذلك فالتخریج هو إثبات المصنف الحديث بإسناده أو أسانيده في مصنفه، دون الإحالة على مصادر مكتوبة، اعتماداً على اتصال أسانيدهم بالنبي - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٢/١٥٣، وراجع «أعلام المحدثين» ص ٢٨.

وأما القرن الرابع: فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين وإن حرصوا على اتصال روايتهم - كالسابقين - ففى مصنفاتهم بالنبى عليه الصلاة والسلام، بأسانيد خاصة بهم، لهذا تعتبر مصنفاتهم من المصادر الأصلية فى التخريج.

وأما القرن الخامس: وما بعده: فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين، أو ترتيبها، أو جمع ما تشتمل منها فى كتب متفرقة، أو كتاب واحد، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغيب والترهيب، أو يختصرونها أو يبينون غريبها أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه، والتفسير، والوعظ ونحوها... والحكم هنا على الغالب والكثير لا النادر والقليل^(١).

وبناء على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي.

ورد فى كتاب «المنهج الحديث»: «ويعد عام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، وبه ينتهى عصر الرواية والتعويل عليها، وكان التعويل على مادونه المتقدمون فى الكتب وشاع وذاع، وتواتر عنهم، حتى أنه لم ينظر إلى الرواة بعد ذلك نظر جد فى التعديل والتجريح... ولكن لبقاء الإسناد. وبركة الاتصال استمر الأخذ إلى يومنا هذا، وحول على طريق الإجازة لعدم العناية بالسماع، تعويلا على المؤلفات وشروحها، وتلقيها بالقبول خلفا بعد سلف، واستغناء بالتواتر عن الإسناد الخاص، وكما جرت فى الحديث من العناية بالإسناد فى أول العهد غنى برواية التاريخ فدونوه بالأسانيد إلى من

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعاً للموضوع.

عزيت روايته إليه»^(١).

وقد كان منهج المتأخرين في التخريج النسبة إلى مصادر المتقدمين بحسب ما يجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخارى أو أخرجه مسلم، ولخرجاه .. وقد يستعملون الرموز في ذلك - كما سيأتى ان شاء الله تعالى -

جاء في كتاب «التخريج» بعد ذكر إحالات «جامع الترمذى» والإشارة إليها: ثم تلا ذلك الاحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن منته الأصفهاني، حيث يرون الأحاديث بأسانيدهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يقولون عقب رواية الحديث: أخرجه البخارى في الصحيح أو مسلم. أو البخارى ومسلم. فكتبهم أصلية لأنها تحوى الحديث بسنده من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتذكر متن الحديث.

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلى في السنة للحديث المودى... وبهذه المرحلة انتهى التعويل على الرواية للأحاديث بأسانيدها - أى المنفردة والخاصة بالمؤلفين - إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى الكتب المصنفة فى الحديث، أو انتهى عصر الرواية، وإن بقى العلماء يروون بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم، إبقاء على بركة الاسناد، وحفظاً لسنة.

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التى دونت، وهى هذه المصادر

(١) انظر «المنهج الحديث فى علوم الحديث - قسم الرواية» ص ٢٤، ٣٥ بتصريف. فضيلة أ / محمد محمد السامح ط. دار الأئمة.

الأصلية، وصارت الأسانيد تعتمد رواية هذه الكتب، وتستند عليها، وتذكر موافقتها لها في الرواية.

وبدا عصر التأليف في الكتب الفرعية أساساً، وإن صاحبها على سبيل التبع أو الندرة التخريج لأحاديث أصلية، أو مازجها ذكر الحديث بسنده ومنتهاً على خلاف ما كان في عصر التأليف في الكتب الأصلية التي مازجها في بعض الأحيان الإحالة على كتب أصلية^(١).

ونستخلص مما سبق:

أ - أن اتصال الاسناد بالنبي - عليه الصلاة والسلام - مازال مستمراً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ابقاء على سلسلة الاسناد وبركة الاتصال، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيها، في أي عصر من العصور.

ب - أن طريقة العلماء هي سرد الاسناد الخاص بهم ثم الإحالة على مصدر أو أكثر تبعاً لمنهج المؤلف نفسه، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل.

ج - طريقة التخريج في هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب (المصنف) وصاحبه، أو بذكر صاحبه، تبعاً للشهرة، فإن كان للبخارى مثلاً في غير صحيحة ذكر اسم للكتاب أيضاً.

د - أن التعويل في هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتمدة التي نوت في عصر المتقدمين، مع اعتماد رواية هذه الكتب، لتلقى الأمة لها

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ بتصرف أد/ عزت على عطيه.

بالقبول، تبعاً لحكم المتقدمين عليها، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين.

هـ - أن الأجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء، تعويلاً على المؤلفات، واستثناء بالتواتر عن الاسناد الخاص.

و - أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة، وإنما تنوع في مجالات مختلفة، وطرق متعددة، وتعددت أساليب التخریج فتارة على الموضوع، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع، وتارة على الأطراف، وتارة على حروف المعجم، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا.. كما سنرى في أنواع التأليف والتخریج التي سلكها المتأخرين فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

ز - أن أعمال العلماء في هذه الحقبة تعد مراجع، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادر^(١) إذا تضمنت علومًا من مصادر مقبولة فتحفظها، أو مخطوطة لم تنشر فتوفرها للباحثين، وأهل الاهتمام بالتحقيق.

ج - أن هذه المصنفات جمعت فوائد وفرائد حول المصادر الأولى تارة بالشرح وتارة بنقد الرجال والمتون والحكم عليها.

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع: فالمصدر هو الكتاب الذي يجمع علماء معيناً لأول مرة، فيكون مصدراً لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجري. وأما المرجع: فهو الكتاب الذي جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه في علم معين العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة للكتب التي وضعت بعد القرن الخامس الهجري في الحديث واقتبست أحاديثها من المصادر الأولى ككتاب النووي والذهبي، وابن حجر وغيرهما. راجع «مقدمة مصابيح السنة» ج ١ ص ١٤ ط. دار المعرفة بيروت - لبنان.

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة:

اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء في الحقبة المتأخرة طرق وأساليب نذكر منها:

- ١- الجمع بين الصحيحين.
- ٢- الجمع بين الكتب الستة.
- ٣- الجوامع العامة.
- ٤- كتب جامعة لأحاديث الأحكام.
- ٥ - كتب ألقت في موضوعات أخرى.

وفيما يلي ذكر طائفة من هذه الكتب:

أولاً - الجمع بين الصحيحين:

جمع كثير من فضلاء أهل العلم والدين ، بين صحيحى البخارى ومسلم: ومن هؤلاء: محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات م (٤١٤)، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأتلمسى م (٤٨٨)، وحسين بن مسعود البغوى م (٥١٦)، وأبو محمد عبد الحق الأشبلى م (٥٨١)، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة م (٦٤٢).

ثانياً - الجمع بين الكتب الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه)

ومما ننبه إليه أن البعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزىن وتابعه ابن الأثير. وقد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبلى المعروف بابن الخرائط م (٥٨١)، وأبو الحسن رزىن بن معاوية العبدرى السرقسطى م (٥٣٥)، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضاً من

أحاديثها إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجذري م (٦٠٦) فذهب كتابه، ورتب أبوابه، وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول، وشرح غريبه، وبين مشكل أعرابه وخفى معناه، واكتفى بذكر راوي الحديث من صحابه، أو تابعي وسماء «جامع الأصول إلى أحاديث الرسول» فجاء كتابا فذا في باب لم ينسخ على منواله.

وقد اختصر كثيرون منهم محمد المروزي م (٦٢٨)، وهبة الله بن عبد الرحيم الحموي م (٧١٨)، وعبد الرحمن بن علي المشهور بابن الديبع الشيباني النيزي م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات، ولأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي م (٨١٧)، كتاب «تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»، ومن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين محمد بن علاء الدين المكي م (٩٩٠)، وكتابه مرتب مهذب.

ثالثا: الجوامع العامة ومنها :

أ- «جامع المسانيد والالقاء» للآبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي م ٥٩٧، وخرج فيه الصحيحين، ومسنده أحمد، وجامع الترمذي، وقد رتبته أحمد بن علي المكي (٩٦٤).

ب - «مصاييح السنة» للإمام البهوي م (٩٦٦) جمع فيه (٤٤٨٤) حديثا من الصحيح والاحسان، ويعنى بالمصباح، ما أخرجه الصحيحان، وبالاحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي^(١). وأشابههما في كتبهم، وما كان فيهما من ضعف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكرا أو موضوعا، وقد شرحها العلماء شرحا كثيرا، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب. وذكر

(١) راجع «مقدمة ابن الصلاح» ص ٥٥.

الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب، من الصحاح والحسان فصلاً ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه «مشكاة المصابيح».

وفي العصر الحديث: قام جماعة من أهل^(١) العصر بتحقيق الكتاب تحقيقاً طيباً وشيقاً - فقاموا بتخريج أحاديثه وعمل فهرس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعاً عظيماً، ومساعداً قوياً في الدلالة على الحديث في الكتاب الأصل (المصابيح)، وعونا للمخرج في الدلالة على الحديث المذكور فيما يزيد على ثلاثين مصدراً ومرجعاً، وقاموا فيه برد كل حديث لمصدره، وفي حالة تقيد هذا المصدر، فقد رجعوا إلى المراجع التي حفظت مادة المصدر المفقود فيحولون إليها هكذا ورد في المقدمة^(٢).

وقد حوت هذه النسخة (٤٩٣١) حديثها، كان آخرها حديث أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره»^(٣).

ج - ومن الجوامع أيضاً «جامع المسانيد والسنن الهادي لألوم سنن» للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير م (٧٧٤) جمعة من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبخاري وأبو يعلى، والمعجم الكبير للطبراني.

(١) «الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة» طلام البزوي هم:

د. يوسف عبد العزيز المرعشي، والاستاذان محمد سليم وجعل حمدي الذهبي ط. دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) «مقدمة المصابيح» ج ١ ص ١٤.

(٣) «مصابيح السنة» كتاب المناسقب/ باب ثواب هذه الأمة ج ٤ / ٢٢٢.

د - ومن الجوامع: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للخافظ أبي الحسن على بن أبي بكر الهيثمي م (٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى والبزار ومعجم الطبراني الثلاثة.

هـ - «مجمع الجوامع أو الجامع الكبير» للحافظ السيوطي (٩١١) جمع فيه الكتب الستة وغيرها.
قال المناوي: أنه مات قبل أن يتمه، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد هذب ترتيبه علاء الدين على بن حسام السهدي المتوفى عام (٩٧٥) بمكة في كتابه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». وقد اختصر السيوطي كتابه «الجامع الكبير» في كتابه «الجامع الصغير وزوائده».

و- ومن الجوامع: «تحاف الحيزة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن أبي بكر البوصيري م (٨٤٠) أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسند بن مسرهد، وابن أبي عمرو، وإسحاق بن راهوية، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحرث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي ما زاد أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب.

ز - ومن الجوامع «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ ابن أحمد السمرقندي م (٤٩١)، جمع فيه مائة ألف حديث رتبته وهذبه ويقال: أنه لم يقع في الإسلام مثله.

رابعاً - كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها:

١- «السنن الكبرى» للإمام أحمد بن حسين البيهقي م (٤٥٨). قال: ابن

الصالح: ما تم كتاب في السنة أجمع للأئمة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي، وكأنه لم يترك في سائر الاقطار حديثاً الا وقد وضعه في كتابه. وله أيضاً «السنن الصغرى» قيل لم يؤلف في الاسلام مثلها.

٢- «عمدة الأحكام» للإمام عبد الغنى المقدسى م (٦٠٠) جمع فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخارى ومسلم، وقد شرحها بلجأز ابن دقيق العيد.

٣- «منتقى الأخبار في الأحكام» للحافظ أبى البركات المعروف بابن تيمية الحنبلى م (٦٥٢) انتقاء من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الامام أحمد وجامع الترمذى، وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه، وقد استكمل ما فى «المنتقى» من نقص الامام الشوكاتى م (١٢٥٠) هـ فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنتقى شرحاً وسطاً وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئاً كثيراً.

٤- «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلاقة ابن دقيق العيد المتوفى عام (٧٠٢)، وشرحه فى كتابه «الامام» ولكنه لم يكمل لشرح.

٥- «بلوغ المرام من أئمة الأحكام» للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢)، وقد شرحه الامام الصنعائى م (١١٨٢) فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم وإن كان موجزاً.

خامساً - وهناك كتب أخرى ألفت فى موضوعات أخرى منها:

١- «الترغيب والترهيب» للإمام زكى الدين المنذرى م (٦٥٦)، خرج من أحاديث المصنفات المشورة، مع التخصيص على درجة الحديث.

٢- «رياض الصالحين» للإمام أبى زكريا النووى م (٦٧٦) وقد أهتم فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق، فشرح الأحاديث وبين درجاتها،

وشرح غريبها^(١).

ثالثاً - ظهور التخرّيج كعلم له قواعد وأساليب:

عندما نستعرض ما مر بنا من مراحل تطوّر هذا العلم حتّى هذه المرحلة نجد:

١- أنه اعتمد في القرون الثلاثة الأولى، على تخرّيج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام، بالرحيل إليهم في مختلف الأقاليم الإسلامية.

٢- أن التخرّيج قصد به إثبات الحديث بإسناده في مصدر ما من المصادر المصنفة أولاً، والمعتمدة على الإسناد المستقل بهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٣- عند بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخرّيج العلمي، الذي يتبع منهج المؤلف في عمله «كالمستدرّك» للحاكم، أو «الجمع بين الصحيحين» للجوزقي، أو صنيع الإمام البيهقي م (٤٥٨) في سننه، وينسب إلى البيهقي أنه أول من أبرز التخرّيج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن^(٢)، وحذا حذوه العلماء.

٤- استمرار التخرّيج دون وضع قواعد وأساليب، وذلك اعتماداً على التقى العملى من الشيوخ والأساتذة رواد علم الحديث، فضلاً عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين، فلم تظهر قواعد هذا العلم إلا فى عصر

(١) راجع «أعلا للمحدثين» ص ٣٢/٢٨ / «مفتاح السنة» للعلامة الشيخ عبد العزيز الغولى.

(٢) راجع «كشف الثام» ج ١ ص ١٥٤.

متأخر، اللهم إلا ما وجد في درج بعض الشروح، كتعريف المناوى في كتابه «فيض القدير»^(١)، أو كتعريف الامام السخاوى له في أبيواب «مصطلح الحديث» وذلك في كتابه «فتح المغيث»^(٢).

٥- أن مفهوم علم التخريج هو البحث عن الحديث في مختلف المصادر ومع هذا فإن التخريج في مفهومه العصري، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة، فالمرج عند وصوله للحديث فإنه يقوم بعزوه إلى مصدره الذى ذكر فيه بامنهاده.

التصنيف في قواعد التخريج وأساليبه:

ولما للتخريج من منزلة عالية، وأهمية كبيرة في الدلالة على مواضع الحديث، وبالتالي إمكان الحكم على كثير من الأحاديث التي لم يسبق للعلماء الحكم عليها، وجواز التصحيح والتحسين وغيرهما في مختلف الأعصار، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات القصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث في مصادرنا أو مراجعنا المعتمدة.

يقول الاسناد أحمد محمد شاكر في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وهذا الكتاب في فن دقيق عويص لم تنشر فيه كتب كثيرة، ولذلك نرى المؤلف يمتك في تأليفه نحو عشر سنين، فإن فن الفهارس عموماً، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص، لم تثبت قواعده إلى الآن وإن كان أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم - جاهدوا في سبيله جهاداً كبيراً... فكتبوا في معاجم اللغة، ومعاجم الأعلام، معاجم العلوم وغيرها... ويقول فضيلته:

(١) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

(٢) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

وقد بذل الأئمة المتقدمون^(١) جهداً كبيراً لارشاد الباحثين عن الأحاديث في مظانها من الدواوين الكبار، كالكتب الستة وغيرها، فآلفوا نوعاً من الفهارس لها سمة (الأطراف)، فيجمع أحدهم أحاديث الصحيحين، أو أحاديثهما مع أحاديث باقي الكتب الستة، ويفرد رواية كل صحابي وحده، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف، ثم يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب، ولم يطبع شيء من هذه الكتب.

ومن أقدمها كتاب (أطراف الصحيحين) للإمام ابن حمدون الواسطي م (٤٠١هـ)، ومنها كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي م (٥٠٧) وهو يشتمل على أطراف الكتب الستة، رتب فيه كتاب «الأفراد» للدارقطني على حروف المعجم، وكتاب (الأطواف) للحافظ الكبير ابن عساكر م (٧٥١هـ). وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية، ويوجد غيرها في مكاتب أخرى.

ويشير فضيلته: ومن أحدث كتب الأطراف كتاب «نخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي م (١١٤٣) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام وقد جعله لأطراف الكتب الستة، والموطأ.

والحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١) هـ صنع نوعاً آخر من الفهارس

(١) ملخص من «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ٣ / ط للأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع في مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ هذا وسوف نتعرض فسي بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنفات أخرى وبيان طريقة التخريج فيها - إن شاء الله تعالى.

لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم وذلك فى كتابه (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) ثم اختصره فى «الجامع الصغير». وقال أيضا: وفى عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادى كتابين هما: مفتاح صحيح البخارى، «مفتاح صحيح مسلم» فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢هـ).

وأخيرا: عمل المستشرق (ادوارد سنجو) ناظر مدرسة اللغات الشرقية ببرلين، للكوال الشريفة النبوية الواردة فى كتاب (الطبقات الكبير لابن سعد، فهرسا، وطبع فى مدينة ليدن سنة ١٣٣٩هـ ويلحق بهذا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» لجماعة المستشرقين».

دوافع تقعيد علم التخرىج ووضع أسمه ومناهجه :

ان عناية الله تعالى لشرعه ودينه القويم، الذى أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبى الأمين، عناية متمتة إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»^(١).

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تجدد البحث الدائم والمستمر فيها، والهام الله تعالى المخلصين من العلماء فهم جوانب جديد فيها، تحفز الهمم، وتنفع إلى الإقبال على البحث والدراسة فيها، للوصول إلى غاية الغايات وهى مرضاة الله تعالى، وفيما يلى نذكر بعضا من الدوافع والأسباب لتقعيد علم التخرىج:

(١) سورة الحجر (٩).

١- يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى النمو المطرد في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة، والتي يلزم الباحث فيها، أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه، فيتمكن بذلك من التعرف على مختلف الأسانيد، والاطلاع على زيادات المتن وإن وجدت، مع ما يتبع ذلك من اليسر والسهولة في البحث وحفظ الوقت، يقول الاستاذ أحمد شاكِر: «وها أنا اشتغل بعلوم الحديث وكتبته منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ... ومع ذلك فأنى طالما أعيانى تطلب بعض الأحاديث فى مظانها...»^(١).

٢- كما يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى الحاجة العصرية الملحة لمعرفة ماهية التخريج وأساليبه، ومنهجه، وما يتصل بذلك.

جاء فى «كشف اللثام» «وقد اشتدّت الحاجة فى زماننا هذا إلى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم الحديث - وبخاصة بعد أن تشتت حركة النشر من كتب، ودوريات، ويوميات، وتصدى للرواية ما لم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة، من لا يعرف الطريق إلى إثبات النص من مصادره والاحاطة بدرجته، مع شدة حرصه على المعرفة»^(٢).

٣- ومن النوافع الهامة هو خلو المكتبة الحديثية - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استقلالاً حيث تجولت فى كثير من المكتبات أثناء عملى فى التخريج، فلم أجد هذا المؤلف، واكتفيت بأخذ الطريقة سماعاً من أساتذتى

(١) انظر «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ٣٣ - ج / راجع أيضاً «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣.

(٢) انظر «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧.

الأجلاء - رضى الله عنهم - أجمعين وحسب في بادئ الأمر أنه تقصير منى إلى أن وجدت أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر^(١) يقول فى مقدمة كتاب قام بوضعه فى علم التخرىج «ولقد كان علم التخرىج يؤخذ من الشيوخ بالسماع؛ ولم تكن فيه مؤلفات، وأثناء دراستى هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه، لكنى لم أجد فى ذلك كتابا - رغم بحثى وتخصصى - وأثناء دراستى فى التخصص «الماجستير» سألت أحمد مشايخى عن مؤلف فى التخرج فلخبرنى أن هذا العلم يصعب التأليف فيه»^(٢).

٤- كان لانشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة^(٣) أثر كبير فى إثراء المكتبة الحديثية بمختلف النشاطات العلمية، كموسوعة السنة النبوية الشريفة، وتقعيد علم التخرىج بعض نشاطاته المباركة، وقد أصبح يدرس علم التخرىج فى كليات أصول الدين، والدراسات الاسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخرىج على المصنفات المختلفة.

٥- ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والارشاد إلى مسوعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة، المبنية على أصول صحيحة، فسي مجتمع سادة العلم والفكر والثقافة، وتيارات مختلفة^(٤).

٦- ومن الدوافع ما يوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكتب

(١) استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) انظر كتاب أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر فى التخرىج ص ٤.

(٣) وكان من قبل هو والتفسير قسما ولحد يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم انشاء المراكز المتعددة فى العالم الاسلامى وغيره لدراسة السنة النبوية.

(٤) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ (مفتاح كنوز السنة) ص ق.

المشهورة في الفنون المختلفة كبعض كتب التفسير والفقه، والدعوة وغيرها مما دعا العلماء لتخريج أحاديث هذه الكتب، وذلك نحو صنيع الامام العراقي في كتابه (المغنى عن حمل الأسفار).

ويذكر ذلك أ.د/ عزت عطية فيقول: «وقد عنى العلماء بتخريج الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة وفاء بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف»^(١).

٧- ومن الدوافع ظهور بعض القضايا العصرية، والتي تحتاج إلى أحكام، تعتمد في أدلتها على نصوص إما من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الصحيحة، فلا يستغنى المشرع والمفتي عن الإحالة إلى قواعد التخريج ومناهجه وأسلوبه، كل هذا فضلا عن الاحتفاظ بالسنة النبوية الشريفة صافية نقية، بمنة عن اللبس، يضاف إلى ذلك كون «التخريج - على ما ينبغي أن يكون عليه - هو قومة البحث في السنة»^(٢). والله أعلم.

مؤلفات التخريج الحديثة^(٣):

ذكرنا آنفا أنه من دوافع ظهور موضوع التخريج في مؤلفات تحتوي على تعريف التخريج وموضوعه، وغايته، وفوائده، ومسائله وأنواع التخريج وأساليبه.. الخ. إنشاء قسم الحديث وعلمه في كليات أصول الدين، ثم الدراسات الإسلامية، بجامعة الأزهر، وأصبح التخريج منهجا أساسيا على طلاب وطالبات هذه الكليات الذين يتحققون بهذا القسم، بعد أن كان مقررا فقط

(١) انظر كتب «التخريج ودراسة الاسناد» ص ٢.

(٢) لمرجع السابق ص ٢ بتصريف.

(٣) أضى ما لفت في قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه، لا مصادر للتخريج.

على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص.

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلة بتقديم خدمة جليلة للمسلمين كافة، والباحثين في السنة بوجه عام، وطلاب قسم الحديث وعلومه بوجه خاص، فنشطوا - بتوفيق الله تعالى - بالتأليف فيه ومن مؤلفاتهم نذكر:

١- كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» للأستاذ الدكتور/ عزت على عطية، أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر.

٢- كتاب «التخريج» للأستاذ الدكتور/ عبد المهدى بن عبد القادر أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر.

٣- كتاب «كشف اللثام» عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم، وهو من أوسع ما كتب في التخريج، فهو عبارة عن جزئين برقم ايداع (٤٤٤٤ / ١٩٨٤) بدار الكتب المصرية، للأستاذ الدكتور/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.

٤- كما قام بالكتابة في موضوع التخريج الأستاذ محمد عثمان الخشت ضمن أبواب كتاب «مفاتيح علوم الحديث، وطرق تخريجه».

٥- كتاب «الوسيط في البحث والمصادر والتخريج» اعداد الأستاذة الدكتورة/ رجاء مصطفى حزين الأستاذ بكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

ونأيه إلى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه في كليات أصول

الدين والدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ما زالت متواصلة في التأليف في موضوع التخريج ولا يخلو كل جهد - ان شاء الله تعالى - من فوائد عظيمة.

أنواع المصادر المعتبرة عند المحدثين وبيان مفهومها:

من الأشياء التي تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر المعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمة، حتى يكون المخرج على بينة من أمره، وحتى لا يختلط عليه نوع مع غيره منها، وحتى لا يتوهم استواء مراد العلماء في إطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها^(١) ونبين هذه الأنواع فيما يلي:

١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كاملاً في كراريس صغيرة.

٢- الأجزاء: وهي عبارة عن الكتب التي جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، ومن بعدهم إلى زمن المؤلف، أو التصنيف في مطلب من المطالب المذكور على صفة الجامع، كالعقائد أو الأحكام والرفائق.. الخ.

٣- التفسير: وهي مما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتذكر فيها الأحاديث والآثار بأسانيدها، بالسنة مبينة ومفسرة للقرآن الكريم .

٤- الأبواب: وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام، وعن مسانيد الصحابة، وتحتوي على الأحاديث التي تهدف إلى عرض معين أو تدرج تحت معنى واحد.

٥- الأمالي: وهي أن يقعد عالم وحوله تلاميذه، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلاميذ، فيصير كتاباً ويسمونه الاملاء والأمالي، وطريقتهم فيه أن يكتب التلميذ في أول الصحيفة: هذا

المجلس أملاه (قلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ويذكر التساريخ، ويورد المملى بأسانيده أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها، ويورد أيضاً من فوائد الاسناد ما تيسر له.

٦- المغازى والسير: وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها لمؤلفيها عند الحاجة إلى ذلك.

٧- الأطراف: وهى التى يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير إلى يقينه، وقد تطورت فيما بعد حتى صارت إحدى طرق التخريج بعد أن كانت قاصرة على كتابة التابعين.

٨- السنن: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، وهى تكون قاصرة فى الغالب على الحديث المرفوع، مع جواز إطلاق الجوامع عليها، مثل جامع الترمذى، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثمانية.

٩ - العوالى: وهى المصادر التى تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف.

١٠- الجوامع: وهو المصدر الذى اشتمل على جميع أنواع الحديث والتسى اصطلاح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما فى معناها وهى (العقائد - الأحكام - الرقائىق - الفتن - الشمائل - الأداب - المناقب - التفسير) وجمعت فى قوله «عارف شامت».

١١- القراءات: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها إلى المؤلف عند الحاجة إلى ذلك، وهى مما يلحق بمصادر الحديث المحضة.

١٢- المصنفات: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين.

١٣- الزهد والتصوف: وهى المصادر التى تجمع أحاديث الزهد والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى «علم الأدعية والأوراد وعلم السلوك».

١٤- اختلاف الحديث: وهى المصادر التى تذكر فيها الأحاديث.

١٥- الناسخ والمنسوخ: وهى مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها تحتوى على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه.

١٦- الصحابة: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوى على أحاديث وآثاراً بأسانيدها إلى مؤلفيها، وتجمع أسماء الصحابة.

١٧- المسانيد: وهى المصادر التى تجمع مرويات كل صحابى على حدة سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة.

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابى واحد مثل مسند عائشة أو ابن عمر... أو يقتصر على مرويات جماعة، سواء كانوا مشتركين فى وصف واحد أم لا.

١٨- الطبقات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم، وروايتهم طبقة بعد طبقة، وغصراً بعد غصن إلى زمن المؤلف بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

١٩- العلل: وهى المصادر التى تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التى بها علل خفية تقدر فى صحة الحديث.

٢٠- السنة: وهى عبارة عن المصادر التى تحتوى على أحاديث تحت على

اتباع السنة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢١- الفوائد: وهى مصادر اختار أصحابها مطلباً ما مما هو مذكور فى صفة الجامع، يصنفون فيه فوائد حديثة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢٢- المسانيد المعللة: وهى مصادر تحتوى على الأحاديث التى فى أسانيدها علل وهى مرتبة على ترتيب المسانيد.

٢٣- المسانيد وأبواب الفقه: وهى المصادر المؤلفة على اسماء الصحابة ثم رتب فى أحاديث كل صحابى على أبواب، بأسانيد مؤلفيها.

٢٥- المشيخات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيها بعض مرويات عنهم.

٢٦- الشمائى: وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرته، وحوت بعض الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٢٧- المستخرجات: وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السنة باسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه.

٢٨- رواية الأكابر عن الأصاغر: وهى المصادر التى تحتوى على تلك الروايات بأسانيدها إلى المؤلف، وكذا مصادر الأصاغر عن الأكابر.

٢٩- المعاجم: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة وهى تحتوى على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها، مرتبة على حروف المعجم أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

٣٠- المصاحف: وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضنة: وتعنى بالقرآن الكريم، وما ورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٣١- الأحاديث المسلمة: وهي المصادر التي تورد الأحاديث التي تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال قولاً أو فعلاً أو هما معاً، في الإسناد أو المتن... الخ.

٣٢- علوم الحديث: وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضنة، وتحتوى على المسائل التي يزعمونها بحرف المأثور من المرويات من الحديث، وتحتوى على بعض الأحاديث المنصولة بإسناد مؤلفيها.

٣٣- الأفراد: وهي المصادر التي تجمع الأحاديث التي تورد بها راويها عن كل الرواة، ثقات أو غيرهم، أو تورد بها الثقة عن مثله، أو تورد بها الراوى عن آخر معين كقولهم: «لم يروها عن فلان الاقلان».

٣٤- المستكرات: وهي المصادر التي تجمع الاحاديث التي استتركها المؤلفون على مصدر أو مصادر معينة، ولم تذكر فيها هذه الاحاديث مع استيفاءها شروطهم، أو شروط واحد منهم. ويلحق بذلك مؤلفات (التجريد - والمختصرات)^(١).

(١) راجع في ذلك «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٨ / ١٧٠ كما يمكن مراجعة «مفتاح السنة» للشيخ عبد العزيز الخولي «والرسالة المستطرفة» لطلانم الكتاني، «مقضى ابن الصلاح» لابن عمرو بن الصلاح و«فتح المغيب» للسخاوى/ «معرفة علوم الحديث» للحكم/ «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣١/٢٨.

الفصل الثالث

مطالب التخرّيج

والتخرّيج مطالب، ينبغي أن يكون المخرج على دراية بها، حتى يتمكن من الدخول إلى قاعة التخرّيج، وهو عارف بمعالم الطريق التي لابد أن يسلكها - معرفة تقارب من الكمال- إلى غايته وهدفه المنشود.

وقبل البدء في بيان ذلك أحب أن أذكّم لطالب التخرّيج والباحث فيه نصيحة في غاية من الأهمية، بل هي مطلب من أهم مطالب التخرّيج كانت من نتاج عملي فيه ألا وهي الحزم على مصاحبة الصبر الذي لا يفارق المخرج لحظة من عمله، إلا أصيب باليأس والاحباط والثقة بمعونة الله له .

فالصبر بكامل معانيه، لابد أن يكون زاد المخرج في حله وترحاله بين مختلف المصادر الحديثية روية ودراية، مع سعة الصدر، والهمة العالية، والعزيمة القوية الماضية. وعليه أن يستعين على ملازمة الصبر باستحضار محبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - وحزمه الشديد على معاشرته أقواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضاً - رضوان الله عليهم - متمثلاً بقول القائل:

أهل الحديث هموا أهل النبي

وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب أثرت ذكره في مقدمة مطالب التخرّيج.

هذا وعلى المخرج أن يكون عالما بما يلي:

١- ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما يخرج من أحاديث سواء ما يتعلق بالاسناد أو المتن، خاصة ما ذكره أصحاب المصادر المختلفة من الأئمة الاجلاء.

٢- إذا أردت تخريج حديث ليس مقيداً براو معين فعليك استيعاب طريقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة. فتقول - مثلاً - هذا الحديث رواه الأئمة عن أبي هريرة وجابر.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه «فلان» - من الأئمة - مع ذكر اسم المصنف، وعنوان الكتاب، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث إن وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك.

ثم تقول أما حديث الصحابي «جابر» فأخرجه فلان وتكرر اسم المصنف وعنوان الكتاب... الخ.

٣- إذا أردت تخريج حديث لصحابي معين، فأنت ملزم بهذه الرواية فقط دون غيرها أما ما ورد عن غيره من الصحابة، فإما يكون شاهداً له، فيعتبر به في الحكم على الحديث.

٤- العمدة في التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فما دام الصحابي متحداً، ومعني المتن متحداً كلمه أو بعضه، فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فبإسلا يضر. وإذا وجدت المتن متحداً في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي

تخرج منه، فلا يضر ذلك، يقول الامام الزيلعي في كتابه «نصب الراية».

«وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجته، ولا يضره تغيير بعض ألفاظ ولا الزيادة فيه أو النقص»^(١)..... الخ.
كما يقول السخاوي: «ثم ان أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيكات والمعاجم، وكذا الأبواب يسردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم، أو إليهما معاً، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله، ولذلك الأصل لا الألفاظ»^(٢).

ويقول الحافظ زين الدين العراقي في «المغني»: «وحيث عزوت الحديث لمن خرج من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلك الحديث ذكرت ما يقنى عنه غالباً، وربما لم أنكره»^(٣).

٥- أن التخريج الكامل لا يقتصر على المتن وإنما يشتمل معه على تخريج رجال الاسناد، وبيان حالهم، وبيان معاني ألفاظ الحديث الفريية، بالإضافة إلى تخريج الأحداث والتاريخ والأمان، وكذا أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة.

٦- يلزم المخرج أن تكون دائرة معارفه بمصادر الحديث، واسعة، وكذا منهج كل مصدر.

(١) راجع كتاب «التخريج» أ.د/ عبد المهدى عبد القادر ص ٢١.

(٢) راجع كتاب «فتح المغني» ج ١ ص ٤١.

(٣) راجع «المغني» ج ١ ص ٢.

٧- على المخرج ألا يستعجل في الحكم على الحديث، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه، وامعان النظر في الاسناد والمتن، ثم معرفة المتابع والشاهد، والنظر في أحكام العلماء على هذه الرواية في مصادر أخرى وأحكامهم على اسناد روايته وهكذا فإنه يتأهل بذلك للحكم على الحديث.

٨- المعرفة بمنهج المصادر التي يستخدمها في تخريجه فإن هذا المطل يحقق له سرعة التوصل إلى روايته الأصل، فيعرف ان كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المساندة أو حروف المعجم أو الأطراف... الخ^(١).

٩- من مطالب التخرج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه إلى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو إجمالاً أو تفصيلاً، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر في روايته، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظي في المتن.

١٠- ومن المطالب التي يلزم المخرج التنبيه لها هي الدقة في استخدام الرموز، ففي بحثه الخاص عليه أن يقدم بياناً بالرموز التي يستخدمها، سواء اتبع في ذلك صاحب مؤلف في رموزه أو كانت رموزاً خاصة به فلا مشاحة في الاصطلاح، وعليه أيضاً عند نقل رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير، فربما اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها.

١١- وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخرج فلا يقدم - مثلاً - كتاباً على الصحيحين، ولا يقدم صحيح الإمام مسلم على

(١) محاضرة في التخرج للاستاذ الدكتور/ محروس رضوان. استاذ الحديث وعلومه -

صحيح الامام البخارى لاتفاق جمهور العلماء على تقديم صحيح البخارى على مسلم فلم يخالف فى ذلك سوى علماء المغاربة.

١٢- وعلى المخرج أن يتنبه إلى احتمال اختلاف العلماء فى الحديث من حيث^(١) اللفظ فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى فلا يلزم من وجوده عند آخر بنس اللفظ الا فى المختصرات، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق البخارى ومسلم فى حديث الاتفاق فى لفظ الحديث.

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث:

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال الفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره، إجمالاً نذكر طائفة منها فيما يلى:

- ١- الشيخان، أو صاحبها الصحيح، أو الإمامان المراد بهما البخارى ومسلم، وعند الاطلاق يقصد صحيحهما، وكذا قولهم «متفق عليهما». وقال القاضى ابن رشد الحفيد فى «بدلية المجتهد» «متى قلت ثابت» فاعنا اعنى به ما أخرجه البخارى أو مسلم أو ما اجتمعا عليه^(٢).
- ٢- الثلاثة أو الأربعة الا ابن ماجه أو رقم (٣) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذى والنسائى أى فى سننهم عند الاطلاق، والنسائى فى المجتبى، وكذا قال ابن حجر فى بلوغ المرام^(٣).

- ٣- أخرجه الأربعة أو رقم (٤)، أو أصحاب السنن، ليراد بهم (أبو داود،

بكلية أصول الدين بقاهرة.

- (١) راجع «التخريج» ص ٢٠، ٢١/ «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧٣ وما بعدها.
- (٢) انظر (بدلية المجتهد) ج ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦/ «نبيل الأوطار» ج ١ ص ١٢، «صبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.
- (٣) انظر (بدلية المجتهد) ج ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» ج ١ ص ١١٦/ «نبيل

والترمذى، والنسائى وابن ماجة، فى سننهم، وهى تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية).

٤- أخرجه الخمسة: يراد بهم (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى).

٥- أخرجه الستة: يراد بهم الخمسة السابقون بالإضافة إلى ابن ماجة قال الكتاتنى: «فمنها - أى من كتب الستة - ما ينبغي لطالب الحديث البدء به وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهى ستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة - أى الصحيحين والسنن الأربعة - ثم قال: وهى - أى سنن ابن ماجة - التى كملت بها الكتب الستة، وأول من أضاف إلى الخمسة مكملا به الستة ابن طاهر المقدسى فى «أطراف الكتب الستة» له. وكذا فى «شروط الأئمة الستة» له، ثم الحافظ ابن سرور المقدسى فى «الكامل فى أسماء الرجال» أى رجال الكتب الستة الذى هذبه «المدى» فى كتاب «تهذيب الكمال» وقال أيضا: على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس. ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدى فى كتابه «التجريد» وابن الأثير فى كتابه «جامع الأصول». وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووى، وصلاح الدين الماعنى، والحافظ ابن حجر، لو جعل مسند الدارمى سادسا كان أولى»^(١).

٦- أخرجه السبعة: قال الكتاتنى: «ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها

الأوطار» ج ١ ص ١٢، «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.

(١) «الرسالة المستطرفة» للامام الكتاتنى ص ١٠، ١١، بتصريف.

زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الدارمي^(١) وفي «المنتقى»

٧- أخرجه الجماعة: وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية في «المنتقى» و«العلامة لما رواه البخارى ومسلم أخرجاه، وليقتهم - يعنى أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وأحمد بن حنبل فى كتبهم - رواه الخمسة - ولهم سبعة رواه الجماعة»^(٢).

٨- أخرجه الثمانية: فيزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبى نصر الحميدى م (٤٨٨) صاحب كتاب (الجمع بين صحيحى البخارى ومسلم)^(٣).

٩- الأئمة التسعة فيزاد الامام أبو بكر أحمد بن محمد البرقى م (٤٢٥) صاحب «جامع البرقى» أو أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقى صاحب (جامع الدمشقى)^(٤).

١٠- الأئمة العشرة يزاد البرقى فى «جمعة»، والدمشقى أيضا فى «جمعة»^(٥).

(١) انظر «نيل الأوطار» للشوكلى ج ١ ص ٨ بتصرف «صل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.

والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة (البخارى ومسلم وأحمد) قال الاسم للشوكلى فى «نيل الأوطار» المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو ما اتفق عليه الشيخان، من دون اعتبار أن يكون مضمما غيرهما، والمصنف - يعنى ابن تيمية - قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولاشاعة فى الاصطلاح.

انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٢.

(٢) انظر «نيل الأوطار» ج ١ ص ١٢.

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٨ بتصرف.

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٩ بتصرف / وعزاء الى 'مفتاح دار السعادة' ج ٢ ص ١٤٠

(٥) انظر مشارق الآثار ج ١ ص ٦

وينبغي على المخرج أن ينتبه إلى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر، فإذا قيل في التاريخ الاسلامي أو سيرة الصحابة «الشيخان» فإنما يراد بهما سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - فلكل مجال مصطلحاته الخاصة به، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدھا، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيهما من تصحيف، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث، لنفس السبب، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل، وقد ألف في ذلك القاضي عياض الهمصیّ كتاباً قيماً تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث، وسماه «مشارك الأثرار على صحيح الآثار». وأيضاً ألف أبو القاسم خلف بن بشكول م (٥٧٨) كتاباً في مبهمات الأسماء في المتن وسماه: «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متن الأحاديث المسندة».

قال الإمام الصنعاني (... وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أنه قد تداولته الأئمة الاعلام، ومنها أنه تتبع طريقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلاء، ومنها إرشاد المنتهى أن يرجع أصولها...»^(١).

أركان علم التخريج:

للتخريج أركان يقوم عليها هي:

١- مخرج - بكر الراي - وهو الباحث عما يوجد في مختلف المصادر مؤ

(١) انظر «سبل السلام» ج ١ ص ١٠ بتصرف.

رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث.

٢- مصدر للتخريج: وهو الكتاب الذى جمع فيه إمام من أئمة السنة من الأحاديث النبوية الشريفة، سواء من المتقدمين، أو من أعمال المتأخرين التى يسترشد بها فى تخريج الحديث.

٣- الأصل: وهو الحديث الذى بين يدي الباحث، والمراد تخريج رواياته من مختلف المصادر المعتمدة، وعند فراغ البحث عنه يمكن أن يقال عنه «هذا الحديث مخرج من كتب السنن».

٤- المخرج - بفتح الراء - ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر، والتى يقال فيها هذه «رواية مخرجة من كتاب كذا» أو «أخرجها فلان»..

٥- الصيغة: وهى عبارة عن اللفظ الذى يتم به بيان النسبة العالقة بين الأصل والرواية المخرجة من المصدر (المقابلة). أى بيان درجة الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف.

٦- التخريج: وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل فى مختلف المصادر، أو الكتب التى يستعان بها للوصول إلى الرواية المقابلة وهو بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار الذى يكون مقصده وجود متابع أو شاهد.

بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابلة وصيغ العزو:

ينبغي على المخرج تحرى الدقة فى بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذى بيده وبين ما يقابله من روايات فى مختلف المصادر الحديثة، وذلك لا يتم الا باختيار الصيغة المناسبة عند العزو، نظراً لاختلاف أحوال المرويات أو اتفاقها فى اللفظ وغيره. فالناظر فى كتب المتقدمين، يجد أنهم قد اعتنوا بذلك

تمام الاعتناء، ويظهر ذلك بوضوح في «صحيح الإمام مسلم» وعند الإمام النسائي في «سننه» ومن أمثلة ذلك:

أولاً: في حديث جبريل الذي أخرجه الإمام مسلم في «كتاب الإيمان» باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذهب^(١)، يقول بعد أن ذكر رواية شيخه عبيد الله بن معاذ العبدي إلى نهايتها حدثني محمد بن عبيد الغبري وأبو كامل الجحدرى، وأحمد بن عبدة قالوا: حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال: فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حجة. وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف». قفوله: «وساقوا.... الخ» هو عبارة عن بيان العلاقة بين حديث شيخه العبدي الذي يعتبر هو الأصل وبين رواية العبدي وغيره فبين أن الثانية بمعنى الأولى أي هناك اختلاف في اللفاظ بينهما، كما أن بينهما زيادة ونقصان أحرف.

✽ وفي رواية شيخه محمد بن حاتم التي أوردها بعد رواية شيخه العبدي مباشرة، يقول بعد سرد الإسناد: «فالقضى الحديث كنحو حديثهم عن عمر رضى الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه شيء من زيادة، وقد نقص منه شيئاً».

✽ وفي رواية شيخه حجاج بن الشاعر يقول بعد ذكر الإسناد بنحو حديثهم.

(١) انظر «صحيح الإمام مسلم» ج ١ ص ١٥٠، ١٦١.

•• وفي «باب اثبات القدر»^(١) من «كتاب الايمان» يذكر حديث «جبريل» عن طريق شيخة أبو بكر بن أبي شيبة وشيخه زهير بن حرب جميعاً عن ابن عليه... من طريق أبي هريرة ثم يورد طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول - دون ذكر المتن - بهذا الاسناد «مثله» غير أن في روايته: إذا ولدت الأمة بعلمها، يعنى السرارى.

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمه الله تعالى حرص على بيان مدى تطابق ألفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة أو اختلافها أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ «الاتفاق فى المعنى» وتارة بلفظ «نحو» وتارة بلفظ «مثله» وتارة بالإشارة إلى الاختلاف اجمالاً أو تفصيلاً كقوله «غير أن فسى روايته كذا...»، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين الروايات المتعددة.

ثانياً: نجد فى كثير من المواضع فى «سنن الامام النسائى المجتبى» ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات، بعقد عنوان خاص لها ورد من روايات مختلفة مع سابقتها فى الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله: «فى كتاب القسامة» ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه»^(٢) وذلك فى «باب تبرئة أهل الدم فسى القسامة»^(٣).

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابى، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - وذلك

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٦١، ٦٤.

(٢) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٧.

(٣) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٥.

بذكر راو بارز في الاسناد أو بذكر الصحابي.

ثالثاً: عند الامام أبي داود في «سننه» نجد طريقة غاية في الدقة والتحري، ففي «باب رجم ماعز بن مالك» من «كتاب الحنود» بعد ذكر رواية لشيخه الحسن بن علي رقم (٤٤٢٨)^(١) يذكر له رواية ثانية وهي رقم (٤٤٢٩) يقول فيها: «حدثنا الحسن بن علي، ثنا أبو عاصم، ثنا ابن جريح قال: أخبرنا أبو الزبير، عن ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة، بنحو زاد واختلفوا، فقال بعضهم: ربط إلى شجرة، وقال بعضهم: وقف»^(٢) فهذه أيضاً طريقة أو حالة من حالات التخريج دالة على الدقة والتحري في الرواية الواحدة الواردة من طريقين. ومن أراد الاستقصاء أو التتبع فانه يجد الكثير عند المتقدمين، فإنهم لم ينحروا جهداً في العناية بأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم.

أما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان اجمالاً بذكر اسم المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتصيص عليها مثاله:

أ - قال ابن عبد الهادي: بعد أن ذكر حديث «القطعة» المروى عن كبشة وفيه قول أبي قتادة: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إنها ليست بنجم، إنما هي من الطوافين عليكم - أو الطوافات:

ولفظ الترمذي وغيره يقول «الطوافات» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وغيرهم. وقال الدارقطني «رواته ثقات معروفون» وقال الحاكم «وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به في الموطأ ومع ذلك فإن له شلهاذا

(١) انظر «سنن أبي داود» ج ٤ ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ١٤٨.

فهذا نوع من التخريج تعرض لذكر مواضع الحديث بذكر أصحاب المصنفات، مع تعليقات بعضهم على الحديث، ولكن لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك:

ب - وقد ورد الإشارة إلى الزيادة والنقصان في تخريج أحاديث «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين العراقي وابن حجر، مع التعرض إلى الإسناد بذكر بعض ما ورد في الرجال: جاء في «كتاب العلم/ باب في ذم الكذب»: و«عن أسماء بنت يزيد قالت: قلت: يا رسول الله إن قالت إحدانا لشيء تشتهي لا أشتهي يعد ذلك كذباً؟ قال: إن الكذب يكتب كذباً حتى تكتسب الكذبة كذبية» رواه أحمد والطبراني في الكبير في حديث طويل، وفي إسناده أبو شذاد عن مجاهد قال في الميزان: لم يرو عنه سوى ابن جريح، قلت قد روى عنه يونس بن يزيد الأبلسي في هذا الحديث في المسند فارتفعت الجهالة^(٢).

ج - وفي «سبل السلام» للامام الصنعاني «شرح بلوغ المرام» للامام ابن حجر نجد نوعاً من التخريج، ويصاحبه التعليق على الحديث والرواة مثاله في الحديث رقم (٩) في «كتاب الوضوء من كتاب الطهارة».

«وعن عثمان رضي الله عنه» هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة. أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى

(١) راجع كتاب ابن عبد الهادي «المحرر في الحديث» كتاب الطهارة باب المياه ج ١ ص ٨٨، ٨٩ ط دار المعرفة/ ١٩٨٥م.

(٢) راجع «مجمع الزوائد» ج ١ ص ١٤٢ ط. مكتبة القدسي.

الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتى النبي - صلى الله عليه وسلم - رقية أولاً، ثم لما توفيت زوجته النبي - صلى الله عليه وسلم - بأم كلثوم، استخلف فى أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذى الحجة الحرام سنة خمسة وثلاثين، ودفن ليلة السبت بالبيقاع، وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يخلل لحيته فى الوضوء). أخرجه الترمذى، وصححه ابن خزيمة^(١).

والحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبى وائل قال البخارى حديثه حسن. وقال الحاكم لا نعلم فيه ضعفاً بوجه من الوجوه هذا كلامه، وقد ضعفه ابن معين، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار. قال المصنف: وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبى أيوب وأبى أمامة وابن عمرو وجابر وابن عباس وأبى الدرداء، وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس فى تخليل اللحية شئ، وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية، وأما وجوبه فاختلف فيه....^(٢).

وفى هذا النص نجد أموراً كثيرة: منها التخريج الإجمالى لمواضع الحديث، ومنها الدلالة على رواياته بذكر الرواة من الصحابة، والإشارة إلى حكم العلماء على أسانيد الحديث ورواياته المختلفة، ومنها الترجيح بين الروايات حيث رجح الحاكم رواية السيدة عائشة على غيرها.

(١) وهذا تخريج ابن حجر «صبل السلام» ج ١ ص ٤٨.

(٢) انظر «صبل السلام» للإمام الصنعائى (١١٨٢) هـ — ج ١ ص ٤٨ ط «مكتبة الرسالة الحديثة».

د - جاء في مقدمة «نيل الأوطار» للامام الشوكاني (١٢٥٥) في التعريف به «هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد في غيره من الكتب المؤلفة في بابيه، منها أنه تعرض لتخريج الحديث، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وإبداء رأيه في ذلك وقد اعتمد في ذلك غالباً على كتاب «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن حجر العسقلاني. ومنها كشف معاني ألفاظ الحديث، وأقوال علماء اللغة فيها... الخ»^(١).

فهذا بيان أيضاً لعملية التخريج وما ينبغي أن تكون عليه في رأي القاضى محمد بن على الشوكاني، والتي انتهجها في «نيل الأوطار».

ومن تتبع مصادر المتقدمين، ومراجع الخلف سجد - إن شاء الله تعالى - كثيراً من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال الروايات المتعددة، حرصاً منهم على بقاء سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وتشريعاته وأحكامه، صافية كالماء الزلال، ونقية، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، إلى ما شاء الله تعالى.

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء، وكذا ما ورد في دور التهذيب، والترتيب لدى الخلف، ولكي تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لابد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح. وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك:

(١) انظر مقدمة «نيل الأوطار» ج ١ ص ٥ ط دار الحديث.

١- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في اللفظ تمام الاتفاق، وصيغتها «أخرجه فلان بلفظه» أو «رواه فلان بلفظه».

٢- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه بلفظ متقارب ويقصد بساقترب إيراد ألفاظ تؤدي نفس المعنى للألفاظ التي في الحديث الأصلي مثل (صفت - سلمت). أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شيء من التأمل. وصيغة ذلك «أخرجه فلان بألفاظ متقاربة، أو رواه فلان بنحوه، أو أخرجه فلان بنحوه».

٣- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في المعنى بلفظ مختلف - وصيغة العزو أن تقول «أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف، أو لفظ فلان كذا».

٤- مجئ الرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه، فيصبح الأصل جزءاً من المقابل، فينبغي على المخرج في هذه الحالة أن يشير إلى هذه الزيادة أيضاً في تخريجه، ولها من الصيغ (أخرجه فلان وهو جزء حديث عنده، أو رواه فلان وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه أو رواه فلان بزيادة كذا» مع الإشارة أيضاً إلى ما اتفقت فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب أو بلفظ مختلف. مثل «أخرجه فلان بلفظه وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ متقارب وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ مختلف وهو جزء حديث عنده».

٥- كون الرواية المقابلة جزءاً من الأصل، ولها من الصيغ «أخرجه فلان مقتصراً على الشطر الأول أو الآخر، ورواه فلان مقتصراً على الشطر

الأول أو الآخر مثلاً، أو أخرجه فلان مقتصراً على كذا مع الإشارة إلى
الإنفاق في اللفظ أو التقارب أو الاختلاف في هذا القطر.

٦- عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ (تفرد به فلان، أو الحديث انفرد
به، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان، أو الحديث لم يروه إلا
فلان)^(١) وهكذا.

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التي تقابل المخرج أثناء تخرجه مع ما
يناسبها من صيغ فاليعتنى بها المخرج.

ما يلحق بالمصطلحات السابقة:

ومما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر (المسند - المعجم - المسانيد -
المعاجم - السنن - الصحاح الستة) وهي مما ينبغي للمخرج أن يكون على
دراية بها لاعتراضها إياه حال نظره فيما بين يديه من كتب. «قد يعزو
الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر المؤلف، أو تحديد المصدر
أو المصادر. تحديداً تاماً ويقصدون بذلك ما اجتمع عليه الأئمة في صيرورة
هذا الإطلاق - أو ارتباطه في ذهن السامع أو القارئ - من أنه إذا أطلق ذلك
دون قيد تصرف إلى مصدر معين أو مصادر معينة^(٢).

(١) راجع (كشف اللثام) ج ١ ص ٢١٤/١٧٧، وقد أورد في هذا الموضوع إحدى
عشرين حالة بصيغ متعددة لكل حالة من الحالات وربما تداخلت بعض الحالات
بعضها في بعض على سبيل التجاوز، كالألفاظ المتقاربة فيما كان بلفظه، أو فيما كان
بلفظ مختلف، وهذا أيضاً ما دللتني عليه التجربة الخاصة في عمل «الماجستير»
و«الدكتوراه» وأخذاً بالتقليد عن أساتذتي الأجلاء.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥ بتصرف.

وفيما يلي مفهوم هذه المصطلحات:

- ١- المسند: دون قيد ينصرف إلى «مسند الامام أحمد بن حنبل».
- ٢- المعجم: دون قيد ينصرف إلى «معجم الطبراني الكبير» وهو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد، قاله الكتاني^(١).
- ٣- المسانيد: دون قيد ينصرف إلى «مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند الدارمي ومسند البزار، وإذا قيل المسانيد العشر بهذا القيد فيراد بها «مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العذني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي إولى الحوصلي، إلى غير ذلك»^(٢).
- وإذا قيل المسانيد الثمانية بهذا القيد: كان المراد - كما يقول الكتاني في الرسالة (مسند ابن أبي عمر العذني، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدين مسرهد، ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبي أسامة)^(٣).
- ٤- المعاجم: دون قيد ينصرف إلى «المعجم الكبير، والأوسط، الصغير» للطبراني.

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٢٢ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٨ بتصرف.

٥- السنن: فإنه يصرف عند إطلاقه إلى الأربعة (سنن أبي داود، وسنن النسائي وسنن ابن ماجه)^(١).

٦- الصحاح الستة: فإنه عند إطلاقها يقصد البعض بها «الصحيحين والسنن الأربعة - أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»^(٢) وهناك من المصطلحات الخاصة في بعض المصنفات لبعض الأئمة تظهر بسبب هذه الكتب.

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٨، ٩، ١٠ / «أعلام المحنثين» ص ٢٧٩ / راجع أيضاً «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦، بتصريف. وهذا الإطلاق على جهة التجوز، والافان السنن بها الصحيح والحسن والضعيف وانتقد على ابن ماجه بعض المنكبر من الأحاديث، راجع شروط الأئمة السنة ص ١٩ ط مكتبة عاطف.

الفصل الرابع

يشتمل هذا الفصل على موضوعين:

- أ - بيان أنواع التخريج، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف.
- ب - في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعا لمناهج المصنفين.

أولاً - بيان أنواع التخريج:

مما ينبغي أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفاً وخلفاً، وصنيعهم في مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجري ومطلع القرن الخامس عشر الهجري، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الأتية للتخريج.

النوع الأول:

وهو التخريج المختصر وله صور متعددة:

منها: الاقتصار في التخريج على الراوى الأعلى (الصحابي) وهو الذى تنتهى إليه الطريق، وهذا مملوك المتقدمين، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم، ونجد ذلك بوضوح عند «الامام الترمذى» فى «سننه» فانه بعد أن يخرج حديث الباب يقول وفى الباب عن فلان وفلان.. إشارة إلى أن الحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد الغرابة. أو يقول «لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

ومنها: ما يكون بذكر الكتاب أو صاحبه شهرة لكتابة، سواء استخدم

الرمز في ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوى الأعلى (الصحابى) ودرجة الحديث ويوجد ذلك فى مصنفات الأئمة مثل السيوطى فى الجامع الصغير فهو يقول عند حديث «إن خياركم أحسنكم قضاء» (حم خ ن) عن أبى هريرة (صحه)^(١).

ومنها: الصورة المختصرة للتخريج الاشارة إلى مصادر الحديث بلفظ مجمل مصطلح عليه^(٢) نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحاب السنن، أو الصحيحان أو أخرجه السنة أو السبعة) ونحو ذلك من الألفاظ، ونجد ذلك فى «المنتقى» لابن تيمية وكتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرها. ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالى وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث حتى عصرنا هذا.

النوع الثانى:

وهو يشتمل على نوع من التفصيل عما قبله، وذلك بذكر «اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى»، وذلك نحو ماورد فى كتاب «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» للشيخ عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى. وهذا النوع أيضاً بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بمباينه وهو المختصر الاجمالى.

النوع الثالث:

وهو التخريج الوافى المعتدل: ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف - بفتح اللون المشددة - ومؤلفه واسم الكتاب والباب (إن كان مصنفًا على الأبواب). ولا تنشر الطباعة - فإنه ينكر الجزء والصحيفة. والراوى

(١) راجع «الجامع الصغير» حرف الألفاظ ج ١ ص ٩٠ للامام السيوطى ط دار الفكر.

(٢) راجع «نيل الأوطار» ج ١ ص ٢٢٩.

الأعلى (الصحابي)، ورقم الحديث إن كان في نسخة (مرقومة). وقد يتبعه بيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها.

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة^(١) وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعاً ودنيا تنظم كل جوانب الحياة المتصلة بالفرد والجماعات.

النوع الرابع:

وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين في السنة النبوية الشريفة. ويتعرض الباحث في هذا النوع إلى بيان أحوال الرواة بياناً تفصيلياً، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض، لمعرفة المتصل والمنقطع، ونقد رجال الأسانيد، وبيان منزلتهم من الجرح والتعديل، والإشارة إلى ما يعتبر به الأصل الذي بيده، أو يكون شاهداً له، مع العناية بتعليق العلماء.

كما يتعرض الباحث في هذا النوع إلى مقارنة المتن بعضها ببعض، مع الإشارة إلى الزيادة والنقصان فيها، وإزالة ما بين الروايات من تعارض، وبيان الألفاظ الغريبة في المتن، كل ذلك مع إدراج حالة النوع الثالث فيه^(٢).

(١) راجع «صحيح ابن خزيمة» تحقيق أ.د/ محمد مصطفى الأعظمي. / «مصابيح السنة» للإمام البغوي تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الأستاذة/ محمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي ط. دار المعرفة بيروت لبنان. ط. الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وقد قاموا أيضاً بتحقيق كتاب: المحرر في الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادي المقدسي ط. دار المعرفة ط. الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥م.

(٢) راجع «كشف للتلهم» ج ١ ص ٢١٣/ ٢٢١، «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٣ / «تخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ وما بعدها / «تخريج» أ.د/ عبد المهدي ص ٢٢ وما بعدها.

والناظر في كتاب «فتح الباري» شرح صحيح البخاري يجد لذلك نماذج كثيرة يطول فيها حتى كأنه استوعب طرق الحديث ولا عجب فانه قدم «الفتح» بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح، ورد فيها على كل من تلمس هفوة على البخاري في صحيحه.

وكذا نرى ذلك في كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب.. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أن التخريج التفصيلي هو ما تقوم عليه «موسوعة السنة النبوية الشريفة» للباحثين في حقل الأحاديث النبوية بجامعة الأزهر الشريف.. والله أعلم.

ثانياً: كيفية التخريج وبيان أساليبه:

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمي، ذلك أن الملاحظة هي التي تعين على تتبع الظاهرة للخارجية، وإمكان الحكم عليها، والاستقراء خطوة كريمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل، أو شبه كامل.

وبناء على هذه القاعدة والتي أشار الله تعالى إليها في كثير من آياته الكريمة^(١) فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باعتبار منهج التصنيف وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها، ولا شك أن في ذلك إثراء للعلم والمعرفة، كما أن في الاطلاع على مناهج المؤلفين، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم، وكيفية البحث فيها، والانتفاع بها.

(١) في نحو قوله تعالى «أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا...» وقوله «أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ...»، وقوله: «فَاقْصِصْ الْقِصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» وقوله (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) ونحو ذلك من الآيات التي تدفع إلى إصالي الفكر والمثل.. والله أعلم.

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين في مصنفاتهم، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجهودهم، حتى ألفردوا لها مصنفات خاصة بها^(١) وقد ظهر في مناهج المحدثين في التصنيف طرائق عدة:

١- التصنيف على الأبواب.

٢- التصنيف على المعانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب فمنهم: من رتب الصحابة على حسب السبق في الاسلام فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سناء، ثم النساء كما فعل الاسلام أحمد - رحمه الله تعالى - في مسنده.

ومنهم: من رتبهم على القبائل، فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شرف النسب الكريم. ومنهم: من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في «المعجم الكبير» وغير واحد، وهو أسهل تناولاً. ومنهم: من يقتصر في مسنده على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، ومسند السيدة عائشة، أو أحاديث جماعة منهم: كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقابسين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك والمعانيد كثيرة^(٢).

٣- التصنيف على ما ورد في الآثار الشريفة من الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان في

(١) راجع في ذلك ما ورد في «مصطلح الحديث» و«مناهج المحدثين» ونحو ما ورد في «الرسالة المتطرفة».

(٢) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٢، ٢٣، «الرسالة المستطرفة» ص ٤٦.

صحيحه، كما نوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع، والكشف في مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعناء، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير (٦٧٥هـ). بإعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» الموسوم بـ «التقاسيم والأنواع». وسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر الفهارس الصفيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث في مواضعها من الأصل^(١) وقد بلغت أنواع المتن أربعمائة نوع كذا قال أبو حاتم^(٢).

٤- التصنيف على العال: وذلك بأن يجمع المؤلف في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك.

وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ورتب على المسانيد أيضاً الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب في العال، ومن أشهر الكتب في العال كتاب «العلل المتناهية» لابن الجوزي م (٥٩٧هـ) وهو مرتب على أبواب الفقه^(٣).

٥- التصنيف على حروف المعجم - الحروف الهجائية "أ، ب" ومن ذلك "مسند الفردوس" لأبي منصور، والإمام السيوطي في «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«الجامع الأزهر» للإمام المناوي وغيرهم.

(١) راجع مقدمة «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» ج ١ ص ١٢ - ج ١ ص ٧٩/٢٥ ط. المكتبة السلفية ط. الأولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١٠، ١١١، مقدمة «العلل المتناهية» لابن الجوزي ج ١ ص ٧ وما بعدها.

٦- التصنيف على الأطراف: ويراد به ذكر طرفاً من الحديث دال على بقیته، مع الجمع لأسانیده إما على سبیل الاستیعاب، أو على جهة التقرید بكتب مخصوصة «كأطراف الصحيحین» للحافظ ابن عیید الدمشقی (٤٠١هـ)، و«الكشاف فی معرفة الأطراف» لأبى المحاسن بن حمزة الدمشقی م (٧٦٥هـ). وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى «بإتحاف المهرة بأطراف العشرة»^(١) وهذه الأطراف منها ما صنف على الأبواب ومنها على حروف المعجم.

٧ - التصنيف فی الأحادیث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها «كتاب الموضوعات» لابن الجوزی و«الكلبی المصنوعة فی الأحادیث الموضوعة» للإمام السیوطی م (٩١١هـ) و«كتاب الكشف الإلهی عن شدید الضعف والموضوع والواهی» للسندروس م (١١٧٧هـ) ودورته على حروف المعجم وغيرها^(٢).

٨ - ومن طرق التصنيف ومنهج أن یفرد بعض العلماء بالجمع والتألیف بعض الأبواب مثل باب «رفع الیدین فی الصلاة» للبخاری، وباب «القضاء بالشاهد والیمین» للدارقطنی، أو الشیوخ كجمع الاسماعیلی حديث الأعمش، وجمع الامام النسائی حديث الفضیل بن عیاض^(٣). وهذه تختلف نسباً عن المشیخات وهي الكتب التي تشمل على ذكر الشیوخ الذین لیسهم

(١) العشرة «الموطأ»، ومسنّد الشافعی، ومسنّد أحمد ومسنّد الدارمی وصحیح ابن خزيمة ومنقّی ابن الجارود وصحیح ابن حبان ومسنّد الحاکم، ومسنّد جرج أبی عوانة وشرح معانی الآثار، ومسنّد الدارقطنی وزاد العدد واحد لأن مصحح ابن خزيمة لم یوجد منه سوى قدر یمه» انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٧.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١١.

(٣) راجع «اعلام المحدثین» ص ٣٤.

المؤلف وأخذ عنهم^(١).

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على
مواضع الحديث «كمفتاح كنوز السنة» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي
و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لجماعة المستشرقين وعضوية
الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - وهو مرتب على حسب الكلمات الواردة في
الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر).

١٠- بالجملة فإن مناهج المحدثين في تصانيفهم لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم - تعددت وتتنوع كثيراً. وقد جمع الإمام السيد محمد بن جعفر الكتلي
- رحمه الله تعالى - كتابه «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة
المشرقة» ط. مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، ووافق الفراغ منها - كما يقول
الكتاني يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين
وثلاثمائة وألف هجرية - وقد جمع فيها ما يربو على سبع وأربعين نوعاً من
أنواع المؤلفات الحديثية.

ونخلص من ذلك بأمور ثلاث:

الأمر الأول: «أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها، ورتبوا على نحو
ما، وذكروا من أخرجها، وشيئاً من المعلومات عنها، ومن اختلافهم في ترتيب

(١) ويلحق بذلك التصنيف على التلجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث
كلها بسناد واحد. كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن مناهج
التصنيف التصنيف على الطرق. فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث «من
كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» جمع طرقه الطبراني وكحديث «قبض
العلم» للطوسي.

الأحاديث كانت طرق التخريج^(١) وذلك كما رأينا على الأبواب، وحروف المعجم، والأوامر والنواهي، والعلل، والأطراف والموضوعات، والأبواب الخاصة، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك.

الامر الثاني : كما ذكرنا أنفا ان مبني اساليب التخريج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، لذلك ينبغي على المخرج ان يكون على دراية بمناهج كتب المحدثين التي يقوم بالتخريج منها .

الامر الثالث : أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخريج الآتية:

- ١- التخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل».
- ٢- التخريج اعتمادا على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث.
- ٣- التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى.
- ٤- التخريج بدلالة موضوع الحديث بناء على ترتيب بعض المصنفات ترتيبا موضوعيا بحسب الكتب والأبواب الفقهية، أو بحسب ما تتضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها.
- ٥- التخريج بدلالة صفة غالية توجد في الإسناد أو المتن.
- ٦- التخريج بطريقة الاستقراء والتتبع^(٢).
- ٧- التخريج باستخدام الأجهزة الآلية الحديثة (أجهزة حفظ الذاكرة) (الكمبيوتر).

هذا ونتائج الأفكار متصلة لا تقف عند حد، وفيما يلي نبين هذه الطرق والأساليب بيانا تطبيقيا على طائفة من الكتب التي تختص بكل طريق

(١) انظر طرق «التخريج» ص ٢٣.

(٢) راجع كتاب «التخريج» ص ٧٤ / «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٥٧ / «مفتاح علوم الحديث» ص ١٢٣ / ١٤٨.

منها، حتى يكون المخرج على بينة واضحة بين مختلف مصادر السنة، ومراجعتها، ومهيئا للناحية العملية، وبالله التوفيق..

تطبيقات طرق التخرّيج وفق المصادر

لتوضيح طرق التخرّيج المجملّة سابقا علينا أن نعرض لمجموعة من المصادر التي ترجع إليها هذه الطرق، ويعتمد التخرّيج عليها، وفيما يلي توضيح هذا المجمل:

الطريقة الأولى:

التخرّيج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل:

التخرّيج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث، هو وسيلة من وسائل التخرّيج التي تتميز بسرعة الوصول إلى موضع الحديث، في مصدر أو أكثر، والمراد باللفظ هنا ما كان في الحديث من (اسم أو فعل)، أما الحرف فلم يعتبر في هذه الطريقة.

فمن أراد تخرّيج حديث معه كاملا، أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج في ترتيبها للأحاديث النبوية الشريفة وإنما يصل المخرج إلى بغية عن طريق ألفاظ الحديث خاصة ما كان غريبا منها، وذلك بعد تجردها مما فيها من حروف زائدة، فقد ورد في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وإنما يدلّك على ما ورد فيها - أي في الكتب القائمة على هذا المنهج - من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما

بليها من فروعه»^(١).

«فالمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلمًا كانت غريبة كان التخريج سهلاً وأكدوا»^(٢)، فلو أربت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أو البكرة» فلو أخذت كلمة «ترياق» وقمت بتجريدتها ثم كشفت عنها في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لوجدتها في حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا.

ترياق: «إن في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦، ٧٧، ١٠٥، ١٥٢»^(٣).

وتتمت هذه الطريقة: بسرعة الدلالة على موضع الحديث، فهذا المنهج يعطى للمخرج اسم المصدر وغالباً ما يكون باستخدام «رمز» مصطلح عليه، في اسم الكتاب والباب فيما ألف على الأبواب، والجزء والصفحة فيما ألف على المسانيد، كما أن معرفة أي جملة من جمل الحديث، تصلح في الدلالة على موضع الحديث.

مستلزمات هذه الطريقة: وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج على دراية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد.

يقول ابن عقيل: الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه، كما ينقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة، وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل

(١) انظر ج ١ من من تقدم السيد محمد رشيد رضا.

(٢) انظر «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٣.

(٣) انظر «المعجم المفهرس» ج ١ ص ٢٧٢ العمود الأول.

المفعول، فالتى لفعل الفاعل، فعل بفتح العين، كضرب، وفعل بكسر ها كضرب،
وفعل بضمها كضرب، والذي لفعل المفعول فعل بضم الناء وكسر العين
كضمين، ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحا.

والرباعي المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل كدحرج، وواحد
لفعل المفعول كدحرج، وواحد لفعل الأمر كدحرج.

وأما المزيد فيه: فإن كان ثلاثيا، صار بالزيادة على أربعة أحرف
كضارب، أو على خمسة كإنطلق، أو على ستة كاستخرج، وإن كان رباعيا
صار بالزيادة على خمسة، كتدحرج، أو على ستة كاحرنجم.. ويقول: الحوف
الذى يلزم تصارييف الكلمة هو الحرف الأصلي، والذى يسقط فى بعض
تصارييف الكلمة هو الزائد نحو: ضارب ومضروب^(١).

إذن فمعرفة باب المجرد والمزيد، وضروب الاشتقاق، وبواب الصرف
من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه الطريقة فى التخريج، فلا يتكفها، الا من
تدبر فن الصرف، وأحاط علما بضروبه، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب
ما تكون إلى معاجم اللغة، وإن اختلفت غاية كل منهما^(٢).

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية:

- ١- (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى) لجماعة المستشرقين وعضوية
الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

(١) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازي ط. المطبعة الأميرية ١٢٤٥/١٩٢٦.

(٢) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازي ط. المطبعة الأميرية ١٢٤٥/١٩٢٦.

٢- فهرس "صحيح مسلم" الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد
الباقي ضمن مجموعة الفهارس التى وضعها لصحيح الامام مسلم،
فالفهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة^(١).

٣- فهرس سنن أبى داود الذى وضعه ابن ييوى للأجزاء التى شرحها
الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (اللفاظ)^(٢) وهو
كتاب «المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبى داود»^(٣).

٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا على يوسف^(٤).

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلى التعرف
على بعضها.

المعجم الفهرس للآفاظ الحديث النبوى:

مؤلفه:

ابتدا تأليف هذا الكتاب ونشره الدكتور / أ.ى. فنيكسك أستاذ العربية
بجامعة لندن - وأعتقد أن هذه البداية كانت هى الأساس لكتاب «مفتاح كنوز
السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي»^(٥) - ثم انضم إليه عدد من المستشرقين،
وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد قدمت المساعدات المالية لاتمام هذا العمل المجامع العلمية
البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والأيسكو، والاتحاد الأمسى

(١) ٣، ١) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٠١.

(٢) نظرون «مكتف الثام» ج ٢ ص ٢٧٨.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٨.

(٤) راجع مقدمة أ. أحمد شاكر على كتاب «مفتاح كنوز السنة» ص ٦/ وو.

للمجامع العلمية وغيرهم^(١).

مصادر الكتاب:

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هي:

(صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن الإمام النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ الإمام مالك، ومسنند الإمام أحمد بن حنبل).

رموزه:

والناظر في هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز:

١- رموز المصادر وهي: (خ) للبخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (ن) للنسائي (ج) لابن ماجه (دي) للدارمي (ط) للموطأ (حم) للإمام أحمد أي في مصادرهم^(٢).

٢- رموز خاصة بمحتويات موطأ الإمام مالك وهي كالآتي:

<u>رموزه</u>	<u>اسم الكتاب</u>
صلاة	باب وقوت الصلاة
طهارة	كتاب الطهارة
نداء	ما جاء في النداء للصلاة
سهو	العمل في السهو
جمعة	العمل في غسل يوم الجمعة
رمضان	الترغيب في الصلاة في رمضان

(١) راجع «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧ مفتاح علوم الحديث ص ١٤٤.

(٢) وقد أثبت هذه الرموز في أسفل كل صفحتين متقابلتين.

صلاة الليل	ما جاء في صلاة الليل
جماعة	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
سفر	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
عیدین	العمل في غسل العیدین
خوف.. وعلى هذا	صلاة الخوف
النحو سار في ترتيب الموطأ	

منهج الكتاب:

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخریج باعتبار حروف الهجاء عسر من جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى في مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى عرضه.

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة الفقيه بفقه الحديث، والاختلف رأيه مع المصنف في فقه الحديث فلا يجد حديثه. لذا نجد أنهم اتجهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث وخاصة ما ندر منها فسلخوا المنهج التالي:

١- قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعنى الفعل الذى أوله ألف أولا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف التاء.. وهكذا.

٢- أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضى ثم المضارع، ثم الأمر، ثم اسم الفاعل، ثم اسم المفعول، مقدمين المبنى للمعلوم على المبنى للمجهول، ومقدمين المجرد على المزيد، مع تقديم المرفوع يليه المجرور ثم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثنى الذى يليه الجمع.

٣- يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التى وردت فيها هذه الكلمة مقتصرين من الحديث على الجملة التى تحتوى الكلمة والدالة على بقية الحديث. مع اتباع الترتيب السابق.

٤- بعد كل جملة يستخدم التفصيل في العزو إلى المصدر فيأتي أولاً برمز المصدر مثلاً (خ) صحيح البخارى ثم يأتي باسم الكتاب (صلاة) أى «كتاب الصلاة» ثم رقم عددي هو رقم الباب من الكتاب، وذلك فى المصادر المرتبة على الكتب، والأبواب الفقهية ما عدا صحيح مسلم وموطأ الامام مالك فإن الرقم فيهما بعد اسم الكتاب يعنى رقم الحديث الأصل - دون المتابعات والشواهد.

وفى مسند الامام أحمد فإنه يعزو إلى الجزء والصفحة، وقد يضع علامة (،) أكثر من مرة دليلاً على تكرار الحديث بقدرها.

٥- وقد وضع فهرس متنوعة منها: ما كان لترقيم أسانيد كل عشرة أحاديث من صحيح الإمام مسلم من كل كتاب - ومنها: ما كان لتصحيح الأخطاء، ومنها لبيان اختصاره لتراجم موطأ الامام مالك - كما سبق - ومنها: احتواء الجزء السابع على بعض التنبيهات والإرشادات ونظام ترتيب المواد فى المعجم ودليل المراجعة ثم الإصلاح فى الترتيب^(١).

٦- قام المؤلفون لهذا «المعجم» بترتيب الكلمات المجردة بحسب الحروف الأبجدية فيضعون مثلاً: الكلمة التى تبدأ بالألف ومشتقاتها، قبل التى تبدأ بالياء ومشتقاتها.. وهكذا إلى آخر «المعجم».

ولما كان هذا المعجم فى سبعة أجزاء^(٢) من القطع الكبير، ولكى يسهلوا على المخرج الوصول إلى الجزء الذى يريد البحث فيه، وضعوا مع العنوان فى كل جزء ما يحتويه من الكلمات، بذكر أول كلمة فى الجزء وآخر كلمة والمقصود هما وما بينهما من كلمات وهذا الترتيب كما يلى:

(١) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦ / «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧، ٨٨.

(٢) بلغنى أنه قد ظهر الجزء الثامن لهذا المعجم وهو يشتمل على فهرس الأحاديث.

الجزء الأول: (أ - ح) ومراده الكلمات المبدوءة بـ (أ - ب - ت - ث -

- ج - ح).

الجزء الثاني: (خب - س).

الجزء الثالث: (سنم - كرم).

الجزء الرابع: (طعن - غمر).

الجزء الخامس: (غمر - كرم).

الجزء السادس: (كرم - نكل).

الجزء السابع: (نكل - يوم).

مثال تطبيقي:

إذا شئت أن تخريج حديث النبي صلى الله عليه وسلم «الحياء من
الايمان والايمان في الجنة». فإظهر كلمة في الحديث مثلاً: «الايمان» وعند
تجريدتها من حروف الزيادة تصبح «أمن» فسوف تجد هذه الكلمة في الجزء
الأول بعد كلمة «أمل» وعند ذلك ستجد كلمة «الايمان» فسي بساب (أمن).
وستجد الحديث هكذا.

الحياء من الايمان والايمان في الجنة:

خ ايمان ٣، ١٦، أدب ٧٧، ايمان ٥٧ - ٥٩، د أدب ٦، سنة ١٤، ت بر
٦٤، ٧٨، ايمان ٧، ن ايمان ٢٧، ١٦ **، جه مقدمة ٩، زهد ١٧، جم ٢،
٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٠١، ٥، ٢٦٩^(١).

ورد ذلك في الجزء الأول ص ١١١، العמוד الأول.

وهذا يعني أن الحديث أخرجه:

١- البخاري في صحيحه في كتاب الايمان باب رقم ٣، ١٦ وأخرجه في

(١) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعاً للنسخ المطبوعة التي اعتمد عليها في ترتيب
المعجم، ومما يعين الباحث في استخراج الحديث بسهولة ويسر الوقوف على طبقات

كتاب الأدب باب رقم ٧٧.

٢- مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديث رقم ٥٧، ٥٨، ٥٩.

٣- أبو داود في سننه في كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه في كتاب السنة باب رقم ١٤.

٤- الترمذى في سننه في كتاب البر باب رقم ٦٤، ٧٨ وأخرجه في كتاب الإيمان باب رقم ٧.

٥- وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الإيمان باب رقم ٢٧، ١٦ وكرر في ص ١٦.

٦- وأخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب رقم ٩ وأخرجه في كتاب الذهب باب رقم ١٧.

٧- وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٥٠١ ج ٥ ص ٢٦٩.

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكرُوا الراوى الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتماداً على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسى، ليقارن الأسانيد والمتون أيضاً إن أراد. وهنا يكون قد تم التخريج الاجمالى من المعجم الفهرس، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخريج عليها من مصادرهما فعليه بذكر التخريج هكذا:

أخرجه البخارى في صحيحه/ كتاب الإيمان/ باب الحياء من الإيمان/
ج ١ ص ٧٤/ عن ابن عمر - مع ذكر رقم الباب ورقم الحديث فى
التخريج إن وجد فى نسخته. وهكذا فى بقية المواضع السبع السابقة...

والله ولى التوفيق،،،

كتب السنة التى تضمنها المعجم.

الطريقة الثانية:

التخريج اعتمادا على حروف المعجم:

واضع هذه الطريقة:

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين^(١) - إلى الحافظ ابن طاهر المقدسي حين رتب كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للامام الدارقطني، ويرجع السبب إلى احتمال تأثره بما ألف في كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو «التاريخ الكبير» للامام محمد بن اسماعيل البخاري، أو إلى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب «الجمهرة في اللغة» لابن دريد اللغوي^(٢)، أو كتاب «الصحاح» لأبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الغرابي م (٣٩٣هـ).

وان كان ابن طاهر المقدسي قد سبق بمحاولة في هذا، كانت للامام القضاعي م (٤٥٤هـ) في «مسند الشهاب» الذي جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها في ترتيب ألفاظ المعاجم.

ثم جاء بعد المقدسي، ابن عساكر فألف كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف» فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم، ثم ظهر كتاب «نثر الدرر في أحاديث خير البشر»^(٣) ورتبت فيه أحاديث الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب في الاحكام والمواظ والآداب ثم تتابعت

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ١٩٩.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ١٩٩.

(٣) قيل: أن مؤلفه هو الحافظ عبد الفتى المقدسي، وقيل غيره.

راجع المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٠٠، «الرسالة المتطرفة» ص ١٣٧.

المؤلفات على هذا المنهج^(١).

بم تمتاز هذه الطريقة؟

**** وتمتاز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التخريج وأسهلها في الدلالة على موضع الحديث في طائفة من المصادر الحديثية المعتبرة، وهي التي التزم صاحب الكتاب ادراجها فيه، سواء كان مصدراً أو أكثر.

ويؤخذ على هذه الطريقة: كونها تلزم المخبرج بمعرفة الكلمة الأولى، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول إلى حديثه، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع الأحاديث الكتاب.

ويؤخذ على هذه الطريقة أيضاً كون التخريج فيها تخريجاً اجمالياً لا يتعرض للدلالة على الحديث. في موضعه من المصدر غالباً فيكتفي المؤلف فيه بقوله: «متفق عليه» أو رواه أصحاب السنن» أو «الستة» ونحو ذلك مع ذكر الراوي الأعلى وأحياناً درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج إلى خطوة تالية لها وهي الرجوع إلى المصدر المشار إليه ثم استقراء للعثور على الحديث المطلوب^(٢).

ويلاحظ في مجموع مصادر هذه الطريقة أن منها مصنوعات غائتها جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب حروف المعجم، ومنها ما قام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة دون

(١) راجع «كشف الثام» ج ١ ص ١٩٩/٢٠٠ هفتاح كلوز السنة» من خ وما بعدها.

(٢) راجع «التخريج» ص ٧/ «كشف الثام» ج ٢ ص ٢٠٢/٢٠٠ هفتاح طوم الحديث» ص ١٣٤.

ارتباط بمصادر حديثة معينة، ومنها ما كان مختصاً بترتيب أحاديث كُتاب معين يعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف الهجاء^(١).

كيفية التخريج على ضوء هذه الطريقة:

التخريج على ضوء هذه الطريقة سهل ميسور ويتكون من مرحلتين:

المرحلة الأولى: التيقن من مطلع الحديث خاصة الكلمة الأولى وملاحظة الحروف (الأول والثاني والثالث) وان زاد فحسن، ثم الكشف على الباب الذي يختص بهذا الحرف، كباب الهمزة، أو الباء.. الخ، ثم يتبع ترتيب هذا الحرف في بابه حتى يصل إلى موضع حديثه ما دام وجد فيه.

المرحلة الثانية: تتمثل في أخذ المصادر التي أشار إليها عقب الحديث وتعليقه عليه إن وجد، ثم إحضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث فيها ثم إثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوى الأعلى، يسبقه رقم الحديث إن كانت للنسخة مرقومة ثم اسم السابعة ورقمها - الأولى أو الثانية مثلاً - وتاريخ الطباعة، ولا ينسى إثبات رأى المصنف فيه أيضاً كي يصبح التخريج متكاملًا. وبالله التوفيق.

واليك فيما يلي طائفة من مراجع هذه الطريقة:

١- كتاب «جمع الجوامع أو الجامع الكبير»:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطى م (٩١١هـ) صاحب فنون وإماما فى كثير من العلوم، ورزق التبحر فى علوم التفسير والحديث والفقه،

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٦/١٤٧/ «مفاتيح علوم السنة» ص ١٢٤ وما بعدها.

والتجوى، والمعاني والبديع، وقد انتفع كثيراً بمكتبة المدرسة المحمودية، كان مجتهداً سريع الكتابة، حاضر البديهة، صحيح العقيدة، متواضعاً قنوعاً عابداً، لا يقبل جوائز الأمراء والملوك، بارك الله تعالى للسيوطى فى عمره، ووقته فآلف فى كل فن، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه «حسن المحاضرة» نحواً من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى^(١).

أما عن كتاب «جمع الجوامع»: فقد قصد فيه السيوطى جمع الأحاديث النبوية بأسرها على أنه توفى قبل اكماله وهى مرتبة على الحروف عدا القسم الثانى من الكبير وهو قسم الأفعال فاته مرتب على المصانيد ذاكرها عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابى الذى خرج عنه^(٢) وذلك بأن قسم الحديث إلى قسمين:

- ١- الأحاديث القولية المحضة.
- ٢- الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة، «بأن يروى الصحابى فعلاً فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابى كقول صفوان لعمر: كيف صنع الرسول - صلى الله عليه وسلم - حين دخل الكعبة؟ فقال: صلى ركعتين^(٣)».

وتارة فعلية قولية، وربما تكون قائمة على سبب كحديث «قدم على النبى - صلى الله عليه وسلم - بسبى، فإذا امرأة من السبى تسعى إذا وجدت صبياً فى السبى أخذته فأصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبى - صلى الله

(١) راجع مقدمة تدریب الرولى ج ١ ص ١٦/١٠ للاستاذ عبد الوهاب عبد الطيف

ط. المكتبة العلمية بالمنينة المنورة ط. الثانية ١٣٩٢/١٩٧٢م.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦.

(٣) راجع «جمع الجوامع» ج ١ ص ١٠٩٧، نقلاً عن كتاب «التخريج» ص ٤٥.

عليه وسلم: أترون هذه طارحة ولدها في النار؟ قلنا: لا. وهي تقدر على أن لا تطرحه، قال: الله أرحم بعباده من هذه بولدها»^(١) ففعل المرأة هو سبب الحديث^(٢).

فان المعول عليه في ذلك: القسم الأول منه وهي الأحاديث القولية أما الأحاديث الفعلية فكما سبق، فقد ذكرها على ترتيب المسانيد، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة (أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، سعيد بن زيد، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله، عبد الرحمن ابن عوف، أبو عبيدة بن الجراح)، وذلك كمنهج الامم أحمد في مسنده ولكنه اختلف عنه في بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الامام السيوطي على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة.

وبعد الانتهاء من الأسماء، رتب الكنى، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتباً رواها - الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم في أسمائهم، كتابهم^(٣)، وقد ذكر الامام السيوطي ضمن أحاديث الكتاب طائفة من الأحاديث الموضوعة، وقد التمس له العذر في ذلك شيخ الاسلام محمد بن سالم الحنفى في الحاشية^(٤) على الجامع الصغير فيبين أن ذلك نسياناً أو سبق لسانه، كما أنه أخطأ في النذر اليسير في العزو^(٥).

(١) (٢) المرجع السابق ص ٤٥، ٤٦.

(٣) راجع «التخريج» ص ٤٦، «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٠/٢١٣.

(٤) م (١٠٧١).

(٥) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٢، لما جهة الخطأ فهو نسيان عزو الحديث

رموز (جمع الجوامع):

لقد استعمل الامام السيوطي هذه الرموز على جهة الاختصار وهي مأخوذة من اسم صاحب الكتاب في الغالب دون القليل المأخوذ من المصدر نفسه:

الرمز	المصدر به
خ	للبخاري
م	لمسلم
حب	لابن حبان
ك	للاحكام. فان كان في المسترك أطلق والا بين.
ض	لكسفيا المقتدى في المختارة.
د	لأبي داود السجستاني
ت	للترمذي مع نقل كلامه على الحديث.
ن	للنسائي
هـ	لابن ماجه
ط	لأبي داود الطيالسي
حم	لأحمد بن حنبل في مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته.
عب	لعبد الرزاق.

لبعض مصادره فيعزوه إلى البعض دون الآخر كحديث «ابدا بنفسك فتصديق عليها...» فقد عزاه للنسائي ولم يعزوه إلى مسلم مع وروده فيه هامش ص ٢١٢.

الرمز	المسرد به
ص	لمعيد بن منصور.
ث	لابن أبي شيبة
ع	لأبي يعلى.
طب	للطبراني في الكبير.
طس	للطبراني في الأوسط.
طص	للطبراني في الصغير.
كط	لدارقطني، فان كان في السنن أطلق. والا بين.
حل	لأبي نعيم في الحلية.
ق	للبيهقي، فان كان في السنن أطلق، والا بين.
هب	للبيهقي في شعب الإيمان.
عق	للعقيلي في الضعفاء.
عد	لابن عدي في الكامل.
خط	للخطيب فان كان في التاريخ أطلق، والا بين.
كر	لابن عساكر في تاريخه.
ابن جرير	في تهذيب الآثار، والا بين.
	= وفي أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط ^(١) .

والملاحظ في «الجامع» أيضاً أن الامام السيوطي لم يألو جهداً في بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف، وربما بين العلة في ذلك، وقد نهج في بيان الحكم على الحديث منهجاً مختصراً فنذكر أن الكتب التي في

(١) راجع «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ٤٧.

الأول: إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي: صحيح البخاري وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم مع التتبيه على ما تعقب الحاكم فيه، والمختار للضياء المقدسي، وموطأ الامام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة، والصحاح لابن السكن، والمنقهي لابن الجارود، والمستخرجات^(١).

الثاني: من الأقسام: اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فبينته غالباً وهذه الكتب هي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند أحمد بن حنبل، وزوائد ابنه عبد الله عليه، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، ومسند أبي يعلى، ومعجم الطبراني الثلاثة، ومؤلفات الدارقطني (السنن وغيرها)، والحلية لأبي نعيم، والسنن الكبرى للبيهقي، وشعب الإيمان للبيهقي أيضاً.

وقد أشار إلى أن ما في مسند الامام أحمد مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

الثالث: وهو ليس فيه الا الحديث الضعيف - فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب عن بيان الضعف وهي: "الضعفاء" للعليني، و"الكامل" لفي الضعفاء لابن عدي، و"تاريخ بغداد" للخطيب، و"تاريخ دمشق" لابن عسكروند، والأصول للحكيم الترمذي، و"تاريخ نيسابور" للحاكم، و"تاريخ ابن الجارود،

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩ / «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٤.

كيفية التخرّيج من «جمع الجوامع»:

إذا أردت تخرّيج حديث ما من هذا الكتاب، فإذا كان من الأحاديث القولية فاعرف الكلمة الأولى من مطلعها على جهة اليقين، فتكون قد عيّنت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية، فإذا عرفت ذلك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الأول والثاني والثالث وهكذا. مثاله:

إذا أردت تخرّيج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «نفقة الرجل على أهله صدقة» فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء، ويبدأ أوله بكلمة «نفقة»، فعليك التفتيش عن باب «النون» ثم تبحث في «النون مع الفاء والقاف» فسوف تجده في ج ١ ص ٨٥٧ هكذا: «نفقة الرجل على أهله صدقة» حم ت عن أبي مسعود البدرى طبع عن عبد الله ابن أبي أوفى، الخرائطي في مكارم الأخلاق عن ابن مفلح. أ هـ^(٢).

ومراده من ذلك: أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي في مسنده، وأخرجه الخرائطي في كتابه «مكارم الأخلاق»، وأخرجه الطبرقي في «الكبير».

أما إذا أردت تخرّيجه من مواضعه في هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخرّيج الاجمالي، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء أو الاستعانة بطريق أخرى من طرق التخرّيج للدلالة على موضع الحديث في

(١) راجع «كشف الثام» ج ٢ ص ٢١٤ / «طرق تخرّيج حديث النبي صلى الله عليه وسلم» ص ٥٠.

(٢) راجع «طرق تخرّيج حديث النبي» ص ٥٢.

مسند الامام أحمد مثلاً أو سنن الترمذى.. الخ، وعلى ذلك فتذكر الكتاب
والباب والجزء والصفحة.. الخ كما علم سابقاً.

أما إذا أردت تخريج حديث من أفعاله - صلى الله عليه وسلم - فعليك
باسم الصحابي أو التابعي ان كان مرسل ثم فتش عنه بحسب ترتيب قسم
الأفعال، فسوف تجد تخريجه ايضاً على غرار الأحاديث القولية فعليك باتّباع
نفس المتوال بالرجوع إلى المصاد لتحديد موضعه فيها من الكتاب والباب...
الخ، وبالله التوفيق.

٢- الجامع الصغير:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطى صاحب كتاب «جمع الجوامع
أو الجامع الكبير» السابق. وقد أوردته تالياً له، لانه مختصر منه، مقتصرأ فيه
على الأحاديث الوجيزة. ووصف الامام السيوطى بنفسه «الجامع الصغير»
بقوله فى مطلعته:

«هذا كتاب: أودعت فيه من الكلم النبوية ألوقا، ومن الحكم
المصطفوية صنوفا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من
معادن الأثرابريزه، وبالغت فى تحرير التخرّيج، فتركت القشر، وأخذت
اللباب، وصنّته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا
النوع، كالفائى والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية، ما لم يودع قبله
فى كتاب، وربّته على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما بعده تسهيلاً
على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» لانه
مقتضب من الكتاب الكبير الذى سمّيته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع

ومن هذه المقدمة نستخلص ما يلي:

١- أنه قاصر على المرفوع من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره.

٢- أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث، بمعنى أنه جمع فيه الأحاديث القصيرة فى ألفاظها.

٣- أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعة.

٤- أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحرى فى نسبة الألفاظ إلى رايها الأعلى، والعزو إلى المصادر ونحو ذلك.

٥- ان «الجامع الصغير» منتخب من «الجامع الكبير».

٦- أنه رتب «الجامع الصغير» على حروف المعجم على غرار «الجامع الكبير» وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث.

٧ - أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها.

رموز الكتاب (الجامع الصغير)

أورد السيوطى رموزه التى استخدمها فى كتابه بقوله: هو هذه رموزه:
(خ) للبخارى (م) لمسلم (ق) لهما (د) لابى داود (ت) الترمذى (ن) للنسائى
(هـ) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم الا ابن ماجه (حم) لأحمد فى مسنده (عم) لابنه عبد الله فى زوائده. (ك) للحاكم فان كان فى مستدركه أطلقت والا بينته: (خد) للبخارى فى الألب (تخ) له فى التاريخ (حب) لابن

(١) انظر مقدمة «الجامع الصغير» للسيوطى ج ١ من ٣ ط. دار الفكر.

حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط (طص)
 له في الصغير (ص) لمعيد ابن منصور في سنته (ش)
 لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع) لأبي يعلى في مسنده (قط)
 للدارقطني فان كان في السنن أطلقت والا بينته، (قر) لليلمي في مسند
 الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الإيمان (هق) له
 في السنن (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط)
 للخطيب فان كان في التاريخ أطلقت والا بينته) .

فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطي اختصاراً، تشير إلى المصدر
 وصاحبه.

ومن الرموز التي استخدمها في كتابه: رموزاً خاصة بالحكم على
الحديث فانه يرمز إلى الصحة بقوله (صحـ) وإلى الحسن (ح) وإلى الضعيف
(ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواة الحديث.

تنبيهات: ينبغي على المخرج أن ينتبه إلى الأمور الآتية:

١- أن الامام السيوطي بعد اثباته للرموز الذي استخدمها في «الجامع
 الصغير» قام مباشرة بتخريج حديث «اتما الأعمال بالنيات...» اشارة إلى أنه
 قصد بعمله هذا وجه الله تعالى، كما يجب أن يقصد بالأعمال كلها وجه الله
 عز وجل فقال «والله أسأل أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين
 وحزب رسوله أمين - ثم قال: «اتما الأعمال بالنيات واتما لكل امرئ ما نوى
 فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت

هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه - ثم أثبت تخريجه كما يلي فقال - (ق ٤) عن عمر بن الخطاب (حل قط) في غرائب مالك عن أبي سعيد ابن عساكر في أماليه عن أنيس الرشيد العطار في جزء من تخريجه عن أبي هريرة ثم عنون للحرف فقال - حرف الهمزة^(١).

٢- أن الامام السيوطي حينما وصل إلى الأحاديث التي تبدأ بـ (كان) خص شمائل النبي - صلى الله عليه وسلم - بباب فقال (باب كان وهى الشمائل الشريفة) وذلك بعد انتهاء المحلى بالألف واللام من حرف (ك) وبدأ ذلك بقوله «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبيض مليحاً مقصداً (م ت) ففى الشمائل عن أبى الطفيل (صح)»^(٢).

٣- أن الامام السيوطي: بعد الانتهاء من حرف «النون» بحالاته المختلفة وعقب المحلى بـ «أل» عقب باباً خاصاً بأحاديث النهى فقال «باب المنهى» بداه بقوله «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات (حم د) عن معاوية (ح)»^(٣).

٤- أن الإمام السيوطي: جعل حرف «لا» فى موضع خاص بنها فعلى المخرج من هذا الكتاب إذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به، وليس مدرجاً ضمن حرف (اللام)^(٤).

ترتيب الجامع الصغير:

- (١) انظر مقبلة «الجامع» ج ١ ص ٣.
- (٢) انظر «الجامع» ج ٢ ص ٩٩.
- (٣) راجع «الجامع الصغير» ج ٢ ص ١٨٩.
- (٤) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٨ راجع أيضاً «طرق تخريج حديث رسول الله -

١- مهتن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأولى الكلمة الأولى من مطلع الحديث.

٢- نكر من أخرجه من أصحاب مصادر السنة مشيراً إليه برمز خاص به.

٣- ذكر الراوى الأعلى فاما أن يكون الصحابي إذا كان الاسناد يحتويه واما التابعى ان كان الحديث مرسل.

٤- درجة الحديث مشيراً إليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحاً (ح) ان كان حسناً (ص) ان كان ضعيفاً.

وهذا يكفى من أراد التخرج الاجمالى أما من أراد تخريجاً ومسطحاً أو مفصلاً فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخرج اما الاستقراء والتتبع فى المصدر كله الذى أشار إليه السيوطى فى جامعه، أو باعتبار لفظ من الفاظ الحديث فى الكتب التى سلك هذا المسلك فى ترتيب الحديث فانه بذلك على المصدر وموضع الحديث فى هذا الكتاب.

والله أعلم..

طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم:

اقتصرت على كتابين (جمع الجوامع، والجامع الصغير) كناية تطبيقية، لطريقة التخرج على حروف المعجم، فعلى المخرج ان يعتنى بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء فى تخريجه، حتى يكون على دراية بأسلوبه فما من مؤلف الا وله جهة اختلاف بينه وبين غيره، أو مصطلحات خاصة به، أو فائدة زائدة، وإليك طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالاً:

صلى الله عليه وسلم - من ٢٢/٢٣.

- ١- «الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» مؤلفه الشيخ يوسف ابن اسماعيل النبهاني المتوفى عام «١٣٥٠هـ».
- ٢- «الجامع الأزهر من حديث النبی الأئور» للإمام الحافظ عبد الرءوف بن تاج الدين المناوى من علماء القرن العاشر والحادى عشر الهجرى.
- ٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير» للسيوطى م (٩١١).
- ٤- «كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق» للإمام عبد الرءوف المناوى صاحب «الجامع الأزهر».
- ٥- «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» مؤلفه السيد عبد الرحيم ابن عنبر الطهطاوى م (١٣٦٥هـ).
- ٦- «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى م (٩٠٢هـ).
- ٧- كتاب: «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» مؤلفه الامام عبد الرحمن بن على الشهير بـ (ابن الديع).
- ٨- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للشيخ اسماعيل بن محمد العجلونى م (١١٦٢).
- ٩- «أحاديث القصاص» للإمام ابن تيمية م (٧٢٨هـ).
- ١٠- «التذكرة فى الأحاديث المشتهرة» للذركشى م (٧٩٤هـ).
- ١١- «اللائى المنورة فى الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢).
- ١٢- «البر المميز فى غريب أحاديث البشير النذير» للإمام الشعراى م (٩٧٣هـ).
- ١٣- «أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة للمراتب» مؤلفه محمد بن درويش

الشهير بالحوت م (١٢٧٦هـ).

١٤- «مفتاح الصحيحين» مؤلفه محمد بن الشريف التوقادي.

١٥- «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» مؤلفه المحدث السيد عبد العزيز

بن السيد محمد بن الصديق الغماري.

١٦- «مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب» ألفه السيد أحمد بن السيد محمد

بن السيد الصديق الغماري، شقيق صاحب كتاب «البغية» السابق.

١٧- «فهرس معجم الطبراتي الصغير» ألفه عبد العزيز بن محمد السرحان.

١٨- «فهرس جامع بيان العلم وفضله» للمؤلف السابق (السرحان).

١٩- «إيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار» مؤلفه جمعه بن منصور

البصاره.

٢٠- «مفتاح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان» ألفه المحدث السيد عبد

العزيز الغماري صاحب كتاب «البغية».

٢١- «نقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الأئسن» لنجم الدين التندوي.

م (١٩٨٥).

٢٢- «منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين» للشيخ يوسف النبهاني.

٢٣- «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» للامام ابن حمزة

الحسيني الدمشقي م (١٢٢٠).

٢٤- «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» للشيخ محمد هبيب الله

الشنقيطي م (١٣٦٣هـ).

٢٥- «المكتطف اليتام من روض الحديث الجامع» للأستاذ أحمد بن محمد

الصبيحي السلاوي من علماء القرن الثالث عشر الهجري.

٢٦- «الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة» للامام نور الدين أبو

الحسن السهمودي م (٩١١هـ).

- ٢٧- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للحافظ جلال الدين السيوطي.
٢٨- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» مؤلفه: ملا علي القاري.
٢٩- «أقيسة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم» مؤلفه: ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين. م (٦٣٤هـ).
٣٠- «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» للإمام المناوي.
٣١- «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للشيخ محمد المدني.

ومن الفهارس المرفوعة على حروف المعجم:

- ٣٢- «فهرس صحيح الامام مسلم» الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٣- «فهرس سنن أبي داود» الذي وضعه ابن ييومي.
٣٤- «فهرس سنن ابن ماجه» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٥- «فهرس موطأ مالك» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٦- «التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير» مؤلفه: مبارك بن مصباح العازمي.
٣٧- «أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان» مؤلفه نبيل بن منصور البصارة.
٣٨- «مفتاح المنهل العذب المنور» شرح سنن أبي داود السبكي» للشيخ مصطفى اليبومي.

وبعد فهذه طائفة من المؤلفات التي قامت بترتيب أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب.. والله المستعان^(١).

(١) راجع «طرق تخريج حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم» ص ٧٩/٥٥ «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٠٣ / ٢٩٤ «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٤ / ١٤٠.

الطريقة الثالثة للتخريج:

التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحداث على الأطراف:

الأطراف في اللغة جمع طرف وهو «.. منتهى كل شئ..»^(١) وفى مختار الصحاح: «... والطرف: الناحية والطائفة من الشئ، وفلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه»^(٢) ومنه أطراف الانسان كاليدن والقدمين.

أما الأطراف عند المحدثين «هى التى يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيدہ اما على مسيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة»^(٣).

والعلاقة بين المعنى اللغوى، ومعناه عند المحدثين واضح من حيث كون المؤلف على الأطراف يذكر طرفا من الحديث مقتصرا عليه فى الدلالة على بقيته، وفى اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للامناد فهذا طرف أيضا وان كان المراد بالأطراف هو الأول.

الفرق بين الأطراف والمسانيد:

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وان كانا يشتركان فى ذكر الصحابي، الا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابي مع الإقتصار على طرف من الحديث فى الغالب. أما المسانيد فاتهم يذكرون الحديث بتمامه. كما يلاحظ أن كتب الأطراف تقتصر فى الغالب على مصدر أو أكثر، أما صاحب المسند فليس مقيدا بحد معين، فانه يحاول استيعاب كل ما ورد عن

(١) انظر «القاموس المحيط» ج ٣ ص ١٦٧ بتصرف.

(٢) انظر «مختار الصحاح» ص ٣٩٠.

فوائد كتب الأطراف:

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانا نستفيد من كتب الأطراف ما يلي:

١- طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة، فتعرف ان كان الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا.

٢- رجال الاسناد لكل حديث، ويظهر مبهمات، كسفيان هل هو الثوري، أو ابن عيينة، وحماد هل هو «ابن زيد» أو «ابن سلمة» مثلا، كما تبين الانقطاع والاعضال، ونحو ذلك.

٣- تصحيح ما يقع من الأغلط المطبعة، أو القلمية في أسانيد كتب الستة، وما أكثرها، خصوصا عندما قام بنشر كتب السنة من لا علم له بها ممن للتجار، بدون عناية بالتصحيح.

٤- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة، أو بعضهم، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

٥- فائدة سلبية: وهي معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة، فإذا رأيت حديثا من مسند أحمد، أو غيره مثلا، وأريت أن تعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلا، فان كتب الأطراف المرتبة على تراجم الرواة تبين لك ذلك وعرفت أنه ليس في الكتب الستة.. الخ.

٦- اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاري، وأبي

داود، بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزى - مثلاً - أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخارى، أو أبى داود^(١).

٧- أن طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها مما اشتمل على آثار للنبي صلى الله عليه وسلم.

٨ - سهولة التخرج منها إذا عرف الراوى الأعلى والطرف الأول للحديث.

٩- دفع المخرج إلى النظر في طرق حديث ما، أو متنه بالرجوع إلى المصدر الأصلي، مما يدفعه إلى إصدار أصوب الأحكام من الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث أن لم يكن قد سبق الحكم عليه.

١٠- معرفة متابعات الحديث، فى الكتب التى اهتمت بطرق الحديث المختلفة، ييسر وبسهولة، كذا ما يوجد له من شواهد عند صاحبى آخر. والحق أنه كلما نظر المتدبر فى المصنفات الحديثية بأنواعها، واختلاف مناهجها - بعون الله تعالى - لا ينتهى الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استئارة القلب للاستقبال على الله تعالى.

ومنهج التصنيف على «الأطراف» يحتاج معرفة الراوى الأعلى، وإلى عزيمة وصبر - والله المستعان - وذلك كإى علم من العلوم، فمن طلب العلوم بغير كد، فهيها أن يصل إلى بقيته منها.

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، انظر ج ١ ص ٢١، ٢٢، من مقدمة «رحلة الأشراف بمعرفة الأطراف»، ط دار الكتب العلمية.

المصنفات على الأطراف:

حظي التأليف على الأطراف بجانب كثير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم^(١)، ومن آثار هذه الجهود نذكر ما يلي:

- ١- «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الممشقي.
- ٢- «أطراف الصحيحين» لابن حمدون الواسطي، كذا لأبي نعيم والحافظ ابن حجر.
- ٣- «أطراف الكتب الخمسة» لأبي العباس الطبري.
- ٤- «أطراف الكتب الستة» لابن طاهر المقدسي.
- ٥- «مختلعة الأشراف بمعرفة الأطراف» لجمال الدين الممشقي المزني.
- ٦- كتاب «الأطراف» لأبي المحاسن بن حمزة الحسني.
- ٧- «الأشراف على معرفة الأطراف» لابن عساكر وذكر فيه أنه جمع أطراف تسنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم، ثم اتصل بأطراف السنة للمقدسي، وقد أضاف إليها سنن ابن ماجه «فاختبر وسر فظهر له فيه إمارات النقص فأضاف أطرافها أيضا إلى كتابه خشية نقصه منها، وتركه أطراف الصحيحين لتام ما صنف فيها.
- ٨- «الأشراف على الأطراف» لابن المقن.
- ٩- «تخالف المهرة بأطراف العشرة» لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١٠- «أطراف المسند المعلى بأطراف المسند الحنبلي» أيضا لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١١- «أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني» لأبي الفضل بن طاهر رتب فيه

(١) وعن جهود المتقدمين في تصنيف في هذا الأسلوب يقول أ. أحمد شاكر «ولم يطبع شيء من هذه الكتب» انظر «مقدمة كنوز السنة» ج ١ ص ٥٨، إدارة ترجمان السنة.

كتاب الدار تظنى على حروف المعجم فى مجلد.

١٢- «أطراف صحيح ابن حبان» لأبى الفضل العراقى.

١٣- «أطراف المسانيد العشرة» لأبى العباس بن طلحة الكنتانى^(١).

١٤- «نخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث» للحافظ عبد الغنى النابلسى.

وبعد، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف ليست على سبيل
الحصر، اردت بها وضع يد القارئ على طائفة مما ألف على منهج
الأطراف. وفيما يلى التعريف ببعض هذه الكتب :

أولاً - تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف:

مؤلفه:

هو الامام الحافظ يوسف بن الزنكى عبد الرحمن بن يوسف المسىرى
المتوفى (٧٤٢هـ) نشأ بالمزة وهى قرية قرب دمشق، وحفظ القرآن، وبرع
فى التصريف واللغة، وشرع فى طلب الحديث وله عشرون سنة، ورحل إلى
أقاليم كثيرة من أجله، فأخذ عن ألف شيخ تقريباً، وبرع فى فنون الحديث،
وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالنقمة وولى دار الحديث الأشرافية ثلاثاً
وعشرين سنة ونصفاً.

قال الذهبى: كان ثقة، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل
الكلام جداً صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة، وكان متواضعاً، حلماً،
صبوراً، مقتصداً فى ملبسه ومأكله، كثير المشى فى مصالحه، وكان ينطوى

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٥/١٢٧ «مقدمة مفتاح كنوز السنة» أ. أحمد

شاكى ج ١ ص ٨ / غ.

على سلامة باطن، ودين، وتواضع، وفراغ عن الرياسة، وحسن سمع، وقلة كلام، وحسن احتمال^(١).

مصادر تحفة الاشراف:

- يقول الامام المزني: «أما بعد... فاني قد عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى - أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الاسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهي:
- ١- صحيح محمد بن اسماعيل البخاري.
 - ٢- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.
 - ٣- مسند أبي داود السجستاني.
 - ٤- جامع أبي عيسى الترمذي.
 - ٥- مسند أبي عبد الرحمن النسائي.
 - ٦- مسند أبي عبد الله بن ماجه القزويني.

وما يجرى مجراها من:

- ٧- مقدمة كتاب مسلم.
- ٨- كتاب المراسيل لأبي داود.
- ٩- وكتاب العلل للترمذي وهو الذي في آخر كتاب الجامع له.
- ١٠- وكتاب «عمل يوم وإيلة» للنسائي.

معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي، في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر في كتب

(١) تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي ج ٢.

المسنن، وما تقدم ذكره معها^(١).

يقول شيخ الاسلام ابن حجر: «فان من الكتب الجليسة في علوم الحديث كتاب «تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ المزي، وقد حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتتافس العلماء في تحصيله بعدا وقرباً»^(٢)، وقد قال العلماء «محدث بلا أطراف كائنسان بلا أطراف»^(٣) ولا عجب في ذلك فمن أراد معرفة طريق الحديث في الكتب الستة مثلاً، فانه يكتفى المخرج مطالعة كتاب الاطراف، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت في موضع واحد من الكتاب.

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليميرة فانها لا تؤثر في هذه الموسوعة الحديثة جليلة الشأن، وقد أثبت شيخ الاسلام نقده في كتابه (النكت الظراف) والكتاب مطبوع بأسفل «التحفة» في طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

مصطلحات الامام المزي، في كتابه:

قال الامام المزي: «فصل في شرح الرقوم المذكورة في هذا الكتاب: علامة ما اتفق عليه الستة (ع)، وعلامة ما أخرجه البخاري (خ)، وعلامة ما

(١) انظر «مقدمة المؤلف» على «التحفة» ج ١ ص ٣، ٤.

(٢) راجع «النكت الظراف» لابن حجر ج ١ ص ٤، بهامش «تحفة الاشراف» ط. دار الكتب العلمية.

(٣) راجع: مقدمة «تحفة الاشراف» ج ١ ص ٢.

امتشهد به تطبيقاً «خت» وعلامة ما أخرجه مسلم (م)، وعلامة ما أخرجه
 أبو داود (د)، وعلامة ما أخرجه الترمذي في الجامع (ت) وعلامة ما أخرجه
 في الثمائل (ثم)، وعلامة ما أخرجه النسائي في السنن (ن) وعلامة ما
 أخرجه في كتاب «عمل يوم ليلة» (س)، وعلامة ما أخرجه ابن ماجه
 القزويني (ق). وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زنته أنا.
 وما قبلته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمة
 الله عليهم أجمعين»^(١).

منهج كتاب الأثر:

الغرض من وضع هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة وملاحظاتها
 بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدھا المختلفة مجتمعة في موضع واحد،
 وكذا الدلالة على مواضعه في طائفة من مراجع معينة وهي التي قصد
 المؤلف تخريج أحاديثها، وإليك خصائص منهج المزي في كتابه «تحفة
 الأشراف».

١- أنه اختار ترتيب الأحاديث على المسانيد دون غيره من أنواع
 الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب، فقد رتبها على تراجم أسماء الصحابة
 والتابعين، وأتباع التابعين، وأحياناً أتباع أتباع التابعين، فقام بتكوين جميع
 أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها.

٢- قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسنداً ومرسلها
 وعددها (١٩٥٩٥) مع المكررات - إلى (١٣٩٥) مسنداً منها (٩٩٥) منسوبة
 إلى الصحابة، والمراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبة إلى أئمة التابعين

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢، ٤.

ومن بعدهم.

٣- أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مرويته على تراجم جميع من يرون عنه من التابعين، وبعض الصحابة، متبعاً في ذلك أيضاً حروف المعجم.

- وبالمثل مع التابعي إذا كثرة الرواية عنه، قسمها إلى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين.

- وربما قسم الأحاديث على تراجم أقباع التابعين المرشدين أيضاً على المعجم مثل: حماد بن سلمة عن محمد بن عمر عن أبي مسلمة عن أبي هريرة.

٤- أما عن سياق المرويات تحت كل ترجمة فهي:

- أ - قدم ما كثر عدد مخرجه على ما قل عددهم فيه.
- ب - أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه.
- ج - ما رواه السنة مقدم على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا.
- د - رتب الكتب السنة بتقديم البخاري هكذا (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، وابن ماجه).

٥- أن الامام المذى يصدر طرف الحديث بلفظ (حديث) ثم يسوق طرفاً من أول الحديث، بقدر ما يدل على يقينه. وهكذا الطرف يكون من أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأحاديث القولية، ومن كلام الصحابة إن كان من الأحاديث الفعلية، وتارة بالإشارة إلى موضوع الحديث مثل قوله (حديث المرنيين) وعقب المتن بقول (.... الحديث) أي اقرأ الحديث إلى آخره،

أو إشارة إلى أن الحديث له بقية في مصدره الأصلي.

وتارة ما يقوم المزي بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونها، وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ.

٦- وبعد الفراغ من إيراد طرف الحديث يأخذ في بيان أساتيده عن جميع من خرج، فردا فردا، باستخدام الرموز التي رمز بها فسى الابتداء، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر، عبارة عن اسم أول مخرجه، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث، من أصل المخرج، يليه اسناده عن فلان عن فلان منتهيا باسم المخرج بقوله (عنه به) أى بهذا الاسناد كما جاء في الترجمة.

٧- وإن تكرر الحديث في أكثر من (كتاب) من الأصل ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا (خ في الصلاة عن فلان عن فلان.. الخ، وفي الأئمة عن فلان عن فلان.. الخ).

٨- فإن تعددت طرق الحديث مع الاجتماع في شيخ مشترك ساق موطن الاختلاف في كل الطرق حتى موضع الاتفاق - كصنيع الإمام مسلم في صحيحه - ثم يقول في الطريق الأخير (ثلاثتهم) مثلا لو أربعتهم عن فلان وهو الراوى المشترك في الطرق المختلفة^(١).

(١) راجع «مقدمة تحفة الأطراف» ج ١ ص ١٦/١٢ للأستاذ/ عبد الصمد شرف الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت، وإذا كان هذا هو منهج الإمام للمزي في كتابه، فإن المحقق قام بجهد زائد على الأصل حتى ييسر عملية التخرج على المخرج، فقد زاد على الأصل الأمور الآتية:

- ١- وضع علامة لوقف بين كل اسمين من أسماء الأساتيد تمييزا لبعضهم عن بعض.
- ٢- ضبط ما أشكل من أسماء الرجال، والأعلام، والنسب، والألقاب، وغريب اللفظة،

مثال:

٨٨٣ حديث أنجشة م في فضائل النبي - صلى الله عليه وسلم
(الفضائل ١٨: ٤) عن يحيى بن يحيى وأبي كامل الفضيل بن الحسين كلاهما
عن يزيد بن زريع - م في «اليوم والليلة» عن قتبية ومحمد بن منصور
كلاهما عن سفيان بن عيينة - كلاهما عنه به. رواه زهير (سى) فزاد فيه «أم
سليم» (ح ١٨٢٩٥)^(١).

٨٨٤ حديث: «رأيت على أنس بن مالك خز أصفر» خ فسى اللباس
(١٣ في الترجمة) وكال لى مسدد، عن معتمر عن أبيه به^(٢).

والمشتبه، والشاذ بالحركات والاعراب اللزم بعد المراجعة إلى كتب الرجال
واللغة.

٣- لكل أسماء الأعلام غير الرواة منها أماكن مع بيان سنى وفواتهم، ونبدأ من
ترجمهم أما بين قوسين أو في العواشي مع إضافة فهرسين للأعلام والكتب في
آخر الكتاب.

٤- وضع أرقام سلسلة لجميع لأحداث الكتاب مع الإحالة عليه.

٥- أضاف - المحقق - إلى المتن ما سقط من الروايات في أصل المصنف مما
استدركه عليه شيخ الإسلام، أو ما عثر عليه عند التحقيق، وقام بتمييزها
بوضعها بين قوسين.

٦- ومن أجل أصالة الترتيب حيث يجد المخرج بجانب كل «كتاب» ذكره المصنف
رقم باب الحديث من ذلك «الكتاب» محصوراً بين قوسين، وكثيراً ما يضيف بعد
رقم الباب رقم الحديث من ذلك الباب هكذا: «خ في التكملة (١: ٩)» أي الحديث
الرابع من الباب التاسع من كتاب التكملة، وهكذا لمقدمة المصنف فقرة للمقدمة
لمن أراد التفرع من هذه النسخة المحققة والله المستعان، ثم أتبع المحقق جهده
فوضع كتاباً لمراجعة أصول الأمهات للكشف عن كتبها وأبواب كتبها، وهو
دليل عام لقياس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب، وسماه
«الكشاف» عن أبواب مراجع تحققة الأثراف بمعرفة الأثراف ج ١ ص
١٨/١٦.

(٢، ١) انظر مقفة الأثراف» ج ١ ص ٢٣٣.

كيفية التخرّيج من هذا الكتاب:

إذا شئت تخرّيج حديثاً من هذا الكتاب، عليك استحضار اسم الصحابي الذي روى الحديث، فإن كان من طائفة المكثّرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبي هريرة وابن عمر، فإذا استحضرت حينئذ اسم التابعي، فالأمر على ذلك فيه يسهل ولا فسادك تحتاج إلى استقراء روايات الصحابي قاطبة للوصول إلى الحديث الذي معك بروايته، وتسهيلاً على المخرج قام المحقق، بنحو ما صنع مؤلفوا «المعجم المفهرس» بكتابة أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة مع العنوان أو على كعب الكتاب.

فإذا وصلت إلى اسم الصحابي ثم التابعي أو من دونه فقد وصلت إلى موضع الحديث، وهذا يعتبر تخرّيجاً اجمالياً، أما إذا أردت نوعاً مفصلاً من التخرّيج فعليك بالرجوع إلى أصول الكتاب، وخاصة إذا أردت المقارنة بين في الكتب الستة محتويات «تحفة الأشراف»^(١) والله ولي التوفيق.

(١) إذا أردت التحقيق من الروايات في شيء فعليك بمراجعة الحديث في كتاب شيخ الإسلام «النكت الطرائف» وهو ملحق بالطريقة، ففيه إضافة روايات سقطت من الأصل وهو ليس بكثير، كذا تصوب بعض الأوهاب كالسهو في نسيه الحديث إلى مصدره أو تصوب في لفظ الحديث ونحو ذلك.

الباب الثالث: وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة. فيقوم بترتيب الأحاديث وفق أسماء التالين ممن روى عن هؤلاء بقوله (عن رجل من الصحابة، أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فترتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم، فيبدأ بمن ذكر اسمه صراحة، ثم بمن ذكر بكنيته، ثم بمن روى عن أبيه عن جده، ثم ما روته النساء عن إبهن من الرجال «الصحابة»، وقد عتد فصلاً فيما رواه من لم يسم عن لم يسم عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

الباب الرابع: وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء.

الباب الخامس: وفيه أحاديث من اشتهرت بكنيتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة إلى عجز الكنية بحنف صدر الكنية (أم).

الباب السادس: وفيه أحاديث للمبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن، ثم النساء الراويات عنهن، وذكر في هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء، مرتباً على حسب حروف المعجم في اسم من إبهن المبهم الأول.

الباب السابع: وقد ذكر فيه الأحاديث المرسله مرتبة بحسب أسماء مرسلها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء، ثم تبع الترتيب السابق

في أحاديث الرجال والنساء، فإنه يرتب بحسب الأسماء ثم
الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات
للحديث، كل ذلك مرتباً بحسب الحروف الهجائية^(١).

ترتيب التخرج عند كل حديث:

١- يبدأ الشيخ النابلسي كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق فسي
هذا مع الإمام المزني فإنه يذكر الطرف النال على بقية الحديث فلم يذكر
الحديث بتمامه، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طريقه بمعنى من عنده،
وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول (حديث المصراع) أو
(حديث الأعرابي الذي بال في المسجد) دون نكر لفظ الحديث. وينبه على
ذلك في المقدمة بقوله: «وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع
الروايات، بحيث تذكر الرواية من الحديث، ويشار برموز الحروف إلى ما
يوافقها في المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يعتبر في مطلوبه المعاني،
وهذا أمر واضح عند من يتناول كتب الأطراف ولها يعانى».

٢- ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذي يدل على
كل امام من هؤلاء الأئمة.

٣- الاختصار من الاسناد بذكر شيخ الراوى دون بقية الاسناد وهذه
من جهات الاختلاف بينه وبين الامام المزني في (تحفة الاشراف).

٤- ذكر للكتاب الذي فيه مزايا الحديث، عند صاحب المصدر، ومما
يلاحظ أن جميع مصار الكتاب كلها مصنفة على الاسناب، وتحسب على

(١) راجع مقدمة «مختار المواريث» ج ١ ص ٤.

الأبواب الثمانية التي هي من خصائص الجوامع وما يلحق بها، فكل مصنف مقسم إلى كتب وكل كتاب مقسم إلى أبواب، وكل باب يحتوى على حديث أو أكثر.

مثال:

٣٨٦٤ (حديث): «لأحد الا في اثنتين رجلا آتاه الله مالا» (خ) عن علي بن عبد الله، وفي فضائل القرآن عن أبي اليمان (م) في الصلاة عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعمر بن الناقذ وزهير بن حرب وعن حرملة بن يحيى (د) في البر عن ابن أبي عمر (ت) في فضائل القرآن عن قتيبة «نخاثر المواريث» ج ٢ ص ١٠٤^(١).

منهج صاحب الكتاب في هذا الحديث:

١- بين أن هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في موضعين الأول في كتاب التوحيد عن شيخه علي بن عبد الله، أما للموضع الثاني ففي كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبي اليمان.

٢- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم: أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقذ وزهير بن حرب وحرملة بن يحيى.

٣- وأخرجه أبو داود في سننه - وهي الصغرى عند الاطلاق المسماة «المجتبى» - في كتاب البر عن شيخه ابن أبي عمر.

٤- وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب فضائل القرآن عن شيخه قتيبة وهذا

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ١٨٦/١٨٧ «طرق تفريخ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم» ص ١٢٧/١٢٥.

يتميز للمخرج تخريجا ابداعيا، أما ان أراد التفرّج النصفي فلفظ: وسافر جرح
إلى المصدر الأصلي.

تنبيهات:

الأولى:

ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب الراوى الأعلى
ليست قاصرة على ترتيب الأطراف وإنما يشترك معها التصنيف على المسانيد
وكذا المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة.

لما عن كيفية التخرج من المسانيد والمعاجم ليرجع ذلك إلى:

- ١- معرفة راوى الحديث من الصحابة معرفة تامة، لا ليس فيها.
- ٢- معرفة منهج المصنف في كتابه، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث
ترتيب الصحابة رضوان الله عليهم.
- ٣- عند استحضار المسند الخاص براويه الأعلى فاستقرأ مسنده حتى تصل
إلى حديثك أن وجد فيه.
- ٤- يمكن استخدام طريقة من طرق التخرج كعامل مساعد في الدلالة على
وجوده، أو عدم وجوده.

الثانية:

أنه قد ظهرت طبعة جديدة في المكتبات الآن لموسوعة حديثة تسمى
«موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» ط. الأرنؤى ١٤١٠هـ -
١٩٨٩م. وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة «أبوها جر محمد السعيد
بن بسبوني زغلول» طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكتب
العلمية بيروت - لبنان. وقام بكتابة «مفتاح الموسوعة» د. عبد الغفار سليمان

عبد الغفار البنداري.

مصادر الموسوعة:

اعتمدت هذه الموسوعة على طائفة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة، وإنما أضافت إلى ذلك كتب السيرة ومعلقاتها الحديثية، كذا كتب التفسير، والتاريخ وغيرها، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا^(١).

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين (المعجم المفهرس) «... فلذا قورن هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة إلى المعجم «١٧» مرة تقريباً... في حين أن هناك تقاربا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف - إن شاء الله تعالى - أي حوالي ١٥ مجلدا، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة».

منهج الموسوعة:

هذه الموسوعة الطيبة رُتبت على طريقة أطراف ومقاطع الحديث، وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظم الآتي:

١- ابتداء الأحاديث (أطرافا ومقاطع) بحرف الألف الممدودة مثل: أأ وعرفها في الموسوعة في (عنوان الحرف) ثم أورد تحتها كل الأطراف والمقاطع التي ابتدأت بحرف الهمزة الممدودة في المائة والخمسين مصنفا السابق ذكرها. ثم تدرج في الترتيب الهجائي في نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالي: (همزة المد «أ» همزة «القطع» (د)،

(١) انظر قائمة المراجع ج ١ ص ٢١/١٦.

إنهاء، والهاء، والياء... إلخ) وتبع نفس ذلك - تحرير في كل مناسم أو طرف تحت نفس العنوان «الحرف الرئيسى» في كل الأحرف، بحيث يحسن الباحث تتبع طريقة البحث المعجمى فى الموسوعة نون عفاء، ولاعت، وبكل أمان لا يخشى أن يسقط منه شئ، وهكذا مع جميع حروف الهجاء.

٢- يلحق بكل حرف فى آخره المحلى بالآلف واللام من الحرف بترتيب مستقل يتبع نفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحية بالآلف واللام. مثال: حرف الحاء مثلاً: بدأ بطرف حائط الجنة تجرى فيها الأنهار... وانتهى بالطرف: «حيهلائكم... الحديث» ثم شرع فى المحلى بالآلف واللام من حرف الحاء فبدأ بالطرف «الحائض تقضى المناسك كلها...» وانتهى بالطرف «الحيرة روضة من رياض الجنة...».

٣- فى حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالآلف واللام من حرف القاف.

٤- فى حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الآلف الممدودة ثم اللام مع همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب «مع الرجوع إلى المقدمة ص ٢٥ فى ترتيب الكلمات بعد مقاطع كلمة «لو» فالكلمات بعدها على ترتيب خاص.

٥- فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التى بدأت بلفظ الأمر فى آخر حرف الآلف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف أحاديث الأمر بهذا الترتيب:

أمين هذه الأمة... الحديث.

- أمر أبى بكر أن يأمرها أن تغتسل... الحديث.

- أمر أبا بكر يومر الناس.

وهكذا تسلسل الترتيب نى لفظه (أمر حتى آخر مقطع فيه: أمر يوم التفتح تعميم ابن أمية....) ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظة «أمرت»: أمرت الأرض ما كان منا أن... وهكذا حتى تبع ذلك فهرسة أطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم أمرتم ثم أمرتى.. الخ ثم بدلت فهرسة حرف الالف مع النون بالتسلسل المفهوم معاً سبق مع الحروف.

٦- فقد روعي في الاحالة لتنهج التالي:

تقديم رقم الجزء والممسلسل العام ان كان للكتاب مسلسل عام مثل ما فى المعجم الكبير للطبراني، فى الأجزاء التى أخذت مسلسلاً، أو تقديم الاحالة على المسلسل العام فقط مثل كز وسند أبى دلود للطياشى مع مراعاة الفارق بين الركن وهو العلامة العددية التى تبدأ وتتقطع دون أن يحصى بواسطتها كل المعنود، والمسلسل وهى تلك العلامة العددية التى يحصى بواسطتها كل المعنود من بدايته إلى نهايته بطريقة لتسلسل العددي المتصل^(١).

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص به، على المخرج الرجوع إلى هذه الرموز فى الفصل السابع من مقدمة الموسوعة^(٢).

مثال: من الموسوعة:

أحى والذاك... ففبهما فجاهد.

(١) راجع «مفتاح الموسوعة» ج ١ ص ٢١ / ٢٩.

(٢) ألحت القارئ على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) ضحية الاطالة «للفصل

السابع» ج ١ ص ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

الطريقة الرابعة:

التخريج بدلالة موضوع الحديث:

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع:

موضوع كل علم - كما يقول الجرجاني هو «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب، فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء، ويقول - أيضاً - والموضوع هو محل العرض المختص به».

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية

(١) انظر «الموسوعة» ج ١ ص ١٦٣ العمود الثاني.

هى محل لعرض الأحكام الشرعية، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها، من حيث الجوب، والحرمة والندب، والاباحة، والكراهية، ذلك لمعرفة الاحكام الشرعية الموصلة إلى السعادة الأبدية.

وعلى هذا فالتخريج بناء على موضوع الحديث، يعتمد على تحديد هذا الموضوع.

مقومات هذه الطريقة:

- أ - تحديد موضوع الحديث، بأظهر ما يدل على منطوقه من أحكام وإرشادات وتوجيهات ثم ما يدل عليه المفهوم كذلك.
- ب - البحث عنه فى مظاته من أبواب الكتب فى المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها.
- ج - تتبع مواضع الحديث تبعاً لما يستتبط فيه من أحكام فى موضع أو أكثر.

المصنفات على هذا المنهج:

المصنفات على هذا المنهج نوعان:

- الأول: المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والمستدركات والمصنفات ونحو ذلك.
- الثانى: مؤلفات فى تخريج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضه، أو فى تخريج أحاديث مؤلفات، فى نوع آخر كالفقه والتفسير والسيرة، والذهب وغيرها.

النوع الأول والمراد به المضار الأصلية:

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث، ثم الكشف عنه مباشرة في الكتاب الخاص به في المصدر المراد التخرج منه، فلو كان الحديث مثلاً في الصلاة وأردت تخريجه من البخاري فما عليك إلا احضار صحيح البخاري، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقرأ أبوابه حتى تصل إلى موضع حديثك، مع ملاحظة أن الإمام البخاري ممن يذكر الحديث في أكثر من موضع لما يستتبع منه من أحكام أو يقظه في الأبواب المختلفة لهذا السبب حتى أطلق بعض العلماء على هذا الصحيح «فقه البخاري في صحيحه» وهكذا مع جميع الكتب المؤلفة على الأبواب.

مصادر هذا النوع:

أما مصادر هذا النوع فهي للمجامع والسنن والمصنفات والموطآت والمستخرجات والمستكركات ونحو ذلك.

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التنبيه إليها:

منها ما ينبغي لطالب الحديث البداءة به وهي أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهي ستة:

- | | |
|------------------|------------------|
| ١- صحيح البخاري. | ٢- صحيح مسلم. |
| ٣- سنن أبي داود. | ٤- سنن الترمذي. |
| ٥- سنن النسائي. | ٦- سنن ابن ماجه. |

وملحق بالمتن من هذه الامهات:

- ٧- متن الدارمي.
٨- متن الدارقطني.
٩- متن البيهقي وغيرها^(١).

ومن المصنفات:

- ١٠- مصنف عبد الرزاق.
١١- مصنف ابن ابي شيبة.
١٢- مصنف بقي بن مخلد.
١٣- مصنف ابي سلمة.

ومن الموطآت أهمها:

- ١٤- موطأ الامام مالك بن أنس.

ومن المستخرجات:

- ١٥- مستخرج الاسماعلي على الصحيحين.
١٦- مستخرج الهروي على الصحيحين.
١٧- مستخرج ابن مردويه على الصحيحين.
١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم^(٢).

ومن المستكرات وأهمها:

- ١٩- مسترك الحاكم على الصحيحين.

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٢٥.
(٢) المرجع السابق ص ٢٥/٢١، والحق أن «الرسالة المستطرفة» من الرسائل التي ينبغي الحرص على اقتناءها كما سبق التنبيه على ذلك لاشتغالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة في علم الحديث. لذلك نحيل عليها من أراد الاستزادة من أنواع هذه المصنفات.

وأريد أن أشير إلى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هي الترتيب بحسب موضوع الحديث وإن اختلفت مناهج أصحابها داخل هذا الإطار العام نحو إقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتمال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع.

أما النوع الثاني:

وهو مؤلفات التخریج المرجعية المرتتبة لأحاديثها على الموضوعات: والمؤلفات في هذا النوع كثيرة ومتعددة، مما يقتضى الحديث عليها تصنيفها إلى المجموعات الآتية:

١- كتب تخریج أحاديث عامة: مثل «كنز العمال في سنن الأئوال والأفعال لمؤلفه الإمام علاء الدين علي بن همام الدين الشهير بالمتقي المهندي. - «منتخب كنز العمال» للمتقي الهندي.

٢- كتب خاصة بتخریج أحاديث كتب معينة منها: - «مفتاح كنوز السنة» للمستشرق أ.ي. فمكه. - «المظني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخریج ما في الاحياء من الاخبار» للحافظ زين الدين العراقي.

٣- كتب في تخریج أحاديث كتب فقهية منها: - «منصب الراية في تخریج أحاديث الهداية» للزيلعي. - «الدراية في تخریج أحاديث الهداية» لابن حجر. - «التلخيص المحرر في تخریج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر.

- ٤- كتب في تخريج أحاديث الأحكام منها:
- «منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين بن تيمية.
 - «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لشيخ الإسلام ابن حجر.
 - «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» للمعالي.
- ٥- كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب منها:
- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى.
 - «الزواجر لترك الكبائر» للحافظ ابن حجر.
- ٦- كتب في تخريج أحاديث التفسير منها:
- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للحافظ جلال الدين السيوطى.
 - «فتح القدير في التفسير» للدولة والرواية من علم التفسير» للإمام الشوكلى.
 - «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.
 - «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر.
- ٧- كتب في تخريج أحاديث السيرة والشمال النبوية الشريفة منها:
- «الخصائص الكبرى» للإمام السيوطى.
 - «مناهل الصفات في تخريج أحاديث الشفا» للسيوطى.
 - «سيرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم» لابن كثير.
 - «نيل الهدى والرشاد» للشامى^(١).

(١) راجع طرق تخريج أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - من ١٥٢، ١٥٣ / «مفتاح علوم الحديث» من ١٥٠/١٥١ وهناك من الكتب ما يمكن أن يندرج تحت هذه المجموعات مثل «فيل الأوطار» للإمام الشوكلى وكتب «مجمع الزوائد ومنبع التوائد» للحافظين المعالي وابن حجر ونحوهما كثير - فحمد الله تعالى - خزينة

كيفية التخرّيج من هذه الكتب المرجعية للتخرّيج:

- ١- تحديد موضوع الحديث (صلاة، صوم، زكاة، حجج، يسوع، أشربه، أطعمة..)
- ٢- الكشف عنه في بابيه المثبت فيه ان وجد وهذا تخرّيج اجمالي.
- ٣- أن شئت التخرّيج التفصيلي فعليك بالرجوع إلى ما يقودك إليه تخرّيج هذه الكتب من مصادره المعتمدة وهذا هو الأصح في عملية التخرّيج فهمة هذه الكتب بالنسبة للمخرج الباحث الارشاد إلى مصادر الحديث.

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة:

كتاب «كنز العمال في سنن الأكلوال والأفعال».

مؤلفه:

هو الامام علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي محدث فقيه واعظ، له عدة تصانيف ولد بالركن من بلاد الهند ولد سنة (٨٨٥هـ) نشأ محبا للعلم، حريصا عليه، مع الزهد والورع وكثير الطاعة، وأفاد كثيرا من علماء عصره، وارتحل إليهم في مختلف البلاد بلغت مؤلفاته نحو من مائة مؤلف، وكان كثير المتكلم، وألف في مناقبة عبد القادر بن أحمد الفاكهي كتاب «القول النقي في مناقب المتقي» توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٧٥هـ) بمكة المكرمة^(١).

الجواهر النبوية الشريفة عمرة بدرها، والله ولي التوفيق.

وقد ورد في «كشف اللثام» طوائف من هذه الكتب راجع جـ ١ ص ٢٦٧ وما بعدها.

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٠/ «طرق تخرّيج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٥٥.

مصادر «كنز العمال»:

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادة الجامع» وكلها للسيوطي، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث، وألحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والموضوعات المعهودة في الجوامع وبلغت مصادره (٨٠) مصدراً.

النواتج إلى وضع هذا الكتاب:

- ١- صعوبة الكشف على الحديث في هذه الكتب لمن لم يعرف بداية الحديث معرفة يقينية.
- ٢- أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الخضم الذلّ من الأحاديث المرتبة على الحروف إلا إذا استقرأ كل أحاديثها حديثاً بعد حديث.
- ٣- أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث، وبياناتها مجعلاً لأحكامها، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب^(١).

المراحل التي مرّ بها ترتيب «كنز العمال»:

مر ترتيب كتاب «كنز العمال» بخمس مراحل:

المرحلة الأولى:

قام فيها بترتيب أحاديث «الجامع الصغير» وزوائده على الأبواب

(١) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٥٦ / مقدمة كتاب «كنز العمال» / راجع أيضاً «كنز العمال» الترجمة بالجزء الأخير.

الفقهية ووضعهما في كتاب سماه «منهج العمال في سنن الأَقوال».

المرحلة الثانية:

ورتب فيها ما تبقى من الأحاديث القولية من «الجامع الكبير» وهى
التي لا توجد فى «الجامع الصغير وزوائده» أيضاً على الأبواب الفقهية وسماه
«الاكمال لمنهج العمال».

المرحلة الثالثة:

مزج بين «المنهج» و«الاكمال» فى كتاب واحد وسماه «غاية العمال
فى سنن الأَقوال» وميز بينهما بالإشارة إلى أحاديث «الاكمال» بذكر كلمة
«الاكمال» امام كل حديث خاص به.

المرحلة الرابعة:

رتب أحاديث قسم الأفعال فى «الجامع الكبير» على الأبواب الفقهية،
وأطلق على هذا القسم اسم «مسترك الأَقوال بـسنن الأفعال».

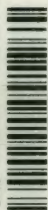
المرحلة الخامسة:

قام فيها بضم أحاديث «غاية العمال» و«مسترك الأَقوال» فى
كتاب واحد سماه «كنز العمال فى سنن الأَقوال والأفعال» متبعا فيها الترتيب
الآتى:

- أ - أحاديث «منهج العمال» التى تمثل «الجامع الصغير وزوائده».
- ب - أحاديث «الاكمال» والتى تمثل ما بقى من قسم الأَقوال فى «الجامع
الكبير».
- ج - أحاديث «الأفعال» ويتبع هذا الترتيب فى كل باب من الأبواب^(١).

(١) انظر «كنز العمال فى سنن الأَقوال والأفعال».

Bibliotheca Alexandrina



1132587